

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



المرجع :/2017

الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم : علوم التسيير

الشعبة : علوم التسيير

التخصص : مالية وبنوك

مذكرة بعنوان:

مساهمة الصادرات السلعية نحو الدول العربية في ترقية الصادرات

دراسة حالة الجزائر 2001-2014

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " مالية وبنوك "

إشراف الأستاذ(ة):

إعداد الطالب(ة):

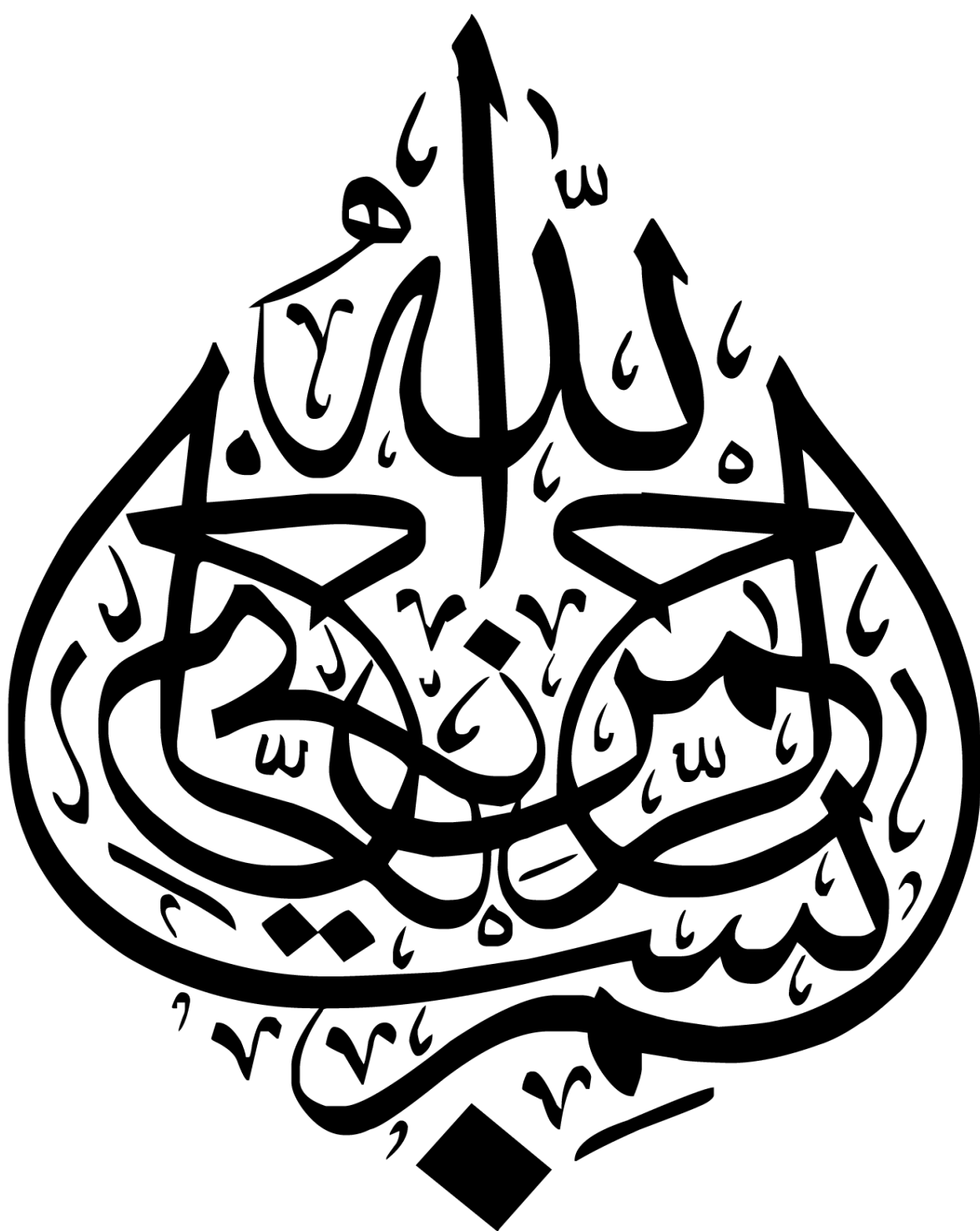
- ربيع قرين

- شافية بوحناش

- نجا لمقدرز

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	هشام ريغي
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	فارس ركيمة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	ربيع قرين

السنة الجامعية: 2016/2017



إهداء

الحمد لله فائق الحب الأنوار وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا المختار
صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح

إلى التي حملتني وهنا على وهن

أمي الحبيبة حفصها الله

إلى من علمني الصبر إلى قدوتي وسندي في الحياة

أبي الغالي أدامه الله فخرا ومعزتا لي

إلى من ترعرعت معهم، من قاسموني أفراحي وأحزاني

إخوتي حفصهم الله ووفقهم لما يحبون

إلى من جمعني بهم منبر العلم إلى من تحلو الحياة معهم

أصدقائي وأحبابي

إلى كل من دعمني ولو بكلمة طيبة

هاضمة & نجاد

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الصادرات السلعية الجزائرية الموجهة نحو الدول العربية في ترقية الصادرات الجزائرية، وذلك ضمن محاولة لمعرفة السبل والآليات القادرة على ترقيتها، وكذا توضيح الجهود والوسائل التي تعتمدها، حيث تضمنت دراستنا إحاطة بالاقتصاديات العربية ومختلف الجهود المبذولة من أجل تشجيع وتفعيل التعاون العربي البيني، بالإضافة إلى الآليات المتبعة من طرف الدول لأجل ترقية صادراتها، والتي تتمحور حول تمويل الصادرات إضافة إلى ضمان ائتمانها، حيث عملت الجزائر من أجل ترقية صادراتها على سن قوانين وإنشاء مؤسسات داعمة للعمليات التصديرية بالإضافة إلى وضع إستراتيجيات متعددة من بينها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها أن نسبة الصادرات السلعية نحو الدول العربية ضعيفة جدا مقارنة بإجمالي الصادرات السلعية الجزائرية إضافة إلى ارتكازها وتبعيتها لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية

التجارة الخارجية، التجارة العربية البينية، ترقية الصادرات.

English language Summary

This study aims at identifying the contribution of Algerian commodity exports towards the Arab countries in the promotion of Algerian exports in an attempt to find out the means and mechanisms capable of promoting them, as well as clarifying the efforts and means adopted by them., where our study included a briefing on the Arab economies and various efforts to promote and activate inter-Arab cooperation, in addition to the mechanisms adopted by the States to upgrade their exports, which focuses on export financing as well as guaranteeing its credit.

In order to upgrade its exports, Algeria has worked to enact laws and establish supporting institutions for export operations, in addition to developing several strategies, including attracting foreign direct investment. In this study, - we have relied on the analytical descriptive approach. One of the most important results is that the percentage of commodity exports to the Arab countries is very weak compared to the total Algèrian commodity exports, in addition to its dependence on the hydrocarbons sector.

Key words:

Foreign Trade, Inter-Arab Trade, Export Promotion

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	البسملة
	شكر وعرفان
	إهداء
	ملخص
II	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
IX	فهرس المصطلحات
أ - د	مقدمة
32 - 2	الفصل الأول: التجارة العربية البينية
2	تمهيد الفصل
3	المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية
3	المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية
6	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية
9	المطلب الثالث: ماهية سياسات التجارة الخارجية
15	المبحث الثاني: عموميات حول التصدير
15	المطلب الأول: ماهية التصدير
17	المطلب الثاني: دوافع التصدير وأولويات نجاحه
18	المطلب الثالث: معوقات التصدير
19	المبحث الثالث: عموميات حول التجارة العربية البينية
19	المطلب الأول: نظرة عامة حول التجارة العربية البينية
22	المطلب الثاني: المجهودات المبذولة لدعم التجارة العربية البينية
26	المطلب الثالث: محاولات تفعيل التبادل البيني العربي ومعوقاته
32	خلاصة الفصل الأول
58-34	الفصل الثاني: إستراتيجيات وآليات ترقية الصادرات
34	تمهيد الفصل الثاني

35	المبحث الأول: إستراتيجيات ومبررات ترقية الصادرات
35	المطلب الأول: إستراتيجية ترقية الصادرات
36	المطلب الثاني: السياسات الإستراتيجية لدعم التصدير
39	المطلب الثالث: مبررات اللجوء لترقية الصادرات
40	المبحث الثاني: آليات وإجراءات ترقية الصادرات
40	المطلب الأول: تمويل الصادرات كآلية لترقية الصادرات
43	المطلب الثاني: ضمان إئتمان الصادرات
46	المطلب الثالث: إجراءات وآليات أخرى لترقية الصادرات
49	المبحث الثالث: تجارب دولية في مجال ترقية الصادرات
50	المطلب الأول: التجربة المصرية في مجال ترقية الصادرات
53	المطلب الثاني: التجربة السعودية في مجال ترقية الصادرات
54	المطلب الثالث: التجربة الماليزية والكورية في مجال ترقية الصادرات
58	خلاصة الفصل الثاني
89-60	الفصل الثالث: واقع وإتجاهات الصادرات السلعية الجزائرية ومجهودات ترقيتها 2001-2014
60	تمهيد الفصل الثالث
61	المبحث الأول: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لترقية الصادرات
61	المطلب الأول: الإطار المؤسسي لترقية الصادرات الجزائرية
66	المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لدعم الصادرات الجزائرية
70	المطلب الثالث: الإستراتيجيات المنتهجة من أجل ترقية الصادرات الجزائرية
73	المبحث الثاني: واقع واتجاهات الصادرات السلعية الجزائرية
73	المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية 2001-2014
75	المطلب الثاني: نصيب الدول العربية من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية
83	المبحث الثالث: أولويات التصدير السلعي الجزائري
83	المطلب الأول: أولويات التصدير السلعية حسب المجموعات السلعية
86	المطلب الثاني: هيكل الصادرات السلعية الجزائرية حسب قطاع النشاط
89	خلاصة الفصل الثالث
91	خاتمة
94	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	تطور التجارة الخارجية في السلع 2014-2001	74
02	قيمة الصادرات السلعية الجزائرية إلى مناطق العالم خلال الفترة 2014-2001	76
03	الزبائن العشرون من الدول حسب قيمة الصادرات السلعية الجزائرية خلال سنة 2014	79
04	قيمة الصادرات السلعية الجزائرية نحو الدول العربية 2001-2014	81
05	أولويات التصدير حسب المجموعات السلعية 2014-2001	84
06	أولويات التصدير حسب قطاع النشاط 2014-2001	87

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2001-2014	74
02	نسبة الصادرات السلعية الجزائرية إلى مناطق العالم خلال الفترة 2001-2014	77
03	نسبة الصادرات السلعية الجزائرية نحو الدول العربية وحسب الدول الرئيسة سنة 2014	82
04	نسبة الصادرات السلعية حسب مجموعة الاستعمال لسنة 2014	85
05	نسبة الصادرات السلعية حسب قطاع النشاط لسنة 2014	88

فهرس المصطلحات

الصفحة	الشرح	المصطلحات	الأرقام
61	FONDS SPÉCIAL POUR LA PROMOTION DES EXPORTATIONS	FSPE	01
63	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations	CAGEX	02
65	L'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur	ALGEX	03
66	OFFICE ALGERIENNE DE PROMOTION DU COMMERCE EXTERIEUR	PROMEX	04
62	Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie	CACI	05

مقدمة

مقدمة

يشهد العالم تطورات في بنية الاقتصاد الدولي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهذه التحولات والتطورات دعت إلى ضرورة التخلص من سياسات النظام الاقتصادي السائد، وكنتيجة عن هذه التحولات ظهرت عدة تكتلات اقتصادية وإقليمية، منحت للدول المتكتلة قدرة تنافسية وتفاوضية جعلتها تقرض نفسها في الاقتصاد العالمي، وقد سعت الدول العربية لإقامة كتل عربي بغية تحقيق التكامل لأجل مواجهة الأوضاع الراهنة والدفاع عن مصالحها، من خلال مجهودات عديدة تهدف إلى تحقيق التعاون العربي البيني، من أهمها إنشاء المنطقة الحرة العربية الكبرى لتحرير التبادل التجاري، وباعتبار أن التجارة الخارجية تعتبر كمحرك للنمو والتنمية الاقتصادية تسعى مختلف الدول الأوروبية منها والعربية لتعزيز تجارتها الخارجية، من خلال سياسة تشجيع ودعم صادراتها، باعتبار أن التصدير محورا هاما لتدفقات النقد الأجنبي، بالإضافة إلى تغطية قيمة الواردات من السلع والخدمات، حيث نجد أن الجزائر كغيرها من الدول العربية أولت أهمية كبيرة للتجارة الخارجية بصفة عامة والجانب التصديري بصفة خاصة، من خلال انتهاج سلسلة من الإجراءات والتنظيمات، سواء من الناحية التشريعية بسن مجموعة من المراسيم والقوانين المتعلقة بدعم القطاع التصديري، وأمن الناحية المؤسساتية من خلال توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا دعم قطاع خصخصة المؤسسات العمومية، إضافة إلى ذلك عقد مجموعة من الاتفاقات سواء مع الدول العربية أو الأوروبية، سعيا منها لدخول الأسواق الدولية.

وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤل الرئيسي التالي:

أولاً- إشكالية الدراسة

ما مدى مساهمة الصادرات السلعية نحو الدول العربية في ترقية الصادرات السلعية الجزائرية؟

ثانياً- الأسئلة الفرعية

ولإحاطة بدراسة هذه الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الآليات والإجراءات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية من أجل ترقية الصادرات السلعية؟

- ما هو نصيب الدول العربية من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية؟

- ما هي أولويات التصدير السلعية الجزائرية التي يمكن لها المساهمة في ترقية الصادرات السلعية الجزائرية؟

ثالثاً- الفرضيات

ولإجابة على التساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- بذلت الدولة الجزائرية مجهودات معتبرة من أجل ترقية صادراتها وذلك بتوفير الدعم من خلال الإطار القانوني، المؤسساتي والتنظيمي؛

- يعتبر نصيب الدول العربية من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية ضعيف مقارنة بباقي مناطق العالم؛

- تتفاوت السلع من حيث درجة مساهمتها في ترقية الصادرات السلعية الجزائرية وذلك حسب نوع وقطاع النشاط.

رابعا- أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إيجاد سبل تفعيل وترقية الصادرات الجزائرية، وكذا تحديد مكانتها داخل الأسواق العربية، ومعرفة مدى مساهمة العملية التصديرية نحو الدول العربية في النهوض بالصادرات السلعية الجزائرية وترقيتها.

خامسا- أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الصادرات الجزائرية الموجهة نحو الدول العربية في تحقيق تطوير وترقية الصادرات الجزائرية ويمكن إبراز هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- محاولة إيجاد السبل والآليات القادرة على تنمية الصادرات؛
- محاولة توضيح أهم الوسائل والجهود التي تعتمد عليها إستراتيجية ترقية الصادرات في الجزائر، ومدى ملائمة الوسائل المعتمدة؛
- محاولة إلقاء الضوء على أهم التجارب الدولية والعربية المعتمدة في مجال ترقية الصادرات وكيف للجزائر الاستفادة منها في سبيل تعزيز وتنويع صادراتها خصوصا وأنها تعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير؛
- التعرف على تركيبة ونسبة الصادرات السلعية الجزائرية الموجهة نحو الدول العربية.

سادسا- أسباب اختيار موضوع الدراسة

- اختيارنا لمعالجة هذا الموضوع نابع من المبررات التالية:
- شعورنا بأهمية الموضوع، خاصة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم، لاسيما فيما يتعلق بظهور التكتلات الاقتصادية، وما لها من آثار على اقتصاديات الدول العربية؛
- معرفة مدى أهمية التجارة العربية البينية في دفع عجلة التكامل الاقتصادي العربي؛
- ميولنا الشخصي لدراسة واقع الاقتصاد الجزائري وارتكازاته؛
- محاولة معرفة مكانة الصادرات السلعية الجزائرية الموجهة نحو الدول العربية في ترقية الصادرات.

سابعاً - حدود الدراسة

سنقوم من خلال هذه الدراسة بالتطرق إلى مختلف الآليات والسبل التي يمكن إتباعها لتحقيق هدف تنمية وترقية الصادرات، ومدى مساهمة الصادرات السلعية الموجهة نحو الدول العربية في ترقية الصادرات السلعية، وذلك خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2014، ويرجع سبب اختيار هذه الفترة إلى التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العربي والجزائري سواء من ناحية الاتفاقيات والمشاريع المبرمة، أو من ناحية الإصلاحات والإجراءات المتخذة، بالإضافة إلى الأزمات والتي أثرت على اقتصادياتهم.

ثامناً - الدراسات السابقة لموضوع البحث

بعد المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع، لاحظنا أنه لم يتم التطرق إلى معالجة هذه الإشكالية، غير أننا وجدنا دراسات تتعلق باقتصاديات الدول العربية، ودراسات تتعلق بترقية الصادرات كل على حدة. حيث قمنا بترتيبها حسب الإطار الزمني للدراسة، ومن بين هذه الدراسات نجد:

الدراسة الأولى

- بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي-دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي - رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، حيث تدور إشكالية البحث حول كيف تؤدي التجارة العربية البينية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ومن أهم نتائج الدراسة ازداد حجم التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، ولكن نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية لم تزداد عن 10 بالمائة في أحسن الأحوال.

الدراسة الثانية

- حمشة عبد الحميد، بور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، حيث كانت إشكالية بحثه حول كيفية مساهمة تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وكانت أهم نتيجة إحصائية توصل إليها أنه خلال فترة الدراسة الصادرات خارج المحروقات لا تساوي سوى 3 بالمائة من إجمالي الصادرات ونفس التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال نفس الفترة.

الدراسة الثالثة

- بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2008، والمتمثلة إشكالية دراسته في ما هي الآليات التي يمكن

إتباعها لتنمية وتنويع الصادرات بهدف تحقيق النمو الاقتصادي وما هو وضع الجزائر بالنسبة لهذا الموضوع. ومن بين النتائج المتوصل إليها أنه وحتى بعد إتباع سياسة تنمية الصادرات لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب النسب المرجوة والمأمولة، فلحد الآن مازالت صادرات المحروقات تغطي على الصادرات الكلية للجزائر رغم المجهودات المبذولة في تنميتها وتنويعها خارج المحروقات.

الدراسة الرابعة

- بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، حيث تدور إشكالية الدراسة حول هل تعتبر الاستثمارات العربية البينية وجهة للدول العربية في إقامة التكامل الاقتصادي العربي وما مدى مساهمتها في تحقيق التكامل، ومن أهم النتائج المتوصل إليها إن تفعيل و إصلاح مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك يساهم في إحياء مشروعات التكامل الاقتصادي.

تاسعا - صعوبات الدراسة

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في قلة المراجع التي تناولت موضوع التصدير وخاصة نحو الدول العربية وبالتالي دعمنا دراستنا بالاعتماد على مراجع مختلفة كالمكتبات والمجلات إضافة إلى مراجع إلكترونية، أما فيما يخص الجانب التطبيقي من الدراسة واجهنا صعوبة في إيجاد الإحصائيات الشاملة والوافية التي تخدم الموضوع بشكل واسع.

عاشرا - منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث انتهجنا المنهج الوصفي في وصف اقتصاديات الدول العربية مع التطرق للجزائر وكيفية تطوير وترقية صادراتها، والتحليلي في تحليل الإحصائيات التي تم جمعها حول الموضوع.

حادي عشر - هيكل الدراسة

قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول بعنوان التصدير في الدول العربية مقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تحت عنوان الإطار النظري للتجارة الخارجية أما المبحث الثاني فتمثل في عموميات حول التصدير والمبحث الثالث فتمثل في التجارة العربية البينية. أما الفصل الثاني عنوانه إستراتيجيات وآليات ترقية الصادرات، يضم ثلاث مباحث رئيسية، المبحث الأول تمثل في دوافع واستراتيجيات ترقية الصادرات أما المبحث الثاني آليات ترقية الصادرات، والمبحث الثالث تجارب دولية في مجال ترقية الصادرات، و أخيرا الفصل الثالث مقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في مجال ترقية الصادرات، المبحث الثاني واقع واتجاهات الصادرات السلعية الجزائرية، أما المبحث الثالث تمثل في أولويات التصدير السلعي الجزائري.

الفصل الأول

التجارة العربية البينية

الفصل الأول التجارة العربية البينية

تمهيد

بمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة، واحتلت التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانها المؤثر و الحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي، و مع التطور الكبير الذي أحدثته الثورة الصناعية بداية من القرن الثامن، ظهرت تكتلات اقتصادية و المشاريع التكاملية لدعم التعاملات بين الدول المختلفة، وفي هذا الصدد سعت الدول العربية لتنمية التبادلات البينية بينها من أجل دعم التعاون العربي ولأجل هذا طبقت العديد من المشاريع منها إنشاء المناطق الحرة و مشروع التكامل العربي. وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث متمثلة في:

- المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية؛
- المبحث الثاني: عموميات حول التصدير؛
- المبحث الثالث: التجارة البينية العربية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد ما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل للسلع والخدمات مابين الدول، فهي بمثابة همزة وصل بين الدول تسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها، واستيراد حاجياتها من دول أخرى. ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى عموميات حول التجارة الخارجية وأهم النظريات المفسرة لها وسياسات التجارة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية ضرورة حتمية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على مفاهيم حول التجارة الخارجية وأهم الخصائص التي تميزها وأهمية التجارة الخارجية.

1- مفهوم التجارة الخارجية

تعددت المصطلحات التي تعبر عن ظاهرة محددة وهي العلاقات الاقتصادية بين الدول فالبعض يطلق عليها العلاقات الخارجية أو الدولية أو يتم وصفها من خلال الاقتصاد الدولي، ورغم الفروق البسيطة بين هذه المصطلحات إلا أن أنها جميعها تعبر عن نفس الظاهرة في إطارها العام، وفي هذا الصدد سنقوم بذكر مجموعة من المفاهيم كالآتي:

المفهوم الأول: تعني التجارة الخارجية أو الاقتصاد الدولي تبادل السلع فيما بين الدول في العالم، وهذا الطابع للتجارة الدولية هو نتيجة التوسع على النطاق العالمي في تطبيق مبدأ تقسيم العمل وتوطن الصناعة، كما يؤدي هذا المبدأ إلى تزايد الكفاءة الصناعية داخل الدولة، فإن التجارة الدولية تضيف إلى كفاءة كل دولة ما تحقق معه زيادة المنفعة العائدة إليها من جراء التمتع بسلع العالم الخارجي.¹

المفهوم الثاني: التجارة الدولية هي ذلك النوع من التجارة الذي يشمل كافة الصادرات والواردات السلعية والخدمية المتداولة بين الدول المختلفة والتي تتم وفقاً لقواعد محددة وبعملات قابلة للتحويل، وبالتالي فهي تختلف عن التجارة الداخلية.²

المفهوم الثالث: هي عمليات التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى، وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، العمالة.³

المفهوم الرابع: تتميز حركة التبادل التجاري الدولي بأنها ضمن نظام من العلاقات الدولية يتصف بالشمولية ويطلق عليها مصطلح العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تعتبر بصورتها العمومية أو الشاملة أنها عبارة عن دراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين الدول المختلفة التي تتباين أنظمتها

¹ حسن عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الكتاب الحديث، 1998، ص. 11.

² محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، بدون دار النشر، 2010، ص. 17.

³ نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2010، ص. 09.

السياسية الاجتماعية والثقافية وتختلف عن بعضها البعض، وتتضمن هذه العلاقات حركات الهجرة الدولية، حركات الأشخاص، حركات السلع والخدمات، ورؤوس الأموال والاستثمارات.¹

من خلال ما تم عرضه من المفاهيم السابقة يمكن القول أن التجارة الخارجية هي انتقال السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول المختلفة من أجل تلبية حاجاتها.

2- خصائص التجارة الخارجية: تتميز التجارة الخارجية بمجموعة من التجارة المميزات نذكر منها:²

- تقوم التجارة الخارجية على التخصص في الإنتاج، بحيث تبدل كل دولة طاقاتها وتسخر مواردها لإنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها وتوريدها للدول الأخرى بتميز دون غيرها من الدول؛
- تتطلب التجارة الخارجية الانتقال إلى التسويق الدولي، وهذا يتطلب أسواقاً خارجية كبيرة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها؛
- تعمل التجارة الخارجية ضمن منظومة القانون التجاري الدولي بهدف تنظيم التجارة الخارجية، فقد وضعت عبر العقود الماضية العديد من الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تعزز حجم التجارة الخارجية وتنظم انتقال السلع المتبادلة بين الدول والتي حددت عن طريق العرض والطلب والسياسات الدولية؛
- تعتبر التجارة الدولية أو الخارجية مؤشراً من مؤشرات التقدم الوطني والرفاهية، فكلما كانت قادرة على النهوض بمستوى المعيشة لدى مواطنيها وعملت على توفير وسائل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لديها.

3- أهمية التجارة الخارجية: مهما كان التفاوت الاقتصادي بين الدول ومهما اختلفت النظم السياسية لهذه البلدان لن تعيش بمعزل عن غيرها تجارياً، لأن هذا الانعزال سوف يجبر هذه الأخيرة على بأن تكتفي ذاتياً من كل المنتجات كما أنها لا تقوم بتصدير فائض المنتجات الموجودة لديها، وهذا سوف يزيد من صعوبة تنمية البلد وبالتالي لا يستطيع رفع مستوى معيشة أفرادها، وعليه فإنه يوجب على الدولة أن تقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول وذلك بتصدير فائض إنتاجها نحو العالم الخارجي للحصول على الموارد الضرورية، وتقوم باستيراد فائض إنتاج الدول الأخرى التي لا يمكنها أن تتجه للتخصص في أنواع معينة.

ويمكن أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية :

- ميل كل دولة إلى إنتاج السلع التي تتمتع بميزة في إنتاجها، وبالتالي سوف تخصص هذه الدولة في إنتاج هذه السلع ومن ثم استبدالها بسلع أخرى قد لا تستطيع إنتاجها محلياً مما أوجد عندنا التخصص الدولي؛³

¹ شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة، عمان، الأردن، 2012، ص. 14.

² عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، جامعة العلوم الإسلامية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2015، ص. 20-22.

³ نداء محمد الصوص، مرجع سبق ذكره، ص. 10.

- الدور الهام في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والإسراع بمعدل النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النامية؛¹
- تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد؛²
- تؤدي التجارة الخارجية إلى امكانية زيادة الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها على عوامل متعددة اتجاه الدافع للمنافسة، تحصيل نتيجة جديدة نتيجة الاحتكاك بالخارج، رؤية التكنولوجيا الحديثة ومحاولة تطبيقها، وسميت الفائدة الناتجة عن ذلك الأرباح الدينامكية للتجارة؛³
- كما أضافت زيرمي نعيمة بعض النقاط نذكر منها:⁴
- تساعد في رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستثمار والاستهلاك؛
- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، وترابطها مع بعضها البعض؛
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التجارة الخارجية عموما أصبحت على درجة كبيرة من الأهمية في الوقت الحالي سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول الناشئة التي لازالت بعد في أولى مراحل التنمية، ولقد أصبح في حكم المستحيل أن تستغني دول ما عن التبادل الدولي وتعيش في عزلة عن بقية دول العالم.

4- العوامل المؤدية لقيام التجارة الخارجية

حسب نظرية آدم سميث إذا تخصصت الدولة في أداء العمل ترتفع المهارات وتزداد الإنتاجية حتى تصل إلى أعلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية، ولكن هذا التخصص في إنتاج سلعة معينة من طرف الدولة يعود إلى مجموعة من العوامل نذكر منها:

(أ) مبدأ التخصص وتقسيم العمل: وضع آدم سميث أسس نظرية للميزة المطلقة، وقد انطلق من مبدأ التخصص الذي ينشأ بين الدول، وقال أن كل دولة سيكون من مصلحتها أن تستورد السلع التي تكلفتها

¹ أحمد فريد مصطفى، *الاقتصاد النقدي والدولي*، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص. 35.

² جمال جويدان الجمل، *التجارة الخارجية*، مركز الكتاب الأكاديمية، عمان، الأردن، 2013، ص. 12.

³ سلطاني سلمي، *بور الجمارك في التجارة الخارجية - حالة الجزائر* - رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

التخطيط والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص. 11.

⁴ زيرمي نعيمة، *التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق*، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010-2011، ص. 27.

أقل مما لو أنتجت فيها، وأن تخصص في إنتاج السلع التي تكون لها في إنتاجها ميزة مطلقة، ثم تبادل تلك السلع بالسلع التي تخصص بها دول أخرى؛¹

(ب) **التفاوت في عرض العمل ورأس المال:** إن التخصص في إنتاج سلعة معينة لا تركز على الموارد الطبيعية فحسب، بل يجب توفر طاقة من اليد العاملة كالدول المزدحمة بالسكان، ولكنها تفتقر إلى رأس المال اللازم للصناعة فتتجه إلى إنتاج الصناعات الخفيفة، وهي لا تتطلب مهارات فنية عالية ولا رؤوس الأموال مثل بعض الدول الصناعية الكبرى، وعليه فهذه الدول تتجه إلى الصناعات الثقيلة؛²

(ج) **التطور التكنولوجي:** لقد ساهم التطور التكنولوجي خلال النصف الثامن من القرن الماضي في زيادة التبادل التجاري بنسب عالية، ولأصناف جديدة وأهمها تجارة نقل المعلومات، كالهواتف النقالة، الانترنت والفضائيات؛³

(د) **المناخ:** يؤثر المناخ في تحديد الإنتاج الزراعي مما يؤثر بدوره في تحديد التخصص والتبادل، ورغم أهمية المناخ إلا أن هذا العامل قد بدأت أهميته في التضاؤل بسبب التقدم العلمي، فقد أصبح في الإمكان إحداث تغيرات في الظروف الإنتاجية المطلوبة؛⁴

(هـ) **التغير في أذواق المستهلكين:** بالإضافة إلى تحسن المستوى المعيشي والاجتماعي والثقافي، إضافة إلى تقسيم العمل الدولي الجديد الذي قد يفرض ويلزم بعض الدول التخصص في إنتاج سلع دون السلع الأخرى؛⁵

(و) **دوافع سياسية:** الرغبة المتعاضمة لبعض الدول في الاستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة، وبالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول، والذي يؤدي لمفهوم التبعية الاقتصادية والوضع القائم في كثير من الدول النامية خصوصاً في إفريقيا وكما كان سائداً في المستعمرات.⁶

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

قام بعض الباحثين الاقتصاديين بوضع نظريات يحاولون من خلالها تحديد الأسباب والفوائد التي تعود على المجتمعات المختلفة من العلاقات الاقتصادية فيما بينهم، ويمكن تقسيم هذه النظريات إلى:

- النظرية التقليدية الكلاسيكية؛
- النظريات النيوكلاسيكية ؛
- النظريات الحديثة.

¹ كمال علاوي، كاضم الفتلاوي وحسين لطيف الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2013، ص. 260.

² بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص. 4.

³ طاهر فاضل البياني وخالد توفيق الشمري، مدخل لعلم الاقتصاد، دار وائل، عمان، الأردن، 2009، ص. 444.

⁴ محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص. 35.

⁵ محمود حسين الوادي وكاضم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيق)، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2007، ص. 7.

⁶ شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص. 19.

1- النظريات التقليدية الكلاسيكية: يجتمع أغلب الاقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ولقد جاءت هذه النظرية كرد فعل لآراء المذهب التجاري والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض قيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة.¹ وتحاول آراء المفكرين الكلاسيك تفسير ثلاث أمور أساسية:²

- تحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية، وبالتالي التعرف على أسباب قيام التبادل الدولي؛

- تحديدا النفع المحقق من قيام التبادل الدولي بالنسبة لكل دولة؛

- كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية.

(أ) **نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث:** انتقد آدم سميث التجاريون فيما يتعلق بمصدر الثروة، والتي تتجسد في المعادن النفيسة وأنها تنتج في حقل التداول فقط، وأن البلد الذي يستفيد من التجارة الدولية هو البلد الذي يحقق فائض في ميزانيه التجاري، أي أن البلد الذي يصدر منتجاته بكثرة ويضع حوافز أمام سلع وخدمات البلدان الأخرى والذي يتحصل على أكبر قدر من المعادن النفيسة وبالتالي يستفيد من التبادل الدولي. في حين يرى آدم سميث أن الثروة هي نتاج العمل بشكل عام، كما يرى أن التجارة الدولية هي وسيلة لتطوير القطاع الصناعي لكونها تسمح بتصرف الفائض من السلع المتجهة محليا، وأهم ما أتى به آدم سميث هو تخصص بلد ما في إنتاج منتج معين على أساس التكلفة المطلقة، حيث أن التكلفة المطلقة لإنتاج سلعة ما هي كمية العمل الضرورية لإنتاج وحدة واحدة من هذه السلعة.

وحسب آدم سميث فإن البلد الذي ليس له أية ميزة مطلقة تذهب عوامله الإنتاجية إلى البلد الذي تكون فيه التكلفة المطلقة أقل، ولكن هذا يصطدم مع فرضية عدم تنقل عوامل الإنتاج على المستوى الدولي، ولقد أتى ريكاردو بمعيار التكلفة النسبية متجاوزة لهذه المشكلة.³

(ب) **نظرية التكلفة النسبية لدافيد ريكاردو:** طبقا لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أقل نسبيا، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها، فالاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية وليس في النفقة المطلقة هو الذي يدعو للتبادل.

ويستند قانون النفقات النسبية إلى مجموعة من الافتراضات نذكر منها:

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري؛
- تجارة حرة مع جودة منافسة تامة في الأسواق؛

¹ زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره ، ص. 30.

² الصادق بوشنافة، *الاثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع صناعة الألبسة حالة مجتمع صيدال*، أطروحة

لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007 ص. 13.

³ سكيبة بن حمود، *مدخل لعلم الاقتصاد*، دار المحمدية، الجزائر، 2009، ص ص. 82-83.

- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة؛
- عدم قدرتها على التنقل بين الدول؛
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة؛
- انعدام النفقات الخاصة بالنقل والتعريف الجمركية.

(ج) **نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:** كان اهتمام جون ستيوارت ميل منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية، وهو ما أهمله تحليل ريكاردو وبصفة خاصة على نسبة التبادل، فبهذه النظرية الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ويتوقف معدل التبادل الدولي على قوة طلب الدول على ناتج الدولة الأخرى وعلى مرونة هذا الطلب، وفي رأيه فإن هذا المعدل أو النسبة ستقع بين نسبتي التبادل الداخليين للسلعتين في كل دولة، والتي تتحدد على أساس نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة لنفقة إنتاج السلعة الأخرى في الدولة الواحدة، وعموما كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من المعدل المحلي للدولة، كلما كان نصيبها من مكاسب التجارة الدولية ضئيلا.¹

2- النظرية النيوكلاسيكية

لقد اقتصرَت النظرية الكلاسيكية في تحليلها لظاهرة التبادل الدولي في تباينها بأن الاختلاف في النفقات النسبية للإنتاج في البلاد المختلفة هو سبب قيام التجارة الخارجية، لكنها عجزت عن توضيح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين البلاد، وفي الصدد قامت النظرية السويدية بتقديم هذا التفسير بواسطة الكتابين الشهيرين هيكشر وبريت أولين.

- **نظرية هيكشر - أولين (النظرية السويدية):** لقد جاء هيكشر - أولين بهذه النظرية لتفسير أسباب الاختلاف في النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية على افتراضين أساسيين هما:

✓ اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في البلدان المختلفة نتيجة اختلاف في درجة الوفرة والندرة النسبية لهذه العوامل؛²

✓ تفاوت نسب من عناصر الإنتاج في إنتاج السلعة، وذلك نظرا لأن عناصر الإنتاج لا تتوافر بنفس الدرجة في جميع الدول فيترتب على ذلك تفاوت درجة عناصر الإنتاج بين الدول، الأمر الذي يسبب اختلاف أسعار هذه العناصر من دولة إلى أخرى، ويتسبب ذلك في اختلاف تكاليف الإنتاج النسبية؛³

¹ وصاف عتيقة، آثار تحرير تجارة الخدمات عن التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014. ص. 11-12.

² سلطان سلمي، مرجع سبق ذكره، ص. 19.

³ السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص. 87.

بالإضافة إلى اعتمادها على مجموعة من الفرضيات الأخرى نذكر منها:¹

- ✓ أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد؛
- ✓ أن أذواق المستهلكين معطاة بحيث أنه لن يترتب عن التجارة الدولية أي تغير في توزيع هذه الأذواق، وأن هذه الأذواق لا تختلف من بلد لآخر؛
- ✓ أن نمط الدخل المعطى ومعروف بشيء من التفصيل.

وكخلاصة يمكن القول أن هيكشر أرجع أسباب قيام التجارة إلى الاختلاف في لأسعار النسبية لعناصر الإنتاج بالإضافة إلى اختلاف أذواق المستهلكين.

الفرع الثالث: النظرية الحديثة في التجارة الخارجية

ظهر هذا الاتجاه كتيار جديد يقوم بتفسير نظرية التجارة الخارجية على أساس ديناميكية العوامل الداخلية، خلافاً للتحليل الساكن الذي قدمته النظريات السابقة، وهو يعمل على الاستعانة بالأساليب والأذواق العلمية متجاهلاً الفروض غير الواقعية التي طرحتها هذه النظريات، ومن بين النظريات نجد ستيفان ليندر والتبادل الدولي، نظرية فرنون ودورة حياة المنتج، نظرية بوسنر (1961)، ونظرية جونسون والديناميكية للتبادل الدولي، وهذه النظريات جاءت لتحديد العوامل الرئيسية لنمط التبادل الدولي، عن طريق اكتساب ميزة نسبية في عامل مهم متمثل في دور البحوث والتطوير وأهميته بالنسبة لقطاع التجارة الدولية وهي بذلك تعد أكثر واقعية في تفسيرها للظواهر في الاقتصاد العالمي ونمط التجارة الدولية.

في نهاية السبعينات من القرن الماضي ظهر تيار حديث تبنى مجموعة من الأفكار تضمنت نقضا لبعض الفروض الأساسية التي اعتمدت عليه النظريات السابقة، ومن بين الاقتصاديين في هذا الاتجاه نجد كرومان دكست ونورمان بالإضافة إلى لانكنستر وهلمان وغيرهم، ومن بين نقاط الاختلاف بين هذا الاتجاه والنظرية التقليدية والتقليدية الحديثة الخاصة بالسياسة اللازمة لتنمية الصناعة والتأثير اللاحق على النمو، حيث أن الحوافز المحايدة وحرية التجارة لا تقود بالضرورة إلى النتائج التي تتبناها النظرية التقليدية، و بالتالي فإن الاستفادة في ظل هذه الظروف تكون عن طريق ارتفاع الأجر الحقيقي و انتاج السلع من وفرات الحجم و خفض التكاليف و زيادة القدرة على التصدير²

المطلب الثالث: ماهية سياسات التجارة الخارجية

تختلف سياسات التجارة الخارجية من دولة لأخرى، حسب الفلسفة الاقتصادية السائدة في كل دولة، حيث أنها تختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية ومستوى تطورها.

¹ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2007، ص. 54.

² عبد الغفار غطاس ومحمد زوزي، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، مجلة الباحث، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص. 284.

الفرع الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية: يمكن إعطاء مجموعة من المفاهيم لسياسية التجارة الخارجية نذكر منها:

المفهوم الأول: سياسة التجارة الخارجية هي برنامج حكومي مخطط، تحدد فيه مجموعة من الأنواق والأساليب التي يمكن أن تؤثر على حركة التجارة الدولية، خلال فترة معينة وبالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية معينة يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقاً لآليات السوق الحر.¹

المفهوم الثاني: سياسة التجارة هي عبارة عن انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية والقومية، بمعنى أن للدولة القدرة على التحكم بها، من خلال وضع قيود على دخول السلع أو خروجها من أراضيها.²

من خلال المفاهيم السابقة يمكن القول أن سياسة التجارة الخارجية هي مجموعة من الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية، قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وتحقيق التوازن الخارجي.

الفرع الثاني: أهداف سياسة التجارة الخارجية: هناك عدة أهداف للتجارة الخارجية، لكن يمكن القول أن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه هو تنمية الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى أهداف أخرى يمكن أن نذكر منها ما يلي:

- **تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات:** يحدث هذا التوازن بتساوي عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة لتحقيق هذا التوازن عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه، وقد يكون ذلك من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها مما يؤدي إلى زيادة صادراتها وانخفاض وارداتها نظراً لانخفاض أسعار الصادرات بفعل تخفيض العملة وارتفاع أسعار الواردات بالمقابل لنفس السبب، مما يؤدي إلى كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية؛³

- **تحقيق موارد للخرينة العامة:** قد يكون الحصول على موارد للخرينة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، وفي كثير من الأحيان يعتبر الحصول على موارد هذا الطريق أكثر فعالية وأكثر قبولاً من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزينة العامة على أنه يجب التحرر عند تحديد هذا الهدف، فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز، قد يؤدي هذا للإخلال باعتبار العدالة الاجتماعية.⁴

¹ عبد الباسط قفا، *سياسة التجارة الخارجية*، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص. 12.

² فيروز سلطاني، *بور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية والدولية*، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص. 53.

³ تركية صغير، *سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2014-2015، ص. 31.

⁴ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص. 207.

- **حماية الاقتصاد القومي من تقلبات الخارجية:** باعتبار أن التجارة الخارجية وسيلة اتصال بالخارج، فإن أي تقلبات اقتصادية خارجية عنيفة كتضخم عنيف أو انكماش حاد قد تنعكس على الاقتصاد الوطني بالسلب، لذلك فإنه من الضروري وضع السياسات التجارية الكفيلة بحماية الاقتصاد الوطني من هذه التقلبات.¹

بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية للسياسة التجارية المتمثلة فيما يلي:²

- حماية مصالح بعض الفئات كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع؛
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛
- العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول أو السيجار؛
- إضافة إلى الأهداف السابقة أضاف حمشة عبد الحميد النقاط التالية:³
- حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من الإغراق؛
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد؛
- حماية الصناعات الناشئة من الصناعات الاستخراجية.

الفرع الثالث: تصنيفات سياسات التجارة الخارجية: تتمثل مجمل السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية فيما يلي:

1- سياسة حماية التجارة الخارجية

(أ) **مفهوم سياسة حماية التجارة الخارجية:** تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.⁴

(ب) **مميزات سياسة حماية التجارة الخارجية:** تستند سياسة الحماية التجارية إلى مجموعة من المبررات:⁵

- إن إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد الواردات وانخفاض حجمها، وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مفرا من قبول إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية؛

¹ بلقلة ابراهيم، آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر - ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص. 27.

² تركية صغير، مرجع سبق ذكره، ص. 32.

³ حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة-دراسة حالة الجزائر - رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص. 12.

⁴ السيد المتولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص. 70.

⁵ المرجع نفسه، ص. 72.

- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسات الأجنبية المتوفرة على خبرة، سواء من الوجهة الفنية والثقة في التعامل أو من الوجهتين التسويقية والائتمانية؛
- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة، والتي من خلالها يتم تقليل بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية، بهدف تحقيق الحماية المثلّ للصناعة والسوق في الدولة؛
- كما أضاف شنيقي سмир النقاط التالية:¹
- ترقية الاستثمارات وزيادة جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي توفر وتحقق مستوى أعلى من العمالة؛
- زيادة الإنتاج المحلي وتوفير حد أدنى من الغذاء للسكان أو ما يسمى بالهدف الإستراتيجي.
- (ج) أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية، تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:²
- الأدوات السعرية: ويظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات والواردات أهمها (الرسوم الجمركية، نظام الإعانات، نظام الإغراق وتخفيض سعر الصرف)؛
- الرسوم الجمركية: وتعرف على أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات وتنقسم إلى رسوم نوعية ورسوم قيمية ورسوم مركبة، فالرسوم النوعية تفرض في شكل ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية. أما القيمية هي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أم واردات وهي عادة تكون نسبة مئوية، والمركبة تتكون من كل من الرسوم الجمركية النوعية والقيمية؛
- نظام الإعانات: بالنسبة لإعانات التصدير فالغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر ممثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعي أو قيمي، أو تكون في شكل غير مباشر ممثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي، كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية، التسهيلات الائتمانية و إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية.³
- نظام الإغراق: ويتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية ويتم التمييز بين ثلاثة أنواع وهي:⁴

¹ شنيقي سмир، التجارة الجزائرية في ظل التحولات الراهنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006، ص. 14-15.

² السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص. 73.

³ نجاح منصري، مرجع سبق ذكره ص. 133.

⁴ السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص. 73-74.

✓ **الإغراق العارض:** ويحدث في ظرف طارئة كـرغبة في التخلص من منتج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم؛

✓ **الإغراق قصير الأجل:** ويأتي بقصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف؛

✓ **الإغراق الدائم:** ويشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج السلعة من الحكومة أو نتيجة لكونه عضواً في أنحاء المنتجين الذي له صيغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد السلعة نفسها من الخارج.

– **الأدوات الكمية:** وتتحصر أهمها في منع الاستيراد، نظام حصص لاستيراد، وتراخيص الاستيراد:¹

✓ **نظام الحصص:** يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للوردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) وقيمي (مبالغ)، وفي نظام الحصص يوضع حد أقصى دون تحديد لحصة كل بلد من البلدان المصدرة، أي دون توزيعها على البلدان المصدرة المحتملة وتسمى في هذه الحالة بالحصة الإجمالية.

✓ **المنع:** هو منع دخول وخروج سلعة لأسباب خاصة، وقد يأخذ الإجراء الاستثنائي أو المستمر، حيث تلجأ الدولة إلى المبلغ المباشر لاستيراد وتصدير هذه السلعة أو مجموعة من السلع الأخرى، فتستخدم هذه الأدوات باعتبارها أدوات سياسية واقتصادية من خلال تنظيم التجارة الخارجية لتحقيق أغراض صحية و دفاعية وسياسية؛

✓ **تراخيص الاستيراد:** يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص والتصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، وتلجأ الدول إلى هذه الأداة الحمائية في الحالات التي يتأزم فيها ميزان المدفوعات، ويصبح في حالة عجز مستمر نتيجة الندرة الشديدة في العملات الأجنبية؛²

– **الأدوات التنظيمية:** وتضم كل المعاهدات والاتفاقيات التجارية:

✓ **المعاهدات التجارية:** اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، ويمكن أن تشمل المعاهدة أطر ذات طابع سياسي أو إداري.³

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص. 74.

² لبل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص. 171.

³ السيد متولي مرجع سبق ذكره ص. 74.

✓ **الاتفاقيات التجارية:** تعاقداً يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين، وتتضمن الإشارة إلى الإجراءات بنوع من التفصيل لتحديد الكميات أو القيم أو بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين؛¹

✓ **اتفاقيات الدفع:** هي اتفاق بين دولتين تنظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها، وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، حيث تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقبتين بالقيود في حساب مقايضة المدفوعات ومتحصلات كل منها على الأخرى، وكذلك يحدد العملة التي يتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقاً له.²

2- سياسة حرية التجارة الخارجية

(أ) **مفهوم سياسة حرية التجارة الخارجية:** تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول، من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى.³

ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء صادرات أم واردات.

(ب) **حجج سياسة حرية التجارة الخارجية:** ينادي أنصار سياسة حرية التجارة بوجوب القيام بالمبادلات الدولية في نظام دولي خال من القيود والعراقيل استناداً إلى مجموعة من الحجج، يمكن تلخيصها فيما يلي:⁴

- **الحرية تسمح بالتخصص في الإنتاج:** حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية؛

- **الحرية حافز للتقدم الفني:** حيث تسمح في ظل المنافسة الحرة بتنافس المنتجين لتقديم منتجاتهم، ويؤدي هذا الابتكار إلى تطوير وسائل وأساليب الإنتاج من أجل تطوير المنتجات لكسب أسواق جديدة؛

- **الحرية تحد من الاحتكارات:** حيث لا يستطيع المنتج أن يحتكر السوق ويفرض الأسعار التي تساعده، لأنه في ظل وجود حرية تجارية يمكن للمستثمر أن يستورد السلع بأسعار منخفضة، ليمنع استغلال المنتج المحلي له؛

- **الحرية تساعد على ارتفاع الإنتاج:** يرى أنصار الحرية أنه لو سادت هذه السياسة بين الدول لمساعد ذلك على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى الأهداف المسطرة، فإذا كان الطلب منخفض فإنه في ظل نظام حر للتبادل الدولي، فاطلب الآتي في الخارج يؤدي إلى إنعاش المشروع وزيادة الإنتاج.

¹ نجاح منصور، مرجع سبق ذكره، 134.

² نجاح منصور، مرجع سبق ذكره، ص. 134.

³ السيد منتولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص. 76.

⁴ عادل أحمد الحشيش ومجدي محمد الشهاب، مرجع سبق ذكره، ص. 293.

(ج) أدوات سياسة الحرية التجارية: إن لسياسة الحرية التجارية مجموعة من الأدوات نذكر أهمها في ما يلي:¹

- **التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية:** إن برامج الإصلاح الاقتصادي في الجانب الخاص بتحرير التجارة الخارجية منذ نشأة الجات 1947 وفي إعلان قيام المنظمة العالمية للتجارة 1955، اتجهت نحو تخفيض معدلات التعريفات الجمركية المرتفعة فيما يطلق عليه بتحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية، بل أن النظرة الجديدة للرسوم الجمركية ستكون على أنها أداة لتشجيع التجارة الخارجية وليس قيда عليها إلا ما تعلق منها بمحاربة سياسة الإغراق؛

- **حوافز التصدير:** وهي الأداة المقابلة للأداة الخاصة بإعانات التصدير؛ حيث تحل محل هذه الأخيرة مجموعة من حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ضل سياسة الحرية التجارية، مثل: الإعفاءات الضريبية المؤقتة، تحرير واستقرار سعر الصرف، تخفيض وإزالة الرسوم الجمركية عن المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات...إلخ؛

- **تحليل التعامل في الصرف الأجنبي:** ويقصد بذلك ترك قيمة العملة الوطنية تتحدد في السوق من خلال التفاعل الحر بين الرافض والطلب على الصرف الأجنبي، أي تقويم سعر الصرف بدل الرقابة على الصرف الأجنبي ومنه كسر احتكار الدولة لشراء النقد الأجنبي؛

- **إزالة القيود الكمية:** في ظل الحرية التجارية يسعى الكل لإزالة القيود الكمية عن التجارة الخارجية وإلغاء نظام الحصص، وتبقى من القيود المباشرة إجراءات تراخيص الاستيراد ضمن أدوات تنظيم التجارة الخارجية طالما لا يتم استخدامها كوسيلة لتقييد حرية التجارة.

المبحث الثاني: عموميات حول التصدير

تعد عملية التصدير والاستيراد أساس قيام التجارة الخارجية، وذلك من خلال دعم العلاقات الدولية، وفي هذا المبحث سنحاول الإلمام بالجانب التصديري للدول من خلال التطرق إلى ماهيته، دوافع قيامه وأولويات نجاحه، بالإضافة إلى أهم العوائق التي تواجه العملية التصديرية.

المطلب الأول: ماهية التصدير

يلعب التصدير دورا هاما في جلب وتحقيق الثروة منذ زمن طويل لذلك تسعى مختلف الدول إلى تطوير وترقية صادراتها من خلال سياسات واستراتيجيات عديدة، وسوف نتعرف من خلال هذا المبحث على مفهوم التصدير وأهميته وكذا الدوافع والأسباب التي أدت إلى قيام التصدير.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص. 373.

1- مفهوم التصدير: هناك عدة مفاهيم للتصدير نذكر منها ما يلي:

المفهوم الأول: تعرف الصادرات بأنها مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج.¹

المفهوم الثاني: التصدير هو عملية من شأنها أن تسمح لأي دولة كانت عن طريق الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين، المحليين أو الأجانب، العاملين فيها وفق قانون الاستثمار والتجارة بتجسيد تدفقات متنوعة صادرة منها تعبر حدودها إلى الدول الأخرى، كأسواق دولية من أجل تحقيق أهداف مرجوة كثيرة.²

المفهوم الثالث: التصدير هو انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى، لتسويقها في أسواق عالمية³

من خلال المفاهيم السابقة يمكن القول بأن التصدير هو عبارة عن مجمل العمليات التي من خلالها يتم توزيع المنتجات في الخارج.

كما يمكن التمييز بين نوعين من التصدير تصدير مباشر وتصدير غير مباشر.

- **التصدير المباشر :** في هذا النوع من التصدير لا يشغل رجل الأعمال نفسه بالبحث عن وسطاء، بل يعطي لنفسه السلطة الكاملة للتعامل مع إجراءات النقل وتخصيص الجمارك، التوزيع الداخلي والدعاية الداخلية، وسياسات تحديد الأسعار والتصفيات.⁴

- **التصدير غير المباشر:** في التصدير غير المباشر لابد من اختيار أشخاص محددة تقوم بدور الوسطاء الذين يتكفلون بمعظم وأحياناً كل النواحي الخاصة باتفاقيات التصدير.⁵

2- أهمية التصدير: يمكن تلخيص المزايا التي تحصل عليها الدولة من عملية التصدير فيما يلي:⁶

- إن التصدير هو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى؛
- إن الصناعات التصديرية قد تحصل على مدخلات من صناعات غير تصديرية، كما أن جزء من مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضاً، وهذه العلاقة التكاملية تؤدي حتماً إلى تطور الصناعات غير التصديرية، وتحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل الطويل؛
- التصدير يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة، للحصول على أكبر حصة تسويقية؛

¹ دنيا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية، مجلة الراافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص. 3.

² فضيل فارس، التسويق الدولي، بدون دار النشر، الجزائر العاصمة، 2010، ص. 209.

³ خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، عربي، فرنسي، إنجليزي، دار الفكر اللبناني بيروت، لبنان، 1997، ص. 66.

⁴ صلاح مازن، دليل التصدير، دار البراء، الإسكندرية، مصر، 2009، ص. 12 - 16.

⁵ هاني حامد الضمور، التسويق الدولي، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2007، ص. 341.

⁶ الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الموقع www.econada.org.

- كما أضاف شريف علي الصوص مجموعة من النقاط منها:¹
- يعمل التصدير على توزيع الفائض من الإنتاج الوطني، وبالتالي فهو يعتبر كسب قومي واضح؛
 - تؤدي تنمية صناعات التصدير إلى توفير مورد مستمر للاستثمارات الرأسمالية، وكذا رفع مستوى المعيشة للدولة بشكل عام ولأفرادها بشكل خاص؛
 - تحتل الصادرات دورا مهما في الدول النامية، حيث تقوم بدور كبير يتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في نمو الدخل القومي، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة.

المطلب الثاني: دوافع التصدير وأولويات نجاحه

- 1- دوافع التصدير:** تتمثل المكاسب الناجمة عن القيام بعملية التصدير في:²
- يعمل التصدير على توزيع المخاطر التجارية على أكثر من دولة، إذ يقابل انخفاض معدل الشراء في أحد الأسواق زيادة في سوق آخر؛
 - القدرة على مواجهة تقلبات الأسعار التي يتعرض لها رجال الأعمال في الأسواق المحلية؛
 - القدرة على هزيمة المنافسين المحليين بفضل ما يكتسبها المصدرين من خبرات، وما يواجهه من منافسات على المستوى الدولي.
- ومن بين الدوافع أيضا للقيام بعملية التصدير أن المنافسة مع الأسواق الأجنبية تكون أقل حدة من المنافسة مع الأسواق المحلية. إضافة إلى دوافع أخرى يمكن أن نذكر منها ما يلي:³
- لم يعد التصدير خيارا بل أصبح ردا على عدة ضروريات، مثل إيجاد سوق بديلة تحل محل السوق الوطنية التي هي في الاضمحلال، و تحسين شهرة الشركة، وزيادة الحصة السوقية، وكذا المساهمة في تطور الشركة وازدهارها؛
 - يساعد التصدير الشركات على استغلال الطاقة الإنتاجية والتسويقية الفائضة لديها، وذلك للاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج والتوزيع، لتتمتع الشركة بمزايا الإنتاج الكبير.
- 2- أولويات لإنجاح التصدير:** ويمكن أن نذكر منها ما يلي:⁴
- يجب على المصدر أن تكون له نظرة واضحة حول منتوجه وحول السوق المستهدفة؛

¹ شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

² روجر بينين، دليل المصدرين، دار الفاروق، القاهرة، مصر، 2002، ص. 8.

³ رضوان محمود العمر، التسويق الدولي، دار وائل، عمان الأردن، 2007، ص. 62-66.

⁴ سناء مطياف، أليات تحفيز الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة المخللة القسنطينية الكبرى، رسالة مقدمة لإستكمال شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013 -

2014، ص. 2-3.

- قبل عملية التصدير يجب على الشركة أن تحفز نفسها وذلك بالاستفسار حول شروط التعاملات الدولية؛
- ينصح بالتشخيص للتصدير، وهذا من أجل تقييم قدرة الشركة على التعامل على المستوى الدولي؛
- المعرفة والتحكم في التكاليف للتمكن من تحديد الأسعار من خلال التفاوض مع الزبون؛
- أدوات تسيير الإنتاج (الوقت والمنهجية) تسمح لرئيس الشركة بإنتاج السلع والخدمات في الآجال التي تتطلبها عمليات التصدير؛
- تكييف المنتجات مع متطلبات السوق المستهدفة؛
- يعتبر التصدير من بين أهم الأمور والأولويات لإنجاح عملية التصدير، وبالتالي من واجب المسؤول عن المؤسسة المصدرة للإلمام بجميع الأمور المتعلقة بكيفية تحديد الأسعار.

المطلب الثالث: معوقات التصدير

- تواجه عملية التصدير عوائق ومعوقات عديدة تدفع بالمصدر أو المؤسسات المصدرة إلى التخلي عن التصدير ويمكن أن نذكر منها ما يلي:¹
- صعوبة الحصول على معلومات مؤكدة عن السوق وطرق تسويقها، ومعرفة المنافسين وإمكاناتهم؛
 - التعامل مع الإجراءات المعقدة المتعلقة بعملية إعداد المستندات الخاصة بالتصدير؛
 - صعوبة العثور على وكلاء وممثلين مناسبين في الخارج بالأسواق الدولية؛
 - ويضيف وصاف سعيدي المعوقات التالية:²
 - غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير و تغطية الحاجيات المحلية، والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية؛
 - سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية، سواء من حيث التصميم أو التغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي، بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة؛
 - ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير.

¹ صلاح مازن، مرجع سبق ذكره، ص. 9.

² وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث العدد 1، جامعة ورقلة، 2002، ص. 12-14.

المبحث الثالث: عموميات حول التجارة العربية البينية

من خلال هذا المبحث سنتعرف على جملة خصائص ووضعية الاقتصاديات العربية و المجهودات والمحاولات التي بذلتها الدول العربية من أجل تفعيل التعاون العربي البيني، وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول عبارة عن نظرة عامة حول التجارة العربية البينية أما المطلب الثاني فتمثل في المجهودات المبذولة لتفعيل التعاون العربي البيني، والمطلب الثالث تمثل في المعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية.

المطلب الأول: نظرة عامة حول التجارة العربية البينية

سنتعرف من خلال هذا المطلب على خصائص اقتصاديات الدول العربية بالإضافة إلى دوافع قيام التجارة العربية البينية.

الفرع الأول: نظرة عامة حول اقتصاديات الدول العربية

اكتسب موضوع التبادل التجاري بين الدول العربية أهمية متزايدة، لكونه أحد المداخل الرئيسية التي تبنتها عدة دول لتحقيق التنسيق والتعاون الاقتصادي فيما بينها، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية بما فيها التجارة وحرية انسيابها بين الدول العربية، وكان ذلك من المحاور الأساسية للعمل الاقتصادي المشترك، سواء في إطار الجامعة العربية من خلال الاتفاقيات الاقتصادية والتجارة الجماعية أو خارج الجامعة من خلال المجالس الإقليمية.

1- الخصائص المشتركة للدول العربية: بالنسبة للخصائص المشتركة للدول العربية يمكن ذكر أهمها:¹

(أ) **التبعية الاقتصادية:** تعاني الدول العربية من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية منذ حصولها على الاستقلال السياسي، وتعتمد في اقتصادها على تصدير المواد الأولية (كالبترول) واستيراد السلع الاستهلاكية، هذا ما يربطها بالأسواق العالمية، ومنه زيادة درجة الاعتماد على القوى الاقتصادية الخارجية، خاصة في مجال التجارة والإنتاج، ويرجع الاختلال الذي ساد الهياكل الاقتصادية العربية إلى عدة أسباب، يمكن حصرها فيما يلي:

- عدم مرونة الهياكل الاقتصادية العربية؛
- استمرار وضع الحوافز الجمركية بين الإفطار العربية؛
- عجز الميزان التجاري لمعظم الأقطار العربية؛
- ارتفاع المديونية العربية لدى الدول الرأسمالية والبنك الدولي.

¹ كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص.64.

(ب) **ضعف التبادل التجاري:** يمكن القول أن نسبة التجارة العربية البينية منخفضة مقارنة مع نسبة التجارة العربية الخارجية، وهذا راجع إلى ضعف العلاقات التجارية الناجمة عن الحواجز القائمة بينها، وكذلك عن تماثل منتجاتها المصدرة، مما أدى إلى زيادة التنافس التجاري فيما بينها عوض التكامل؛

(ج) **سوء استغلال الموارد الاقتصادية:** رغم تمتع الدول العربية بموارد اقتصادية هامة المادية منها والبشرية، إلا أنها غير مستغلة بطريقة عقلانية وبرشادة، ويظهر ذلك في نقص استغلال الأراضي الصالحة للزراعة، وارتفاع مستوى البطالة، بالإضافة إلى سوء استعمال إيراداتها وعوائدها وعدم الرشادة في توزيعها حسب خطط تنموية وحسب الأولويات؛

(د) **التخلف التكنولوجي:** تعاني أيضا الدول العربية من التبعية للتكنولوجية للدول المتقدمة، وهذا لسوء تمويلها للمشاريع العلمية وعدم تشجيعا للبحث والتطوير بما فيه الكفاية، بالإضافة إلى سوء استغلال أصحاب المهارات العلمية وإهمالهم، الأمر الذي شجع على هجرة الأدمغة.

- 2- تقسيم الدول العربية:** نتيجة للتغيرات والتطورات الاقتصادية الدولية المستمرة، أصبحت اقتصاديات الدول العربية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، ويمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات:¹
- **مجموعة الدول المصدرة للبترول:** تشمل كل من الجزائر، البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، ليبيا، الإمارات. تحصل هذه البلدان على 80% أو أكثر من حصة صادرات النفط، وتنوع صادراتها عادة موجهة نحو الصناعات البتروكيمياوية أو الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة؛
 - **مجموعة الدول متنوعة الصادرات:** تشمل كل من مصر، الأردن، المغرب، سوريا وتونس. لديها قاعدة إنتاجية أوسع وهيكل تصديري يزداد عن البلدان المصدرة للنفط، وتشمل هذه الصادرات القطن، الفواكه الطازجة والمعلبة الخضرة، الأسمدة، المنسوجات، الملابس... الخ؛
 - **مجموعة الدول المصدرة للمنتجات الأولية:** أي تعتمد في صادراتها على سلعة أو سلعتين، وتشمل هذه المجموعة كل من موريتانيا، الصومال، السودان. تتمثل أهم صادرات هذه الدول على التوالي في الحديد والأسماك، الموز والماشية، والقطن.

الفرع الثاني: دوافع قيام التجارة العربية البينية

إن اهتمام الدول العربية بتطوير التجارة العربية البينية، وذلك من أجل الوصول إلى بناء تكامل عربي يعزز مكانة الاقتصادات العربية على الساحة الدولية، حيث أن توسيع التبادل التجاري ينشط القطاع الإنتاجي، وكذلك التصديري باعتبارها أحد المحركات الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية، وفي هذا السياق يمكن تقسيم الدوافع في تطوير التجارة الخارجية إلى دوافع داخلية ودوافع خارجية يمكن تلخيصها كما يلي:²

¹ كبير سمية، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² بلقاسم طراد، *التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي - دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي-*، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012-2013، ص. 60.

- الدوافع الداخلية:** وهي الأسباب التي تحدث على المستوى الداخلي ويمكن ذكرها على النحو التالي:
- زيادة الوعي العربي بأهمية تنمية التجارة العربية، وذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية للتكامل الاقتصادي العربي الذي يمكن من بناء اقتصاديات عربية قوية لأسواق الوطن العربي، وبهذا يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات؛
 - تحقيق مؤشرات إيجابية في كل من الصناعة، التجارة والسياحة، الأمر الذي يدعو إلى بناء قاعدة صلبة للتطور العربي في كافة المجالات الأخرى؛
 - يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية، وكذلك زيادة توظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان، مثل الجزائر، المغرب والدول واسعة المساحة، مثل السعودية وليبيا، والدول الأخرى مالكة فوائض رأس المال مثل دول الأوبك، كل هذه المقومات التي تمتاز بها الدول العربية ستخلق تكاملا متميزا بين أسواق رأس المال وأسواق العمل؛
 - التخلص من عبئ المديونية الخارجية المترتبة على العديد من الدول العربية، من جراء سياسات النمو المتبعة، وبالتالي تصبح سياسة التوسع في الصادرات ضرورية لاستمرار التنمية الاقتصادية.
- الدوافع الخارجية:** وهي الأسباب الخارجية التي أفرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد ويمكن أن نذكر منها ما يلي:
- هشاشة الهيكل الاقتصادي القائم، والفوضى النقدية الحادة والتي أدت إلى تضخم كبير وعدم تنظيم أسواق المواد الأولية (أسواق الطاقة، النفط) وانعكاساتها على التنمية، أو بحكم الانفتاح الكبير الذي عرفته الدول العربية على العالم الخارجي سيكون تأثيرها بواقع هذا النظام كبيرا جدا.¹
 - كما أضافت حنان بالراشد بعض النقاط منها:²
 - بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية والتي أخذت صورا وأشكالا متعددة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك في سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي، وزيادة القدرة على المساواة في المفاوضات الدولية، ولذلك فإن المنطقة العربية تسير وفق تكتل اقتصادي عربي يضاهي التكتلات الدولية الكبرى؛
 - توسع أنشطة الشركات متعددة الجنسيات حيث تتجه نحو السيطرة، والمزيد من التوسع والانتشار إلى قرارات العالم أجمع، حيث تعبر هذه الشركات عن ميول عميق للتطور الرأسمالي المعاصر نحو توحيد التجارة العالمية.

¹ عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، 1997، ص.451.

² حنان بالراشد، دور التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التنسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014-2015، ص.41.

المطلب الثاني: المجهودات المبذولة لتدعيم التجارة العربية البينية

في هذا المطلب سنحاول التطرق إلى أهم المجهودات المبذولة في مجال تدعيم وتطوير التجارة العربية البينية، وذلك من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكذا إبراز أهمية التكامل الاقتصادي العربي في تطوير هذه الأخيرة.

الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعتبر منطقة التجارة العربية البينية أحد دعائم قيام وتطوير التجارة بين الدول العربية، ومن خلال هذا الفرع سنتطرق إلى نشأة المنطقة وكذا دوافع و مقومات نجاحها.

1- نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين بتاريخ 1997/02/17 قرار رقم (1317) بالموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري،¹ بهدف الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية، خلال فترة زمنية محددة (10 سنوات) وذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10 % لتسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية. والتي اعتبرت إطار يتضمن رؤية لتأسيس منطقة تجارية عربية متكاملة، تشمل جميع الدول العربية وتتلاءم مع احتياجاتها وظروفها، وتتناسب مع شروط منظمة التجارة العالمية وتضم هذه المنطقة مجموعة الدول الأعضاء التي طبقت التخفيض التدريجي للتعريف منذ عام 1998 (سورية، الإمارات المتحدة، الأردن، لبنان، تونس، العراق، البحرين، السعودية، قطر، عمان، الكويت، مصر، المغرب وليبيا).²

2- دوافع إقامة منطقة التجارة الحرة العربية

لقد تلاحت الإخفاقات التي تعرض لها العمل العربي المشترك بشكل عام والجهود التكاملية بشكل خاص، وتبعاً لذلك جاء إنشاء هذه المنطقة تحت الدوافع التالية:³

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء، وتحديد السلع التي تدخل مباشرة إلى منطقة التجارة الحرة، ويتم تحريرها على مدار عدد من السنين، وكذلك تحديد السلع الأجنبية التي تدخل دائرة التبادل في المنطقة الحرة؛

¹ عبد الكريم جابر العساوي، مرجع سبق ذكره، ص. 43.

² المركز الوطني للسياسات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، متابعة تطبيق إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، دراسة موقف الجمهورية العربية السورية، ص. 17. متوفر على الموقع: www.agriportal.gov

³ حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، عمان، الأردن، 2013، ص. 163.

- التنسيق بين النظم والتشريعات والسياسات التجارية والنقدية العربية، وإقامة شبكة معلومات موحدة من السلع، ووضع خطوط عريضة للعلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول العربية والدول الأوروبية؛
- كما أضاف طلال زغبة الدوافع التالية:¹
- إلغاء القيود غير الجمركية على حركة التجارة بين الدول العربية؛
- وضع آلية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول العربية؛
- منع معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً.

3- مقومات نجاح منطقة التجارة الحرة العربية

- إن التوصل لإقامة منطقة عربية حرة يعد نقطة هامة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي لتوفر عدة مقومات تخدم هذا المشروع العربي والتي تتمثل أهمها فيما يلي:²
- توفر الإرادة السياسية لتفعيل العمل العربي المشترك من أجل مواكبة التطورات في العالم، والتي تتجه لإنشاء التكتلات الاقتصادية؛
- تطبيق العديد من الدول العربية لبرامج إصلاحات اقتصادية متشابهة قائمة على اقتصاديات السوق وتحرير التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تقارب السياسات الاقتصادية في كثير من الدول العربية؛
- تكوين التجمعات الاقتصادية والعربية كمجلس التعاون الخليجي وإتحاد المغرب العربي؛
- تشكل مناخ أكثر إيجابية لتنمية المبادلات الاقتصادية بين الدول العربية، وتوفير قدر أكبر من المعلومات التجارية عن الأسواق العربية وإمكانياتها، وذلك نتيجة لإنشاء عدة مؤسسات مالية عربية في السنوات الأخيرة؛
- تقارب مستويات التطور الاقتصادية بين الدول العربية، والذي يسهل بدوره عملية التخصص الإنتاجي وإعادة توزيع الموارد بين تلك الدول داخل منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة عند قيامها.

الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي العربي

سنتطرق في هذا الفرع إلى عموميات حول التكامل العربي، بالإضافة إلى مجمل المزايا و الدوافع لقيامه.

1- ماهية التكامل الاقتصادي العربي

(أ) مفهوم التكامل الاقتصادي: تعددت مفاهيم التكامل الاقتصادي باختلاف الآراء منها ما يلي:

¹ طلال زغبة وعباس فرحات، السوق العربية المشتركة كخيار إستراتيجي للتغلب على معوقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الاقتصادية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26 و 27 فيفري 2012، ص. 15.

² نجاح منصوري، مرجع سبق ذكره، ص. 176.

- **المفهوم الأول:** إن عبارة التكامل الاقتصادي فسرت بأشكال مختلفة، فبعض الباحثين يدخلونه في نطاقه التكامل الاجتماعي، ويوسعه آخرون لينطبق على أي نوع من أنواع التعاون الدولي. وجاء من يعرض أيضا أن مجرد وجود العلاقات التجارية بين الأقطار المستقلة يعد علامة على التكامل الاقتصادي، ومع ذلك فإن الاصطلاح يستخدم عادة للدلالة على ذلك الصنف من الترتيبات التي بموجبها ترفع الحواجز التجارية الاصطناعية كالتعريف بين الاقتصاديات المتكاملة.¹

المفهوم الثاني: يعرف التكامل بوصفه عملية وحالة، وكونه عملية فانه يتضمن التدابير التي منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة؛ وهنا يتم التأكيد على وسائل التكامل وهدفه باعتباره عملية، وإذا تم النظر إلى التكامل بوصفه حالة فانه، بالإمكان القول بأنه يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية، وهذا يعني التركيز على النتيجة التي يتم تحقيقها ويراد الوصول إليها من خلال التكامل.²

المفهوم الثالث: كما يمكن تعريف التكامل الاقتصادي استنادا إلى تنوع النظم الاقتصادية حول فكرة التكامل والاندماج، فالفكر الرأسمالي يطرح مفهومين المفهوم الأول يعني إلغاء القيود بين الوحدات الاقتصادية للأمة الواحدة إلى درجة حدوث انعكاس على استخدام الإنتاج والاستهلاك وأسعار الصرف، أما المفهوم الثاني، فيتناول التكامل الذي يتم بين اقتصاديات معينة من أجل تكوين تجمعات كبيرة متماسكة.³

من خلال المفاهيم السابقة يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي هو عملية وحالة، فهو عملية لأنه يتم من خلالها اجتماع لكيانات مندمجة، ويترتب عليها قيام مستوى من مستويات التكامل، وحالة لأنه بالنتيجة يؤدي إلى بلوغ كيان جديد يتمتع بشخصية معنوية ومكانة اقتصادية جديدة، وهو ضروري في مجال النمو والتعاون كذا المنافسة والاستمرار.

2- مزايا ومقومات التكامل الاقتصادي العربي

(أ) **مزايا التكامل الاقتصادي العربي:** يتيح التكامل الاقتصادي العربي للدول العربية عدة مزايا نذكر منها:⁴

- اتخاذ إجراءات مضادة للإجراءات التعسفية التي تتبعها الدول المستهلكة للبترول، سواء من حيث التنفيذ الكمي أو من حيث الضرائب التي تفرض على خام النفط أو الببتروكيماويات، ويسري ذلك سواء داخل أو خارج المنظمة العالمية للتجارة؛

¹ محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات حلي الحقوقية، لبنان، 2011، ص ص. 64-65.

² فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ص. 244.

³ عبد الكريم جابر العيسوي، التكامل الاقتصادي العربي، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2015، ص ص. 18-19.

⁴ باشي أحمد جامد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على المناطق الحرة، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 08 و 09 ماي 2004، ص. 151.

- الحصول على مزايا تنافسية أفضل في إطار المعاملات التبادلية مع الدول أو التكتلات الاقتصادية الأخرى؛

- التعاون الإقليمي الداخلي بما يحقق لها انخفاض الاستيراد إلى حد ممكن مع تعظيم الصادرات وفقا للمزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة عربية؛

- تعظيم مجالات الاستثمار الداخلي لبناء قاعدة صناعية عربية كبيرة، وتتيح ترسيخ الأموال العربية في استثمارات عربية مع جذب الخارجية منها.

ب) مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تدل دراسات اقتصاديات الوطن العربي على وجود مقومات خاصة بهذه البلاد مقارنة بالتكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى كالإتحاد الأوروبي، حيث باستطاعتها أن تزيد من فعالية التكامل الاقتصادي العربي. ويمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي:¹

- توافر الموارد الطبيعية من أرض زراعية وغابات، مراعي وثروة حيوانية، ثروة بترولية مالية ومعدنية، ويلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد الطبيعية لم يستغل بعد الاستغلال الأمثل؛

- توافر رؤوس الأموال بشكل كبير نتيجة لضخامة عائدات البترول، خاصة قبل حرب الخليج عام 1991، إلا أن هذه الأموال تساهم بشكل جدي في تنمية المنطقة العربية، لأنها اتجهت نحو الاستثمار في الدول العربية؛

- توافر الموارد الطبيعية في الوطن العربي؛

- اتساع السوق في الوطن العربي الذي يمتد من الخليج إلى المحيط الأطلنطي؛

- تتوافر للدول العربية جميع مقومات التكامل الاقتصادي، إضافة إلى وحدة اللغة ووحدة الجنس والأصل؛

- موقعه الإستراتيجي، حيث يحتل مركزا متوسطا بين ثلاثة قارات، هي آسيا وإفريقيا وأوروبا، بما يضيف عليه أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية.

نستخلص من كل هذه المقومات، أن الدول العربية لها إمكانيات كبيرة من أجل مواكبة تطور البلدان المتقدمة، فاستغلالها لإمكانياتها يسمح لها بتطوير اقتصادها، وكذا القضاء على التخلف والتبعية الاقتصادية.

¹ محمود حسين الوادي، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين، (التحديات الفرص الأفاق)، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي، 2009، ص ص. 64 - 65.

3- معوقات التكامل الاقتصادي العربي: يمكن تلخيص بعض المعوقات فيما يلي:¹

- محاولات التكامل لم تحظى بالجدية اللازمة من قبل الدول العربية، بل جاءت هذه المحاولات وكأنها مصممة من أجل الاستهلاك المحلي؛
- اعتماد الدول العربية على الاقتصاد الريعي بصفة عامة والإيرادات الجمركية بصفة خاصة كمورد أساسي للموازنة، مما يعقد دخولها في اتفاقيات مشتركة؛
- يتضمن التكامل الاقتصادي إزالة الحواجز التجارية والرسوم الجمركية، فهذا يفقد الدولة الإيرادات الجمركية لكنه في واقع الأمر يزيد من فرص التصدير والاستفادة من السوق؛
- مشكلات التنسيق العربي، كالازدواج بين المشروعات المشتركة والوطنية مما أدى إلى التنافس بينها؛
- تشابه الهياكل الاقتصادية العربية أثرت في إعاقة التكامل العربي، وكذلك في تنمية التجارة البينية باعتبارها أحد مداخل التكامل الاقتصادي؛
- التبعية الاقتصادية والمالية للدول العربية إزاء البلدان المتقدمة تشكل أحد العوامل الهامة التي تعيق التكتل الاقتصادي العربي، فهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة للدول العربية الأكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة، وهذا الوضع يؤدي إلى حدوث تفتت بين الدول العربية.

المطلب الثالث: محاولات تفعيل التبادل البيني العربي ومعوقاته

الفرع الأول: محاولات تفعيل التبادل البيني العربي: إن محاولات تفعيل التبادل البيني العربي جاءت ضمن جهود إيجاد صيغ للتعاون الاقتصادي العربي، وذلك من خلال تجمعات نذكر منها ما يلي:

1 - مجلس التعاون لدول الخليج

أ) نشأة مجلس التعاون لدول الخليج: مجلس التعاون الخليجي هو منطقة إقليمية تتكون من ستة دول تطل على الخليج العربي، وقد تم تأسيس المجلس في 1981/05/25 في إمارة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، بعد أن تمت الموافقة على نص ميثاق التعاون العربي من وزراء خارجية الدول المذكورة في 1981/02/04، وتتمثل أهداف المجلس في العمل على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الحكومات الأعضاء في كافة المجالات من أجل تحقيق الوحدة بينها وغيرها من الأهداف الأخرى.²

تصنف اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي ضمن اقتصاديات الدول النامية، رغم أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية، التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع مستوى دخل الفرد فيها، ولما كان النفط من أهم مصادر دخل دول المجلس وأكبر نسبة تغطي إيراداتها من خلاله، لأنه يمثل النسبة الأكبر من صادراتها، وإدراكا منها للخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة إستراتيجية واحدة مثل

¹ بالفكرور نور الدين وشرون عزالدين، الدول العربية بين ضرورة التكتل الاقتصادي وتحديات الأزمات المالية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المرطز الجامعي بالوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012، ص. 15-16.

² عبد القادر و رزيف المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 91.

النفط، فقد اتجهت إلى محاولة التنويع في مصادر الدخل وبالتالي تنويع الصادرات، ومن ثم عملت على تطوير القطاع الصناعي، حيث حققت تقدماً نهائياً واضحاً وانتشارها ونمو القيمة المضافة فيها، وعلى الرغم من ذلك يواجه القطاع الصناعي في دول المجلس بعض التحديات أبرزها الارتباط الشديد بين أداء القطاع الصناعي، وتطورت السوق العالمية تلقي تلك التطورات بظلالها على التغير إيجابياً وسلبياً على القيمة المضافة على الصناعة.¹

(ب) دوافع التكامل الاقتصادي الخليجي: تتمثل دوافع هذا التكامل فيما يلي:²

- توافر رأس المال في معظم الأعضاء، مما يزيل عقبة تمويل التنمية والاستثمار ويسمح بظهور سوق مالية للدول الأعضاء، حيث تقوم بتشجيع مبادرات القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية، وكذلك سياسة تطوير الموارد البشرية المواطننة لتولى مسؤوليتها في تشغيل وإدارة المرافق الاقتصادية، إضافة إلى تبني نماذج وأولويات متشابهة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات؛
- تتميز دول المجلس بامتدادها على أرض مبسطة ولا يوجد بها حواجز طبيعية، وتطل على سواحل بحرية تمتد من الخليج العربي مروراً بالبحر الأحمر، مما سمح بسهولة الاتصال البحري بينهما وبين نمو حركة الأشخاص والسلع؛
- تتميز دول المجلس بضيق السوق المحلي وخاصة أمام الصناعات ذات الحجم الكبير، لأجل هذا يعتبر ضم هذه الأسواق وجعلها مفتوحة أمام منتجات دول المجلس، وإزالة الحواجز لتحويلها إلى سوق واحدة تتسع لإنتاج الصناعات الجديدة التي تقام على مستوى المنطقة؛
- بروز عصر التكتلات الاقتصادية الإقليمية مما يحتم على دول المنطقة مواجهة ذلك عن طريق إقامة كتل اقتصادية خليجي قوي، يمتلك القدرة على الصمود في التكتلات الأجنبية؛
- و أضاف عبد القادر رزيق المخادمي ما يلي:³
- حل مسألة الخلافات الحدودية الساكنة والمتحركة بالطرق الودية، والتي كثيراً ما كانت السبب في عرقلة التجربة التكاملية لدول الخليج العربية؛
- إن التحولات التي تشهدها بلدان الخليج العربية أصبحت تتمدد بشكل أخطبوطي، وبالتالي لم تعد الممارسة الديمقراطية حكراً على التجربة الكويتية التي تعتبر رائدة، وإنما باتت معظم بلدان الخليج مقبلة على هذه التحولات وبدرجات متفاوتة؛
- كما أضاف حسن عمر الدوافع التالية:⁴

¹ لبلع فطيمة، المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية (المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية: 200-2010)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص. 201-202.

² وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 350.

³ عبد القادر رزيف المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص. 97-100.

⁴ حسن عمر، لبيل المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص. 113.

- تبني مواقف مشتركة في المنظمات الدولية والإقليمية على مبدأ التفاوض الجماعي مع المجموعات الاقتصادية الأجنبية؛
- وضع النظم الخاصة بحرية الانتقال والعمل، الإقامة والتملك، الإرث والوصاية، ممارسة النشاط الاقتصادي وانتقال رؤوس الأموال؛
- السماح لمواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الأعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطني.
- (ج) التحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي:** من جملة التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي لدول مجلس الخليج ما يلي:
- **سيادة القطاع النفطي:** تتميز دول المجلس باعتماد المفرط على مورد واحد ناضب وهو النفط، وقد نتج عن ذلك ارتباط اقتصاديات دوله ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط، والتي تنعكس إيجابيا أو سلبيا على مجمل الأوضاع الاقتصادية بها؛¹
- **التشابه في اقتصاديات دول المجلس:** دون تنوعها مما يجعل الفائدة من المشاريع المشتركة دون جدوى اقتصادية، وأن معظم اقتصاديات دول المجلس تعتمد بالكامل على عائدات النفط، كما أن المشاريع المشتركة يغلب عليها الطابع الاستهلاكي، وبالتالي فإن العوائد التنافسية غير واردة.²
- 2- إتحاد المغرب العربي**
- (أ) نشأة إتحاد المغرب العربي:** في العاشر من جوان 1988 بزرالدة في الجزائر العاصمة تم أول لقاء بين زعماء الدول المغاربية الخمس ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا. فكان أول مؤتمر تمخض عنه تشكيل لجنة سياسية مغاربية كبرى وخمس لجان فرعية أنطت بها مهام التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي.³
- وكانت نتيجة هذه القمة تبني إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية، تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقية وكان ذلك عبر ثلاث مراحل وهي:⁴
- **المرحلة الأولى: 1992 - 1995:** ويكون في هذه المرحلة إنشاء منطقة تبادل حر بالإعفاء من الحقوق الجمركية، وكذلك الإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية ؛
- **المرحلة الثانية (1996-1999):** وفي هذه المرحلة تم إنشاء إتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفية خارجية مشتركة ؛

¹ وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 351.

² عبد القادر رزيف المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص. 100 .

³ بن عيشي بشير، عربي محمد الأمين، **مبادرات إقامة إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة**، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، يومي 8 - 9 ماي 2004، ص. 202.

⁴ بلقاسم طراد، مرجع سبق ذكره، ص. 20.

- المرحلة الثالثة ابتداء 2000: حيث كان تأسيس فيها تأسيس إتحاد اقتصادي، وكذا إبرام معاهدة متعلقة بتبادل منتجات الفلاحة، ومعاهدة أخرى متعلقة بالأوجه التعريفية والتجارية، امتداد لمعاهدة مراكش المغربية ثم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية للتبادل الحر بين الدول المغربية.
- وباعتبار الإتحاد المغربي منظمة إقليمية، يهدف إلى:¹
- تمتين روابط الأخوة التي تجمع الدول الأعضاء وشعوبها؛
- تحقيق التقدم والازدهار للمجتمعات المغربية والدفاع عن حقوقها؛
- المساهمة في حفظ السلم القائم على العدالة والمساواة؛
- إتباع السياسة المشتركة في الميادين المختلفة؛
- العمل تدريجيا لتحقيق حرية التنقل للأشخاص، الخدمات، البضائع ورؤوس الأموال بعد تأسيس إتحاد المغرب العربي؛
- تمتين روابط الأخوة بين الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض؛
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها؛
- المساهمة في صياغة السلام على العدل والإنصاف؛
- نهج سياسة مشتركة بين مختلف الميادين؛

(ب) تقييم محاولة الإتحاد المغربي

إن تجربة إتحاد المغرب العربي وعلى فترة إنشائه أي منذ الإعلان الرسمي لبلاد إتحاد المغرب العربي الكبير، لم تصل إلى النتائج التي كان مرجو تحقيقها ولم تصبو إلى الأهداف التي كانت مسطرة لها، وتجدر الإشارة أنه حتى قبل الإعلان الرسمي لإتحاد المغرب العربي، فإنه يمكن القول أن منذ سنوات عديدة لم تكن للمجهودات المبذولة للتكامل المغربي نتائج ملموسة، وفعالة في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية.

رغم قيام الدول الخمسة الأعضاء في الإتحاد بإبرام عدة اتفاقيات ، ووضع العديد من المشاريع بغية الوصول إلى تكوين كتل إقليمي مغربي، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، فجل هذه المشاريع توقفت ، ومنها ما بقي مجرد حبر على ورق وما تم الشروع في تنفيذه وإنجازه ليزال يسير بخطى بطيئة، أو أنه حقق نتائج هزيلة كان من الممكن تحقيق أفضل منها بكثير.²

¹ مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي - دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية -، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص. 129.

² محيريق عدنان، واقع وأفاق التجارة اليبينية العربية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص. 83.

وإنما أيضا للهجرة الأجنبية غير المسبقة التي شهدتها دول المجلس، حيث أصبحت تشكل العملة الوافدة أكثر من ثلث السكان وحاولي ثلثي قوة للعمل في معظم دول المجلس، وفي كل من (الإمارات ، الكويت وقطر) أصبح الوافدون يشكلون أغلبية السكان منذ مطلع الثمانينات، وقد أصبحت بذلك ظاهرة العمالة الأجنبية من القضايا الشائكة والمعقدة في دول المجلس.¹

عدم تنويع مصادر الدخل في معظم هذه الدول واعتمادها بصورة كلية في ميزانياتها على الموارد النفطية، مما يعزز الذاتية في التعامل الدولي، وهكذا تكون له آثار سلبية على التعاون بين الدول المشكلة للمجلس في إطار التنافس على أسواق النفط، خاصة في ظل تدني الأسعار مما سيخلق تحديات إضافية لهذه الدول، في ظل ظهور قوى نفطية جديدة في سوق النفط العالمي.²

وكخلاصة لما سبق، ونظرا للتحديات التي يواجهها مجلس التعاون الخليجي، وما تتميز به اقتصاديات هذا الأخير بسيادة القطاع النفطي والعمالة الأجنبية، ومحدودية الاستثمارات الأجنبية وتسرب رؤوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى التحديات الخارجية الآتية من علاقات مجلس التعاون مع الدول العظمى والتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، حيث تشكل هذه التحديات عقبة حقيقية في طريق التنمية في دول مجلس التعاون كونها تهدد استقراره الاقتصادي، وذلك على دول المجلس أن تتعاون فيما بينها، وتدفع مسيرة التكامل والوحدة إلى مراحل متقدمة لتسهيل التكيف مع تلك التحديات ومواجهتها من أنجح السبل.

الفرع الثاني: معوقات التجارة البيئية العربية

يمكن ذكر المعوقات التالية:³

- **القيود الجمركية والكمية:** فعلى الرغم من تخفيض التعريفات الجمركية إلى الصفر لم تحقق زيادة في التدفقات التجارية، بالإضافة إلى الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفات الجمركية حيث أن فرض الدول العربية رسوما وضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفات الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية سوف يؤدي إلى التخفيض الجمركي، وتعد الضرائب والرسوم الإضافية من المعوقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الأمثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

¹ بلعور سليمان، *التحديات التي يواجهها تكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية*، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26 و27 فيفري 2012، ص. 4-5.

² عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص. 101.

³ محمود محمد فواز وسرحان أحمد عبد اللطيف سليمان، *التحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكلة التجارة الخارجية السنية الكلية العربية وأفاق تطورها*، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، المؤتمر 23 يومي 11-12 نوفمبر 2015، ص. 19.

متوفر على الموقع: <http://www.academia.edu/>

- تأثر العمل العربي المشترك بالتطورات السياسية بين الدول: والتقلبات الطارئة التي تشهدها العلاقات العربية، إضافة إلى عدم إبداء الاهتمام اللازم بمستوى حضور اجتماعات العمل العربي المشترك وعدم إعطاء الوقت الكافي لمناقشة وبحث أمورها في هذا المجال.

- فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات: كالجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات من الدول الأعضاء، مما يعرقل تطبيق التحرير الشامل لتجارة السلع، بالإضافة الاستثناءات التي طلبتها الدول الخاص بعدم تطبيق التخفيض التدريجي على الواردات السلعية من الدول العربية، وهذه الاستثناءات أدت إلى ما يسمى بالعدوى السلعية، حيث قامت بعض الدول بإشعار مبدأ المعاملة بالمثل.

- تشابه الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية: أدى إلى حدوث تخوف من فتح الأسواق العربية بعضها البعض وأدى أيضا لتشابه الصناعات التصديرية، إلى جانب ضعف القاعدة الإنتاجية وانخفاض مستوى التصنيع في الدول العربية ما جعل الاقتصاديات فيها تفتقر لتشكيلة واسعة من المنتجات، ما دفعها للتوجه إلى الدول الأجنبية ذات القواعد الإنتاجية القوية والمتنوعة على حساب التجارة البينية العربية.¹

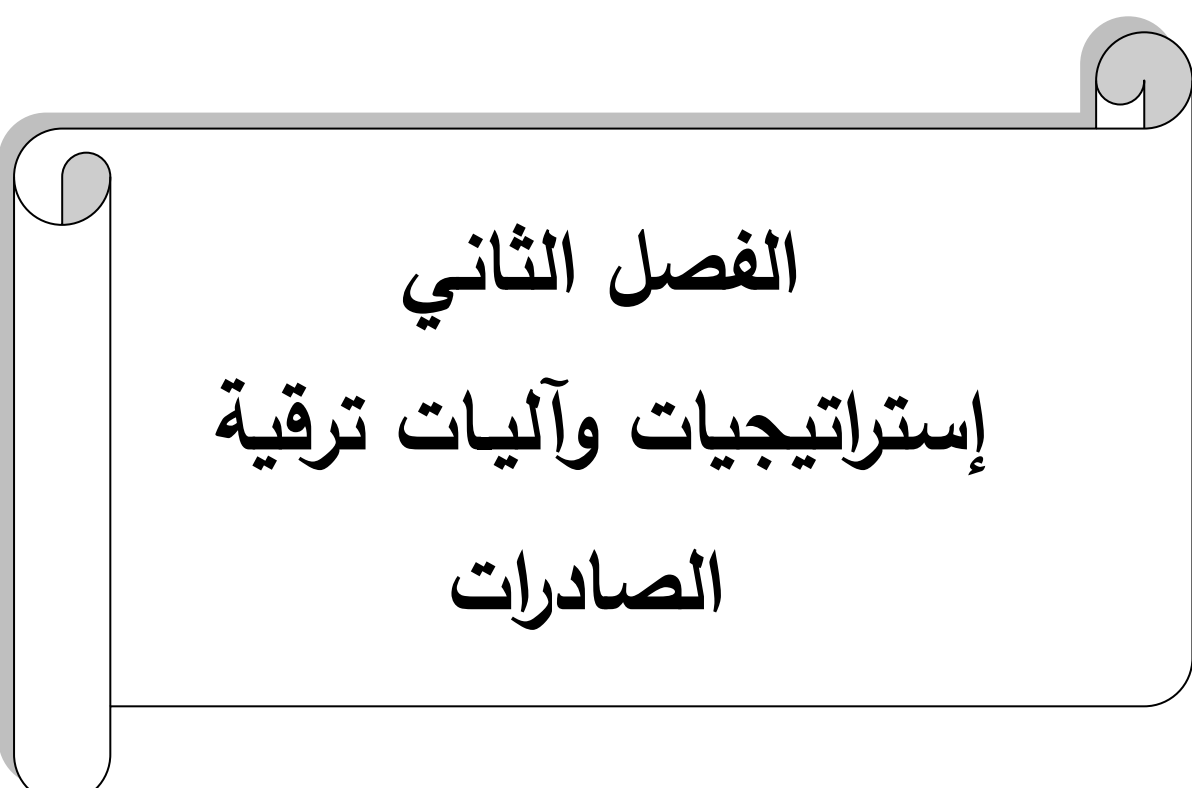
- الهيكل السلعي للتجارة العربية يركز على المواد الأولية: (البترو، الغاز، القطن... إلخ) التي نجد أسواقا مستقرة في الدول الصناعية كأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك طبيعة الواردات المتمثلة في المواد الغذائية والمنتجات الصناعية وهي سلع تنتج بكميات غير كافية أولا تنتج في الدول العربية.²

¹ لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص، 200.

² المرجع نفسه، ص. 201.

خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لهذا الفصل نجد أن التبادل التجاري الدولي يعتبر ضرورة حتمية على مختلف الدول سواء كانت دول قوية أو ضعيفة، ومن خلال ما ذكرنا من المجهودات التي قد سعت الدول العربية إلى تقوية التعاون والتبادل البيني العربي من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية ومنح تسهيلات مختلفة للدول الأعضاء مثل إلغاء القيود الجمركية وتهدف أيضا إلى التنسيق بين النظم والتشريعات والسياسات التجارية وإقامة شبكات موحدة من السلع، و ذلك من أجل تحقيق تكامل إقتصادي عربي، ومن أجل تحقيق هذا قامت أيضا بإقامة مجموعة من التكتلات إقتصادية مبنية على التعاون بين الدول الأعضاء هدفها الأساسي تفعيل التبادل البيني العربي، ولا زالت هذه المجهودات لم تحقق ماتسعى إليه نظرا للصعوبات والمعيقات التي تواجهها هذه المشاريع.

A decorative scroll frame with a light gray background and a dark gray border. The frame has a scroll-like shape on the left side and a small circular element on the right side.

الفصل الثاني

إستراتيجيات وآليات ترقية

الصادرات

الفصل الثاني

إستراتيجيات وآليات ترقية الصادرات

تمهيد

تؤدي الصادرات دورا مهما في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة منها والنامية، نظرا لأهميتها سواء من ناحية مدى قدرتها على توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية في هذه الدول، وتغطية ما تحتاجه من سلع وخدمات سواء لرفع مستوى المعيشة أو التقليل من حدة البطالة، ومن ناحية أخرى فهي الوسيلة التي يمكن للدولة من خلالها أن تصرف فوائض إنتاجها المحلي في الأسواق الخارجية، لذا سعت أغلب الدول إلى دعم وترقية صادراتها معتمدة في ذلك على آليات وإستراتيجيات مختلفة من أجل تحقيق التنويع في الصادرات وتقوم هذه الآليات على مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تهدف إلى اختراق الأسواق الدولية من خلال رفع قدرتها التنافسية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاث مباحث متمثلة في:

- المبحث الأول: إستراتيجيات ودوافع ترقية الصادرات؛
- المبحث الثاني: آليات ترقية الصادرات؛
- المبحث الثالث: تجارب دولية في مجال ترقية الصادرات.

المبحث الأول: استراتيجيات ومبررات ترقية الصادرات

تعتبر الصادرات المحرك الأساسي للتجارة الخارجية وأحد ركائزها، وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم الإستراتيجيات التي تساعد على تطوير وترقية الصادرات، وكذا التعرف على آليات مختلفة لترقية الصادرات، وفي الأخير التطرق إلى بعض التجارب الدولية في هذا المجال.

المطلب الأول: إستراتيجية ترقية الصادرات

من أجل تطوير الصادرات وترقيتها لابد من إتباع مجموعة من الاستراتيجيات سنتناولها في هذا المطلب، إضافة إلى مجموعة من المبررات التي ألزمت تطوير هذه الأخيرة.

1- مفهوم إستراتيجية ترقية الصادرات: تعددت مفاهيم إستراتيجية ترقية الصادرات من كاتب لآخر فنجد أن:

- **المفهوم الأول:** تعرف إستراتيجية ترقية الصادرات على أنها فن استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة تساهم في تحقيق الأهداف المرغوبة، وعليه فإن إستراتيجية ترقية الصادرات لابد أن تضع هدفا للتصدير، ثم تخطيطا للإنتاج لتحقيق هذا الهدف، ثم توفير الخدمات المساعدة لإتمام عمليات التسويق والترويج.¹
- **المفهوم الثاني:** كما تعرف على أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.²

من خلال المفاهيم السابقة يمكن القول أن إستراتيجية تنمية أو ترقية الصادرات هي اتخاذ مجموعة من الإجراءات والآليات التي من خلالها يمكن زيادة قيمة الصادرات، وتحفيز كل السلع المصدرة دون الاقتصاد على سلعة واحدة.

- 2- عناصر إستراتيجية ترقية الصادرات:** عناصر الإستراتيجية القومية لترقية الصادرات عبارة عن خطة شاملة، يتم تصورها ووضعها على أعلى مستوى للوصول إلى أهداف محددة للصادرات على مدى خمس أو عشر سنوات، ولهذه الإستراتيجية أربعة أوجه تتمثل فيما يلي:³
- **وضع الأهداف:** يجب أن توضع أهداف إستراتيجية ترقية الصادرات بصورة كمية، ويجب أن تمثل الأهداف المعقولة التي يمكن للمصانع والشركات تحقيقها، ويجب أن تتلاءم مع توقعات المستقبل، والوظيفة الأساسية للأهداف في إستراتيجية تنمية الصادرات هي تحديد ما يمكن أن يدفع الموارد إلى الالتزام بتحقيق تنمية الصادرات على كل من المستوى القومي وعلى مستوى المنشأة؛

¹ فؤاد مصطفى محمود، موسوعة التصدير العربية في تنمية وتسويق الصادرات، المجلد الأول، دار النشر شركة النصر للتصدير والاستيراد، جامعة الحلوان، مصر، 2004، ص. 91.

² حسين نواره، إستراتيجية التصدير وإجراءات تنميته في الجزائر، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، يومي 11 و 12 مارس 2014، ص. 12.

³ فؤاد مصطفى محمود، مرجع سبق ذكره، ص. 92-95.

- **تعبئة الموارد:** إن سياسة ترقية الصادرات تغلق الفجوة بين الأهداف والأداء أو التحقيق الفعلي، عن طريق التوجيه الضروري للخطوة وتعبئة الموارد لتحقيق الأهداف؛
- **برنامج ترقية الصادرات:** توجه سياسات وأهداف الصادرات الابتكار والأداء في برنامج تنمية الصادرات القومية التي توفر المعونة للمنتجين لتحقيق أهداف التصدير؛
- **الرقابة:** تعتبر الرقابة وظيفة أساسية لإستراتيجية ترقية الصادرات، وهي تعبير عن النظام الذي يكشف ويحدد أوجه الخلاف بين النتائج.

3- الإستراتيجية المتعلقة ببرنامج الصادرات: وتتمثل فيما يلي:¹

- **الاهتمام بتحليل موقف الصادرات:** إن أهم عنصر من العناصر اللازمة لوضع الإستراتيجية المتعلقة ببرنامج الصادرات هو تحليل موقف الصادرات ومكانته في الاقتصاد بدقة، ويتحقق ذلك بأن يتم إجراء تحليل كامل للموقف التصديري لكل قطاع ولكل صناعة وذلك من أجل الاختصاص، وبالتالي تعطي حوصلة للإمكانيات التصديرية للدولة، وكذلك تحديد الإمكانيات الاستثمارية في المصانع الجديدة التي يمكن أن تخصص جزءا من إنتاجها لغرض التصدير، كذلك يجب دراسة الأسواق الخارجية واحتياجاتها من السلع والمواد والخدمات كما، كيفاً ونوعاً؛
- **تحديد الأولويات السلعية:** تقوم الإستراتيجية على الاختيار والانتقاء وغالبا تتضمن اختيار عدد محدود من الصناعات غير التقليدية لإنتاجها قصد التصدير، ويكون ذلك من خلال إعطاء أولوية مطلقة للتصنيع الذي يكون بمثابة القاطرة التي تجذب وراءها الزراعة والنقل وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- **تحديد الأولويات الجغرافية:** يتطلب هذا ضرورة إعادة البحوث التسويقية لوضع أولويات جغرافية للصادرات في ضوء الأولويات السلعية، ويجب أن يأخذ الإنتاج أذواق الأسواق الخارجية كما يجب تحليل كل سوق من هذه الأسواق من ناحية اتجاهات الطلب والمنافسة، وكذا الرسوم الجمركية والقيود الغير جمركية، وأسعار الصرف الأجنبي ومنافذ التوزيع؛
- **سياسة تمويلية وائتمانية للسلع التصديرية:** ويتمثل في إيجاد الآليات اللازمة لتسهيل عملية التصدير بتقديم حوافز غير مباشرة مثل الضريبة، ومباشرة مثل الحوافز المالية أو الدعم الآلي، وكذلك عملية تمويل الصادرات من خلال توفير موارد مالية كافية لأغراض التصدير.

المطلب الثاني: السياسات الإستراتيجية لدعم التصدير

في هذا المطلب سنحاول التطرق إلى أهم السياسات الإستراتيجية الداعمة للعملية التصديرية منها إستراتيجية إحلال محل الواردات وكذا إستراتيجية تشجيع الصادرات.

¹ حسين نواره، مرجع سبق ذكره، ص. 3-4.

1- إستراتيجية إحلال محل الواردات: يقصد بإحلال الواردات قيام المجتمع بإنتاج سلع صناعية محل محل ما كان يستورد منها، أو ما كان سيقوم باستيراده لو لم يتم بهذا الإنتاج، وتوجد عدة طرق لقياس الإحلال، إلا أن القياس الأكثر شيوعاً هو الذي يقيس الإحلال على أنه النسبة بين الواردات وبين العرض الكلي من السلعة.

تعتمد هذه الآلية على إتباع مزيج من القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون المنافسة الأجنبية المماثلة لصناعة الإحلال محل الواردات التي خلقت في ظل الحماية الجمركية، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تخفيض الواردات وإحلال الصناعات الوطنية محلها، وإيجاد أسواق محصنة للمنتجات الوطنية ضد قوى المنافسة الأجنبية.¹

تتمثل أهم الأسباب الدافعة لهذه الإستراتيجية فيما يلي:²

- **النمو الاقتصادي:** والذي من الممكن أن يكون مصاحباً لعملية التنمية الاقتصادية التي تؤدي للتوسع في إنشاء الصناعات المحلية الجديدة لإشباع السوق المحلي؛
- **الضرورة الاقتصادية:** وذلك يحدث في حالة وجود اضطرابات وأزمات في العلاقات الاقتصادية الدولية، كما حدث من خلال أزمة الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية؛
- **العجز في ميزان المدفوعات:** فزيادة الواردات بمعدل أعلى من زيادة الصادرات في الدول النامية أدى بها إلى إتباع هذه الإستراتيجية للتخفيف من عجز ميزان المدفوعات؛
- **الطلب على الواردات:** وجود طلب متزايد على السلع المستوردة في الدول النامية يعزز من إمكانية إتباع هذه الإستراتيجية دون الخوف من عدم وجود سوق للسلع المحلية الجديدة؛
- **السياسة الاقتصادية:** الاتجاه إلى هذه الإستراتيجية قد يكون نتيجة للسياسة الاقتصادية التي يتبعها مخطط التنمية، بهدف إقامة المزيد من الصناعات الوطنية وإلى خلق فرص للعمالة؛
- **تحقيق الاكتفاء الذاتي:** حيث أدى انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية إلى انخفاض إيراداتها من العملة الصعبة؛
- **السهولة في التطبيق:** التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات، حيث تتخفف فاتورة الواردات مما يخلق فرصاً استثمارية واضحة بهدف خلق المزيد من الصناعات الاستهلاكية.

2- إستراتيجية تشجيع الصادرات

(أ) **مفهوم إستراتيجية تشجيع الصادرات:** يعرف كل من بالاسا (BALASSA) وبراقواتي (BARAGAWATI) إستراتيجية تشجيع الصادرات بأنها تلك السياسة التي تهدف إلى زيادة الصادرات،

¹ سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات - دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر -**، أطروحة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص. 95.

² بلقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص. 95.

من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات، بمعنى أن الحوافز السعرية الممنوحة لا بد أن تشجع الإنتاج من أجل التصدير بنفس تشجيعها للإنتاج من أجل السوق المحلي. ويعرف تقرير البنك الدولي سنة 1987 الإستراتيجية المتوجهة إلى الخارج بأنها تلك الإستراتيجية التي لا تمارس فيها السياسة التجارية والصناعية التفرقة بين الإنتاج للسوق المحلية الأجنبية، ولا بين المشتريات من السلع المحلية والأجنبية.¹

(ب) **مزايا إستراتيجية تشجيع الصادرات:** يؤدي إتباع سياسة تشجيع الصادرات إلى عدة إيجابيات منها ما يلي:²

- **التغلب على ضيق السوق المحلية:** والتي ترجع إلى عدة أسباب منها انخفاض متوسط دخل الأفراد وقلة عدد السكان؛

- **الاستفادة من المزايا النسبية:** تشجع هذه السياسة على حسن استغلال الميزات النسبية التي تتمتع بها الدول النامية في تحقيق النمو، وهذا من شأنه تمكين الدول النامية من الاستفادة من وفرات التخصص في إنتاج سلع معينة؛

- **رفع مستوى العمالة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل:** يتطلب تخصيص الدول النامية المتبعة لسياسة تشجيع الصادرات التوسع في صناعة كثيفة لعنصر العمل، ومن ثم فتطبيق هذه الإستراتيجية سوف يؤدي إلى زيادة مستوى العمالة؛

- **زيادة حصة النقد الأجنبي:** تعتبر مشكلة ندرة النقد الأجنبي إحدى المشاكل التي تواجهها أغلب الدول، ونظرا لأن زيادة الصادرات تعني زيادة إيرادات النقد الأجنبي، فإن تحقيق زيادة في حصة النقد كان أحد ميزات سياسة تشجيع الصادرات؛

- **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** أثبتت التجارب بأن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمعدل أكبر بالمقارنة بتطبيق سياسة الإحلال محل الواردات.

3- المقارنة بين سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات

إن إتباع سياسة إحلال الواردات بواسطة كثير من الدول النامية لم ينتج عنه معدل معقول للتنمية الاقتصادية في المدى الطويل، ولهذا فإننا نرى أن كثيرا من الدول الآن اتبعت تنمية الصادرات كأساس للتنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من أن سياسة إحلال الواردات تعود بالفائدة في مجال تشغيل العمالة وتنشيط القطاع الصناعي، وتوفير العملة الصعبة لبعض السلع المستوردة حيث أثبتت تلك السياسة في الماضي نجاحا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية، إلى أن يؤخذ عليها أن سياسة إحلال الواردات

¹ سليمان دحو، مرجع سبق ذكره، ص. 33.

² المرجع نفسه، ص. 35.

يصاحبها إجراءات حمائية عالية، وهذه تؤدي إلى خفض الدرجة التنافسية في السوق المحلي مما لا يتوفر معه الحافز لتحسين الإنتاج، وبالتالي يتخلف مستوى الإنتاج عن المستوى العالمي عاما بعد آخر.¹

المطلب الثالث: مبررات اللجوء إلى ترقية الصادرات

تعددت الأساليب والسبل التي تنتهجها الدول المختلفة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن بين الأساليب الشائعة هي تنمية الصادرات أو النهوض بها، حيث يعتبر أحسن وسيلة لتحقيق التنمية. ومن بين أهم المبررات التي يمكن أن نذكر ما يلي:

1- النزعة الحمائية: اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد في معظم الدول الصناعية، وقد اتجهت إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على إثر نجاح اللجان في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية، وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية.

ويرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الدينامية للميزة النسبية، بحكم أن الدول المتقدمة هي صاحبة سبق في الاختراعات الحديثة وهي منبع هذه الميزة وسرعات ما تنتقل إلى دول أخرى؛²

2- معدل التبادل: شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية، وإلى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية باستثناء البترول إلى الانخفاض. ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراجع الطلب الدولي على هذا النوع من المنتجات، نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة، ما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية المستوردة والتي يتم استخدامها لإنتاج وحدة من السلع الصناعية؛³

3- الدين الخارجي: لقد تزايدت أعباء المديونية في الفترة الأخيرة فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز، في موازين المدفوعات، فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة للإقراض الخارجي لتمويل هذا العجز، وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية يترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية، وبالتالي تزداد أرقام المديونية الخارجية مما يترتب عليها التزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة

¹ فؤاد مصطفى محمود، مرجع سبق ذكره، ص. 110.

² زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (2005-2014)، رسالة مقدمة استكمالاً لنيل شهادة

ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص. 77.

³ وصاف سعيد، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2002، ص. 9.

زمنية، الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري، نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على القروض.¹

مما سبق يمكن القول أن الاهتمام بالتصدير وتنميته هو الأسلوب الأمثل والأهم التي يجب أن تتبعه مختلف الدول لمواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعاتها.

المبحث الثاني: آليات وإجراءات ترقية الصادرات

حاولت العديد من الدول ولازلت تحاول في تطوير وترقية صادراتها، باعتبار أن الصادرات وترقيتها من بين الأساليب لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وتحتاج قضية ترقية الصادرات إلى العديد من السياسات والأساليب المختلفة وفي مختلف المجالات. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مختلف الآليات التي من شأنها أن تساهم في تنويع وترقية الصادرات، والمتمثلة في تمويل وضمان ائتمان الصادرات، تخفيض قيمة العملة، إضافة إلى آليات أخرى من شأنها دعم وترقية الصادرات.

المطلب الأول: تمويل الصادرات كآلية لترقية الصادرات

أدت علاقات التجارة الخارجية إلى وجود نوعين من الحاجات المالية المتعارضة بين كل من المصدر والمستورد، فالمصدر يحتاج إلى الحصول على قيمة البضاعة والمنتجات المصدرة فوراً وبمجرد إتمام عملية الشحن إلى المستورد الأجنبي، وذلك حتى لا تتجمد أمواله في صفقات تصديرية آجلة من ناحية، ومن ناحية أخرى الحاجة إلى تغطية نفقاته الإنتاجية أثناء فترات إعداد وتجهيز البضاعة، أما بالنسبة للمستورد فهو يحتاج إلى فترة زمنية بعد استلامه للبضاعة قصد تصريفها حتى يتمكن من تجميع الأموال اللازمة لسداد قيمتها، وأمام حاجة المصدر إلى السداد الفوري من ناحية، وحاجة المستورد ورغبته في السداد المؤجل، وجدت مختلف أنواع التسهيلات الائتمانية لتمويل الصادرات. وتنقسم هذه التسهيلات الائتمانية إلى ائتمان الصادرات قبل الشحن والتي تأخذ صورة التمويل قصير الأجل، وائتمان الصادرات بعد الشحن والتي تأخذ صورتين هما التمويل قصير الأجل والتمويل متوسط وطويل الأجل.²

1- تمويل الصادرات قبل الشحن

ويستخدم هذا التمويل لتغطية رأس المال العامل الذي يحتاجه أثناء الفترة بين استلامه أمر التصدير وشحن البضائع وتقديم مستندات الشحن للبنك.³

أ) **الآليات المختلفة لتمويل الصادرات قبل الشحن:** تعددت الوسائل والأساليب أمام المشروعات التصديرية للحصول على التمويل السابق للشحن، وفيما يلي نقوم بذكر أهم هذه الأساليب:

¹ عماري جمعي، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص. 135.

² بلقطة براهيم، مرجع سبق ذكره، ص. 105.

³ فؤاد مصطفى محمود، مرجع سبق ذكره، ص. 311.

- **التمويل الذاتي:** يعتبر التمويل الذاتي المصدر الأساسي لتمويل المنشآت الصغيرة في مرحلة الانطلاق، حيث يعرف التمويل الذاتي بأنه اعتماد المؤسسة على مواردها المتاحة، والتمثلة في الاحتياطات والأرباح المحتجزة وعلى ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة وكذا الإهلاكات. ويعرف كذلك على أنه تلك الأصول المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل.¹

ومما سبق يمكن القول أن التمويل الذاتي هو عبارة عن اعتماد المؤسسة على مصادرها الداخلية كالأرباح المحققة دون اللجوء إلى المصادر الخارجية.

- **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الجهاز المصرفي:** وتأخذ التسهيلات الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي عدة أشكال تتمثل في:²

✓ **تسهيلات السحب على المكشوف:** يعتبر السحب على المكشوف وسيلة تمويلية تقدمها البنوك للمؤسسات، ويتمثل في إمكانية سحب المؤسسة من البنك مبالغ مالية محدودة تزيد عن رصيد حسابها الجاري الدائن ليكون بذلك مدينا في حدود مبلغ معين وفترة محدودة، ويتم استخدام هذه الوسيلة التمويلية من طرف المؤسسات لعدم الكفاية المؤقتة لرأس المال العامل، نظرا لزيادة عناصر الأصول المتداولة التي تؤدي إلى زيادة الاحتياج لرأس المال العامل وهذا خلال الآجال القصيرة؛

✓ **القروض بضمان الأصول المصدرة:** حيث يستطيع المصدر أن يحصل على تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل في فترة ما قبل الشحن من البنك الذي يتعامل معه، وذلك بهدف إعداد وتجهيز البضاعة المصدرة عن طريق رهن أصول مشروعه التصديري من الآلات والمعدات المختلفة رهنا حيازيا ورهنا رسميا؛

✓ **القروض بضمان التنازل عن حصيلة خطاب الاعتماد المستندي:** قد تقوم البنوك بتقديم التمويل اللازم للمصدر، عن طريق الإقراض (التمويل) بضمان المستندات المقدمة من المصدر إلى بنكه، مقابل حصول بنك المصدر على خطاب اعتماد مستندي صادر من بنك المستورد، وأسلوب التمويل بضمان خطاب الاعتماد يعد من أساليب التمويل الحديثة. ومضمون هذه الطريقة هو وجود مستورد في الخارج يطلب من المصدر صفقة معينة وفتح اعتماد مستندي لصالحه، وثم إخطاره بموجب خطاب اعتماد مستندي. وهذا الخطاب يسمح للمصدر بالتقدم بطلب الحصول على قرض من بنكه بضمان خطاب الاعتماد المبلغ من بنكه دون اللجوء إلى الرهن.

¹ نظير رياض ومحمد الشحات وآخرون، **الإدارة المالية**، المكتبة العصرية للمنصورة، مصر، 2001، ص. 221.

² بلقلة براهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص. 106-107.

- **مؤسسات التمويل المختلفة:** بجانب الوسائل المتعددة والسابقة الذكر والتي يستطيع المصدر أن يلجأ إلى إحداها للحصول على التمويل اللازم لصفقاته التصديرية قبل الشحن، فقد وجدت العديد من المؤسسات المالية المتخصصة، والتي نشأت خصيصا من أجل تلبية الاحتياجات المالية للمشروعات الاقتصادية بصفة عامة والمشروعات التصديرية بصفة خاصة، ومن أمثلة هذه المؤسسات شركات التمويل على اختلاف أنواعها، ومؤسسات تمويل الصادرات، وبنوك التصدير والاستيراد.

2- تمويل الصادرات بعد الشحن

وذلك لتغطية الفترة بين تقديم مستندات الشحن إلى البنك وإستلام التمويل من الخارج، والتمويل السابق للشحن ربما تتم الحاجة إليه بالعملة المحلية لسداد المدفوعات المحلية، كذلك بالعملة الأجنبية عندما تتم الحاجة إلى مستلزمات الإنتاج المستوردة للتصدير، وتمنح البنوك التجارية تمويل سابق للشحن إذا كان أمر التصدير معززا بخطاب إعتقاد مفتوح أو معزز ببنك القبول، وينقسم تمويل الصادرات بعد الشحن شكلين مختلفين، تمويل قصير الأجل للصادرات الإستهلاكية وتمويل متوسط الأجل للصادرات الرأسمالية والسلع الإستهلاكية المعمرة.¹

أ) **وسائل التمويل قصير الأجل للصادرات بعد الشحن:** ويمكن تحقيق التمويل قصير الأجل للصادرات بعد الشحن من خلال العديد من الوسائل أهمها ما يلي:

- **التمويل بالخصم (الخصم المصرفي):** ويقصد به أن العملية التي يقوم فيها العميل بتحويل ملكية الكمبيالة أو الورقة التجارية إلى البنك، على أن يقوم هذا الأخير وبدون انتظار لميعاد استحقاقها بدفع قيمة الكمبيالة أو الورقة التجارية إلى المستفيد نقدا أوفي حسابه الخاص، وذلك مقابل خصم جزء من قيمتها نظير الخدمات التي يقوم بها البنك؛

- **الاعتماد بالتوقيع:** ويقصد به التعهد الصادر من البنك، أي أنه مجرد تعهد بالدفع أو التسديد أو استرجاع المصروفات في حالة عجز أو ضعف المشروع التصديري غالبا ما يكون ذلك في حالة صادرات الخدمات، ومعنى ذلك أن البنوك في هذه الصورة لا تضع أي أموال تحت تصرف عملائها، وإنما تلتزم فقط بوضع توقيعها على الكمبيالة في مواجهة عملائها الآخرين؛²

- **الاعتماد بالقبول:** هذا البنك القائم بالتحصيل يقدم المستندات مقابل القبول في وقت محدد للمستورد، وذلك أن المشتري يملك البضاعة في التاريخ الحقيقي للدفع، وبالتالي يمكن أن يتصرف فيها كما يريد إذا أراد بيعها وتسديد الأموال المستحقة؛³

- **المؤسسات المالية المتخصصة:** سارعت العديد من الدول بإنشاء مالية متخصصة تتعامل مع مختلف أنواع الائتمانات قصيرة الأجل للمشروعات، وعادة ما تكون هذه المؤسسات مملوكة بالكامل للحكومة،

¹ فؤاد مصطفى محمود، مرجع سبق ذكره، ص. 311.

² بلقلة براهيم، مرجع سبق ذكره، ص. 108.

³ طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص. 120.

حيث يتكون رأس مال هذه المؤسسات إما من الموارد الحكومية أو موارد مؤسسات القطاع العام والخاص الذي يتعامل معها، ومن أهم هذه المؤسسات بنوك التصدير والاستيراد والبنوك الصناعية.¹

(ب) وسائل التمويل متوسط وطويل الأجل بعد الشحن: ويمكن تحقيق التمويل متوسط وطويل الأجل للصادرات بعد الشحن من خلال مجموعة من الوسائل نذكر من أهمها ما يلي:²

- **التأجير التشغيلي:** يتضمن التأجير التشغيلي أو ما يطلق عليه في معظم الأحيان باستئجار الخدمة بشكل عام، المعدات وخدمات الصيانة لهذه المعدات من أهمها السيارات والشاحنات، ماكينات النسخ وغيرها، ويتصف هذا النوع بمجموعة من الصفات من بينها قيام المؤسسة المؤجرة بصيانة وخدمة المعدات المستأجرة، وتضيف هذه التكاليف إلى أقساط الإيجار، وفي حالة ما إذا كانت أقساط الإيجار لا تغطي مجمل هذه التكاليف، وذلك يرجع إلى أن فترة الاستئجار قد تكون أقل من العمر الاقتصادي للأصل، فالمتوقع من المؤجر إذن أن يسترد الأصل؛

- **عمليات التخصيم:** تعتبر عمليات التخصيم من الأساليب الحديثة لتمويل الصادرات تمويلا بعد الشحن، حيث يمكن للمصدر اللجوء لهذه الوسيلة للحصول على التمويل اللازم لفترة الانتظار لعمليات التصدير متوسطة وطويلة الأجل، والتي تتعلق بصادرات السلع والمعدات الرأسمالية. وذلك من خلال قيام المصدر بإعادة بيع ديونه لأحد البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة؛

- **آلية تمويل المشاريع:** ويمكن تعريفها على أنها جميع المال اللازم للقيام بمشروع استثماري، سواء كان مشروعا موجها نحو الربح أو الاستثمار في الهياكل الأساسية، أو أن يكون مشروعا تقنيا أو ماليا.

المطلب الثاني: ضمان ائتمان الصادرات

بما أن ضمان ائتمان الصادرات وسيلة تمويلية تساهم في دعم وترقية الصادرات، سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم ضمان ائتمان الصادرات وأهميته، وكذا أهم الوظائف والأخطار المغطاة في العملية التصديرية.

1- مفهوم ضمان ائتمان الصادرات: تختلف مفاهيم ائتمان الصادرات باختلاف المفكرين، لأجل هذا نأخذ مفهوما واحدا على سبيل التوضيح، حيث يعرف ضمان ائتمان الصادرات بأنه أداة تأمينية تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لهيئة التأمين أو الضمان (قد تكون هيئة حكومية أو خاصة أو مختلطة)، من تغطية مخاطر عدم تسديد الديون الناتجة عن الأشخاص العاجزين. من هذا التعريف يمكن القول بأن

¹ على جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية في قانون التجارة الجديد وتشريعات البلاد العربية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص. 554.

² بلقلة براهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص. 111 - 112.

ضمان الائتمان هو نظام لتعويض الخسائر، يشترط فيه وجود الشيء المؤمن (الدين) وحق في الدين قابل للتغطية، وكذا وجود حالة عدم الدفع أو عدم القدرة على السداد.¹

2- أهمية ضمان ائتمان الصادرات: يمكن إبراز أهمية ضمان ائتمان الصادرات فيما يلي:²

- السماح للمصدرين بالبيع لمشتريين جدد، والدخول في أسواق بعيدة وجديدة؛
- تقديم تحكم ائتماني أفضل وسيولة مالية عالية ومرونة أكبر، تتميز بفعالية أكثر في إدارة الذمم المالية؛
- تجنب المخاطر الكامنة التي يمكن أن تتعرض لسير أعمال المصدرين، وتمنع سداد المتطلبات (الديون) ليتم السداد وتعويض المتطلبات؛
- كما تضيف بلحارث ليندة بعض النقاط في أهمية ضمان ائتمان الصادرات كما يلي:
- حماية المصدر من أخطار الدفع في مختلف صفقات التصدير؛
- توفير شروط أفضل من حيث المنافسة بين المنتجات الوطنية مع المنتجات الأجنبية في الأسواق العالمية، من خلال تقديم شروط ميسرة للمشتري، لأن المؤسسات المؤمنة هي بعيدة كل البعد عن الإفلاس.

3- وظائف تأمين ائتمان الصادرات: يؤدي ائتمان الصادرات عدة وظائف تتمثل فيما يلي:³

- (أ) **أداة تقليل المخاطر:** إن تقليل المخاطر يقصد به تقليل الأعباء والمصاريف المالية والناجمة عن الأخطار الائتمانية، وهذا من خلال نقلها من على عاتق المؤمن له أي المصدر إلى شركات تأمين ائتمان الصادرات أو أية مؤسسات أخرى، شريطة أن تكون هذه المؤسسات متخصصة في قبول وتأمين هذا النوع من الأخطار؛
- (ب) **أداة تمويل:** يكون في العادة من الصعب على المصدرين الحصول على تمويل من طرف البنوك بسبب أن هذه الأخيرة تتطلب إجراءات ضمان صارمة، وهذا حتى تقبل وتوافق على منح القروض. أما في حالة قيام المصدر باكتتاب وإصدار وثيقة تأمين ائتمان الصادرات، فإن هذه الوثيقة تعمل على المساعدة في تحفيز وترغيب البنوك على منح وتقديم القروض للمصدرين وبشروط أفضل كما ونوعا، وبالإضافة إلى وظيفة التسويق وخدمات أخرى؛
- (ج) **أداة تسويق:** تساعد المصدر على تقديم شروط ائتمانية أفضل للمستورد خارج الدولة بسبب وجود الحماية الائتمانية، مما يعطي ميزة تنافسية للمصدر من خلال دعم أنشطة التسويق؛

¹ قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص. 4.

² عز الدين فلاح، التأمين، دار أسامة، عمان، الأردن، 2011، ص ص. 196-201.

³ طارق جمعة سيف، تأمين التجارة الخارجية (تأمين ائتمان الصادرات، ضمان سداد الضرائب الجمركية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص. 34-35.

(د) أداة للخدمات الأخرى: تقدم شركات ووكالات تأمين الائتمان نطاق واسع من الخدمات، مثل خدمات إدارة الائتمان، وتحصيل وتقييم المقدرة الائتمانية والقدرة على السداد.

4- الأخطار المؤمنة أو أخطار الصادرات: تقوم شركات التأمين بتوفير الضمان الكافي عن المخاطر

التي قد تنتج في عملية التصدير نذكر منها ما يلي:¹

(أ) الأخطار التجارية: ويقصد بها الأخطار التي يكون مصدرها ومسببها المستورد أو أوضاعه المالية، وتؤدي إلى عدم استلام المصدر لكامل مستحقاته في الآجال المتفق عليها وبينها ما يلي:

- إفلاس المستورد أو إعساره أو تصفيته؛

- امتناع المستورد عن سداد ما استحق عليه للمصدر؛

- رفض المشتري أو امتناعه عن استلام مستندات البضاعة المشحونة رغم قيام المصدر بالوفاء بجميع التزاماته.

(ب) الأخطار غير التجارية (السياسية): ويقصد بها المخاطر التي تخرج عن إرادة المستورد والتي يكون مصدرها أو مسببها سلطات القطر المستورد أو سلطات قطر العبور. وأيضا تلك التي تكون نتيجة عن اضطرابات عامة أو وقائع معينة يشهدها القطر المستورد، بمعنى آخر المخاطر الناتجة عن عجز المستورد عن الدفع بسبب عوامل سياسية؛

(ج) أخطار أخرى: وهي تلك الأخطار غير المصنفة في الأخطار التجارية وكذا الأخطار السياسية، حيث يتعلق الأمر ب:²

- تأمين المعارض والبحث عن أسواق جديدة وذلك من خلال تعويض الشركة العارضة لمصاريف النقل والعرض وفق الاتفاق الذي تم مع شركة التأمين؛

- مخاطر النقل وترتبط هذه الأخيرة بالأحداث السياسية والصعوبات الاقتصادية أو بالمراجعات القانونية، التي قد تحدث في البلد الذي يقيم فيه المشتري، هذا الأمر الذي قد يؤدي إلى تأجيل أو عدم نقل الأموال التي تم دفعها من طرف المشتري؛

- المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على استرجاع الصادرات، مثل مصادرة المنتجات وعدم القدرة على استرجاعها؛

- مخاطر الصرف حيث ترتبط بالتقلبات التي تشهدها معدلات صرف العملات، حيث تشهد بعض العملات تقلبات حادة نتيجة مختلف الأزمات، الأمر الذي قد يؤثر على توازن الصفقات بين المصدر والمستورد.

¹ وصاف سيدي، ضمان ائتمان التصدير في البلدان النامية، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، ص. 4.

² ناصر بوشارب، بور المؤسسات المالية في ترقية وتطوير التجارة الخارجية خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 11 و12 مارس 2014، ص. 8.

المطلب الثالث: إجراءات وآليات أخرى لترقية الصادرات

إضافة إلى الآليات سابقة الذكر سنحول في المطلب التطرق إلى آليات أخرى، من بينها تخفيض قيمة العملة والتسويق الدولي، ومعرفة الأثر الذي تلعبه في تنويع وتنمية الصادرات.

الفرع الأول: تخفيض قيمة العملة كآلية لترقية الصادرات

يؤثر تغيير قيمة العملة أو تغيير سعر الصرف على الصادرات والواردات، ويتم اللجوء إلى هذه السياسة من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ومن خلال هذا الفرع سنحاول معرفة أثر تخفيض العملة على ترقية الصادرات.

1- مفهوم تخفيض قيمة العملة: المقصود بتخفيض قيمة العملة هو ما تقوم به السلطات العامة عمداً من أجل إحداث تغيير في سعر الصرف، أي في سعر العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية.¹ كما يمكن تعريف تخفيض العملة كذلك على أنها عملية ذات طابع تقني تهدف إلى تغيير قيمة العملة بالنسبة إلى معيار مرجعي، سواء كان هذا المعيار ذهباً أو عملة صعبة أو سلة من العملات.² من خلال ما سبق يمكن القول أن المقصود بتخفيض العملة هو خفض سعر الصرف الرسمي لهذه العملة مقابل عملة دولية مرجعية، بحيث يقل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية.

2 - علاقة سعر الصرف بالقدرة التنافسية للصادرات: يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مقياساً للقدرة على المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية، فالسعر الحقيقي يبين عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة من السلع المحلية، فإذا ارتفع سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يعني ارتفاع عدد وحدات السلعة الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة واحدة من السلع المحلية، وهذا يعني انخفاض في قدرة السلع المحلية على المنافسة، ويتضح من هذا التعريف والشرح أن العلاقة بين قدرة السلع المحلية على المنافسة ومستوى الصرف هي عكسية.³

3- العوامل التي يتوقف عليها تخفيض قيمة العملة في زيادة الصادرات: وتتمثل فيما يلي:

- مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة: ترتبط زيادة صادرات دولة ما بزيادة القدرة الإنتاجية للبلد، لذا تلجأ العديد من الدول إلى اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة؛⁴

¹ إياد حماد عبد وصبحي حسون الساعدي، *أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة*، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، العراق، 2011، ص. 88.

² بلقلة براهيم، مرجع سبق ذكره، ص. 130.

³ المرجع نفسه، ص. 132.

⁴ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، *أساسيات الاقتصاد الدولي*، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص. 189.

- مرونة الطلب من الخارج للصادرات: أي مرونة الطلب الخارجي للسلع والخدمات القابلة للتصدير؛¹
- مرونة العرض الداخلي للصادرات: حيث أن زيادة الصادرات على إثر تخفيض قيمة العملة لا يتحقق إلا إذا كانت الهياكل الإنتاجية والتسويقية المحلية متكيفة مع الأسواق الخارجية، أي بمعنى آخر ضرورة انسجام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة، بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع في الطلب الخارجي على الصادرات نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية؛²

الفرع الثاني: التسويق الدولي كآلية لترقية الصادرات

تعتبر العملية التسويقية أداة لترويج المنتجات سواء داخل التراب الوطني أو خارجه (التسويق الدولي)، ومن خلال هذا الفرع سنحاول معرفة الدور الذي يلعبه التسويق الدولي في تشجيع وترقية الصادرات.

- 1- مفهوم التسويق الدولي: يعرف التسويق الدولي على أنه عملية دولية لتخطيط وتسعير وترويج وتوزيع السلع والخدمات، لخلق التبادل الذي يحقق أهداف المنظمات والأفراد.³ كما يعرف كذلك على أنه عبارة عن وظيفة إدارية واجتماعية، تتضمن مجموعة الأنشطة التجارية التي تهدف إلى خلق منافع اقتصادية على أساس الأبحاث والدراسات المتناسقة والمنظمة، لتحقيق أكبر إشباع للمستهلك وتحقيق لأهداف المشروع خارج الحدود الجغرافية.⁴

2- اختيار ودخول الأسواق الدولية في عملية التصدير

- أ) القرارات الأساسية لإدارة التسويق الدولي: وتتمثل فيما يلي:⁵
 - قرار الدخول أو عدم الدخول للأسواق العالمية؛
 - قرار يتعلق بنوع وعدد الأسواق المحتمل دخولها؛
 - قرار كيفية خدمة هذه الأسواق أو النظام الذي يجب أن يستخدم لإيصال السلع والخدمات للعملاء في الأسواق الخارجية.

ب) الأبعاد والأشكال الخاصة بالدخول للأسواق الدولية: وتعتبر عن درجة التزام الشركة بالعمل في

الأسواق الدولية حسب أشكال الدخول للأسواق الدولية التالية:⁶

- التصدير: ويعد التصدير من أبسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية لتضمنه، أقل نسبة مخاطر مقارنة مع البدائل الأخرى وحسب نشاط الشركة؛

¹ بن باني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة قياسية - دراسة حالة الجزائر -، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص. 26.

² بلقطة براهيم، مرجع سبق ذكره، ص. 135.

³ فهد سليم الخطيب، مبادئ التسويق، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000، ص. 194.

⁴ عبد السلام أبوقحف، التسويق الدولي، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص. 20.

⁵ هاني حامد الضمور، التسويق الدولي، دار وائل، عمان، الأردن، 2004، ص. 45.

⁶ المرجع نفسه، ص. 47.

- **الترخيص الأجنبي:** وفيه تدخل الشركات الخارجية عن طريق إبرام إتفاقية مع مؤسسات تسويقية أجنبية من أجل انتاج وتسويق منتجاتها في الخارج، وتقسم الأرباح بين المرخص والمرخص له؛
- **الاستثمار المشترك:** وهو أكثر الزاما في التوسع الدولي، وهوتعاون بين شركتين أو أكثر على الاستثمار بانتاج وبناء أنظمة توزيعية للوصول إلى الأسواق الخارجية؛
- **الاستثمار المباشر:** وهورغبة الشركة بالسيطرة على انتاج منتجاتها وتسويقها في الخارج، وذلك بإنشاء فروع انتاجية للشركة بالخارج.

الفرع الثالث: إجراءات أخرى لترقية الصادرات

بالإضافة إلى ما سبق من الآليات التي تدعم وتساهم في ترقية الصادرات، يمكن إضافة آليات أخرى نذكر منها ما يلي:

1- الإجراءات الجبائية: تعتبر الضرائب كتقنيات لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، وذلك عن طريق التخفيض من نسبة الضريبة والإعفاء منها كليا، أو الرفع منها. ومن بين أهم هذه الأهداف الاقتصادية للضريبة هو ترقية الإنتاج الوطني وتشجيع تصدير المتوجات للخارج.

أ) الحوافز الضريبية: وتتمثل في الإعفاءات الضريبية، حيث تقوم ولأجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والمتمثلة أساسا في التشجيع على الإنتاج بهدف دعم وترقية الصادرات،¹ وتتمثل هذه الإعفاءات فيما يلي:²

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- العفاء من الدفع الجزافي؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛

- منح تخفيضات ضريبية على دخول السلع الصديرية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب) التسهيلات الجمركية: يتوجب على أي مصدر مهما كانت صفته بإتباع الإجراءات والتسهيلات الجمركية التي تقدمها إدارة الجمارك والتي تتمحور في إجراءات الجمركة بصفة عامة والتصريح الجمركي بصفة خاصة،³

¹ محمد فرحي، سياسة الإعفاءات الضريبية في الاقتصاد الجزائري وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية، العدد 1، الجزء 39، جامعة الجزائر، 2001، ص. 64.

² بلحارث ليندة، الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2014، ص. 3-4.

³ عيش يزيد، الآليات الجمركية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2014، ص. 3.

وتتمثل هذه التسهيلات فيما يلي:¹

- **نظام السماح المؤقت:** والذي يقضي بإعفاء أنواع محدودة من المواد الأولية التي تدخل في سلع يتم تصديرها من الرسوم الجمركية بغرض تنفيذ أوامر تصديرية محددة؛
- **نظام استرداد الرسوم الجمركية:** ويقوم على استرداد الرسوم الجمركية المسددة عن المواد الأولية والمكونات التي يتم استيرادها بغرض استخدامها في تصنيع بعض السلع التي يتم تصنيعها؛
- تخفيض رسوم الموانئ على الصادرات؛
- **الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية:** والتعريف الجمركية تمثل نوع خاص من الضرائب، الغاية منها ليست جبائية فحسب بل تستعمل لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية.²
- 2- إجراءات أخرى:** وتتمثل فيما يلي:³
 - إنشاء ملف وطني للمصدرين، تتمثل وظيفته في إحصاء كل المتعاملين الاقتصاديين المصدرين، حيث يستفيد من خلاله المصدرون المحليون من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية، وكذا إجراءات الصرف والمعالجة الاستثنائية؛
 - إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى السفارة الخارجية وذلك بهدف الترويج والتعريف بالمنتج الوطني؛
 - تأمين المعارض وهو إجراء مهم في تشجيع الصادرات، فالعديد من الشركات تود أن تعرض منتجاتها في المعارض الدولية وتدفع مصاريف مكلفة دون أن تتأكد من بيع منتجاتها أو استرجاع تكاليف العرض، الأمر الذي يجعلها تتردد في المشاركة، هنا يبرز دور مؤمن العرض لتقليص هذا الخطر من خلال تعويض الشركة لمصاريف النقل والعرض حسب الاتفاق الذي تم مع شركة التأمين، مقابل أن تدفع الشركة أقساط؛
 - تشجيع الاستيراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير وذلك عن طريق تسهيل وتبسيط إجراءات التمويل بالسلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج السلع الموجهة للتصدير.

المبحث الثالث: تجارب دولية في مجال ترقية الصادرات

تعد ترقية الصادرات من أهم أهداف السياسات الاقتصادية في الوقت الراهن، حيث تحتدم المنافسة بين الدول في مختلف الأسواق العالمية، كما تزداد أهمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي، والتشغيل وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين رصيد ميزان المدفوعات مما يساهم في خفض الدين الخارجي، ولذا كان التصدير إحدى دعائم النهضة الاقتصادية لمعظم الدول الناشئة.

¹ بلقلة براهيم، مرجع سبق ذكره، ص. 3-4.

² صحراوي علي، مظاهر الجباية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات الترخيص الجبائي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992، ص. 64.

³ بلحارث ليندة، مرجع سبق ذكره، ص. 11.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى بعض التجارب العربية منها التجربة المصرية والتجربة السعودية، إضافة إلى تجارب أجنبية منها تجربة ماليزيا وتجربة كوريا الجنوبية في مجال ترقية الصادرات.

المطلب الأول: التجربة المصرية في مجال ترقية الصادرات

أبدت الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا في ترقية الصادرات وذلك من خلال عدة سياسات وإجراءات سنتعرف عليها من خلال هذا المطلب.

1- معوقات التصدير في مصر: وتتمثل في المعوقات المباشرة وغير المباشرة التي تصادف العمليات التصديرية في مصر سواء على المستوى الخارجي أو المستوى الداخلي فيما يلي:

- أ) معوقات التصدير على المستوى الخارجي:** وتتمثل فيما يلي:¹
- اشتداد المنافسة الخارجية بعد تحرير التجارة في ظل اتفاقية الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية، خاصة مع سماحها بوجود معاملة تفضيلية للتكتلات الاقتصادية العملاقة؛
 - وجود حد أدنى من الشروط الفنية والبيئية التي ينبغي توافرها في السلعة المصدرة، حيث صار التصدير يعتمد على الالتزام بالشروط التي حددها الإتحاد الاقتصادي الأوروبي، وهو ما يؤثر على احتمالات التوسع التصديري الزراعي والصناعي، نتيجة لعدم القدرة حاليا على الالتزام بهذه الشروط؛
 - عدم الأخذ بمفهوم الجودة الشاملة، مما يجعل السلع المصرية في وضع غير تنافسي؛
 - فقدان الأسواق التقليدية في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي (سابقا)، وتراجع اتفاقيات التجارة والدفع؛
 - الدعم المستمر والمعلن الذي تقدمه بعض الدول لمنتجاتها، بغرض المحافظة على أسواقها أو لغزو الأسواق الخارجية مثل سياسة الإغراق؛
 - غياب الشركات المؤهلة، والجاهزة بمستويات إنتاج عالمية، أو أفراد محترفين في عملية التسويق الخارجي، وفي ظل غياب الرقابة على الصادرات، تصبح مهنة التصدير مباحة.
- ب) معوقات التصدير على المستوى المحلي:** وتتمثل فيما يلي:²
- اعتماد المنتج المصري على السوق الداخلية نتيجة الحماية الجمركية، الأمر الذي يجعله يفضل السوق الداخلية عن التصدير، بل أن الأمر الأكثر خطورة هو الإنتاج المتعدد، فهناك إنتاج للسوق الداخلية وإنتاج للسوق الخارجية، الأمر الذي يترتب عليه صعوبة تصدير فائض الإنتاج؛
 - عدم وجود تنسيق بين القطاع الخاص من جهة والبعثات الرسمية المختصة بعمليات ترويج الصادرات في الخارج من جهة أخرى، حيث لا يقدم القطاع الخاص لتلك البعثات الرسمية المعلومات المتعلقة بكل ما لديه من إمكانيات تصديرية بدعوة سرية والخوف من أن يؤثر ذلك سلبا على موقفه التنافسي؛

¹ فؤاد مصطفى محمود، موسوعة التصدير العربية، في الأسس والبرامج لتنمية قطاعات الصادرات المصرية صناعة - زراعة - خدمة، المجلد الثاني، دار النشر شركة النصر للاستيراد والتصدير، جامعة الحلوان، مصر، 2004، ص. 44.

² عن البنك الأهلي المصري، مركز تنمية الصادرات المصرية، نشرة لأبناء الصادرات، 1996. عن الموقع: <https://www.nbe.com.eg/>

- ارتفاع الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج اللازمة لعملية التصدير، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكلفة المنتج وضعف قدرته على التنافسية في أسواق العالم؛
- التواجد الفعال للتمثيل التجاري في الخارج، وعدم مشاركته في تنظيم وإقامة المعارض بالأسواق الخارجية، ويعزى ذلك إلى نقص الكوادر والخبرات الفنية المميزة كما ونوعا.
- 2 - **سياسات مقترحة لترقية الصادرات الصناعية:** تتضمن هذه المقترحات نوعين من السياسات، سياسات قصيرة الأجل وسياسات طويلة الأجل.

أ) السياسات قصيرة الأجل (تعظيم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة)

ترتكز هذه السياسة على السلع التي حققت مصر فيها ميزة نسبية، بحيث يتم تشجيعها بمزيد من المعاملة التفضيلية والحوافز، وذلك لاستغلال هذه الميزة النسبية على النحو الأكمل، ونجد أن الصادرات من حيث الميزة النسبية في مصر هي الإسمنت، والمنتجات النسيجية والملابس الجاهزة، الحديد والصلب من السلع. ومن ثم ينبغي البدء بتعظيم الصادرات من السلع قبل غيرها، ومن الملاحظ أن أهم السلع التي لا تتمتع فيها مصر بميزة نسبية هي سلع ذات قيمة مضافة مرتفعة كالأدوية والأجهزة الكهربائية وأجزائها، والأجهزة الميكانيكية وأجزائها والسيارات بأنواعها، فهذه السلع هي التي تستهدف لاكتساب ميزة تنافسية على المدى الطويل.¹

وتتمثل أهم السياسات قصيرة الأجل فيما يلي:²

- **مساعدة الصادرات:** في ظل الاختلالات الهيكلية التي تعوق التصدير، تصبح مساندة الصادرات وسيلة لدعم تنافسية المنتج المصري. وبينما بلغت نسبة الدعم إلى الناتج في مطلع الألفية 1.5% لمجموع الدول المتقدمة و0.6% لمجموع الدول النامية، ولم يتجاوز دعم الصادرات في مصر 0.4% من الناتج عام 2008-2009؛

- **الارتقاء بالتسويق:** وذلك عن طريق تنظيم تدريب موسع ومتميز للمصدرين لتنمية مهارات التسويق الدولي لديهم، بالإضافة إلى تأمين ودعم الشركات التسويقية المتخصصة لكل نشاط، وجذب الشركات التسويقية وتهيئة مناخ العمل لها، ومن جانب آخر لابد من تبسيط الإجراءات، المستندات والشروط المطلوبة لتمثيل مصر في المعارض الدولية، وكذلك تخفيض تكلفة المشاركة في المعارض؛
- **الشحن:** بالإضافة إلى أهمية الاستثمار في البنية التحتية للشحن، ينبغي البدء بتخفيض رسوم الشحن والتخزين والتولون البحري، وفي هذا الصدد يمكن استهداف الوصول بتكلفة التصدير والاستيراد إلى مستويات أفضل الدول إقليميا ثم أفضل الدول عالميا؛
- **تبسيط إجراءات التصدير والاستيراد:** وذلك للوصول إلى المستويات العالمية من حيث المدة التي

¹ المركز المصري للدراسات الاقتصادية، **سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر**، (أراء في السياسة الاقتصادية)، العدد 24، أبريل 2010،

ص. 30. عن الموقع: <http://www.eces.org.eg/ar/Publications.aspx>

² المرجع نفسه، ص. 37.

تستغرقها هذه الإجراءات؛

- **الحوافز الضريبية:** رغم أن قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 19 لسنة 2005 قد وجدت معدلات الضريبة وألغى الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار (الصادر بالقانون رقم 7 لسنة 1997)، إلا أنه لا توجد دولية ناجحة إلا وقد اعتمدت الحوافز الضريبية المختلفة في ترقية صادراتها؛

- **التمويل:** لابد من شروط الإقراض وخطابات الضمان للمصدرين لاسيما صغار المصدرين، إضافة إلى إنشاء المؤسسات التي تتولى التأمين المطلوب ضد مخاطر التصدير. ومن أجل ذلك ينبغي تحفيز المؤسسات التي تقوم بهذه الأنشطة، كما يمكن استحداث حوافز تمويلية مثل التمويل المجاني الجزئي للمصدرين الذين يدخلون سوق جديدة، أو يحوزون مركزا عالميا؛

- **تطوير نظام السماح المؤقت:** بحيث يشمل جميع الأجزاء المستوردة الداخلة في السلع المصدرة، وخاصة التي لا توجد لها بديل محلي، وهو ما طبقته بنجاح ماليزيا ونيوزلندا.

(ب) السياسات طويلة الأجل (زيادة وتنويع الطاقة التصديرية)

وفيها ينصب الاهتمام على توسيع القاعدة التصديرية كما، وتطوير هيكلها بالدخول في الصناعات مرتفعة القيمة المضافة وكثيفة العمالة ثم الصناعات مرتفعة القيمة المضافة وعالية التقنية. ومن أهم هذه السياسات ما يلي:

- **إدخال الشركات الصغيرة والمتوسطة في منظومة التصدير:** يمكن تشجيع هذه الشركات عن طريق منحها تسهيلات تمويلية وإجرائية، ثم مساعدتها في اختيار السلع التصديرية، مع ربطها بالمنشآت الكبيرة من خلال سلسلة القيمة وتقديم التدريب الكافي لها حتى يصبح منتجها قادرا على المنافسة في الأسواق الخارجية؛

- **رفع كفاءة العمالة:** يعد هذا من أهم عوامل الارتقاء بجودة المنتج المصري، والدخول في الصناعات التقنية ورفع الإنتاجية، ومن أهم وسائل ذلك وضع خطة عمل شاملة بالتعاون مع القطاع الخاص للارتقاء بالتعليم الفني، وكذا مساندة الشركات التي تقدم التدريب الفني اللازم للعمالة، بالإضافة إلى التعاون مع حكومات الدول المتقدمة لإنشاء مراكز للتدريب الفني في مصر في مختلف القطاعات؛

- **تطوير البنية التحتية بما يتفق مع متطلبات التصدير:** بما في ذلك النقل والشحن والاتصالات والكهرباء، وخاصة الاستثمار في تحسين خدمات الموانئ؛

- **العمل على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر:** والذي يزيد من الطاقة التصديرية عن طريق الاستثمارات، كما يعد عاملا رئيسيا في نقل التكنولوجيا.

المطلب الثاني: التجربة السعودية في مجال ترقية الصادرات

ما من شك أن ترقية الصادرات أصبح خيارا استراتيجيا للمملكة العربية السعودية نحو تحقيق الاستدامة في النمو والتنمية، لأن معدل نمو الصادرات ينعكس إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المعيشة، وقد أثبتت الكثير من التجارب الدولية الدور المهم الذي يلعبه التصدير في نمو وارتقاء تلك المجتمعات، ولذلك يأتي الاهتمام السعودي بذلك القطاع الحيوي ليؤدي دوره الفعال في مسيرة التنمية المتوازنة والمستدامة، وتعمل المملكة على تنويع مصادر دخلها الوطني من خلال وسائل عديدة نذكر منها ما يلي:

1- تحسين القدرة التنافسية وترقية الصادرات: في ضوء الارتباط القوي بين الميزات النسبية والإنتاجية، فإن السياسات التي تستهدف تعزيز إنتاجية القطاع الخاص سوف تستثمر، وتمثل حجر الزاوية بالنسبة للسياسات بعيدة المدى الرامية لتحسين القدرات التنافسية لصادرات المملكة، فتحسين البنية النظامية والمؤسسية مع بناء التجهيزات الأساسية الحديثة وتوسيع قاعدة القوى العاملة السعودية المدربة والمنتجة، سيعزز الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج للصناعات التصديرية مما يقلل من تكلفة الصادرات السعودية، ليساهم في تحقيق تحسن في مقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.¹ ومن بين العناصر الرئيسية المقترحة من قبل وزراء التخطيط لهذا المنظور ما يلي:

- الدعم المستمر لمركز ترقية الصادرات الذي تم إنشائه في مجلس الغرف التجارية الصناعية؛
- تبسيط الأنظمة واللوائح المتعلقة بالتصدير من أجل تشجيع الصادرات؛
- مواصلة الجهود لتعزيز روابط التجارة الحرة بين الدول العربية، مع الاستمرار في تعميق التعاون في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2- تقديم حوافز مالية وضريبية للمصدرين: وذلك من خلال:²

- الإعفاء الجمركي لمستلزمات الإنتاج اللازمة لإنتاج المنتجات المعدة للتصدير؛
- منح أسعار فائدة منخفضة على القروض المقدمة للمصدرين؛
- تخفيض الضرائب على دخل المصدرين؛
- إنشاء مناطق حرة للتصدير، إضافة إلى إنشاء العديد من المدن الصناعية الكبرى؛
- تأهيل ودعم المنشآت الإنتاجية ذات التوجه التصديري للحصول على شهادات الجودة العالمية؛
- توفير كل من التأمين والائتمان لضمان الصادرات؛

¹ عبد الله بن محمد الرزين، *التجربة السعودية الحديثة في مجال تنمية الاستثمار*، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005، ص. 15.

² سمير محمد الدسوقي، *تنمية الصادرات السعودية غير النفطية، مدخل للتنمية المستدامة*، تقرير الاقتصاد والأعمال، العدد 22، يومي 2 و 6، 2014، متوفر على الموقع: www.dcss.centre.org.

- تنمية الوعي التصديري والتسويقي لدى جمهور المنتجين، وذلك عن طريق إنشاء شبكات من التنظيمات الحكومية وغير الحكومية القادرة على توفير الخدمات للمصدرين، وذلك للرد على طلبات المشترين الخارجيين مثلاً، وكذا وضع خطط تسويقية متكاملة للتعريف بالمنتجات السعودية في الأسواق العالمية يشرف عليها مركز ترقية الصادرات؛

كما أضاف سمير محمد الدسوقي العنصرين الآتينين:¹

- توفير المعلومات للمصدرين السعوديين عن طريق الأسواق الخارجية: وذلك يكون عن طريق إنشاء مركز الصادرات السعودية وإقامة مركز للمعلومة التجارية التي يحتاج إليها المصدرين وذلك من اتصالاتهم مع بعض مراكز المراكز المعلومات الدولية؛

- دعم القطاع الخاص ورفع كفاءته الإنتاجية: خلال العقود الأولى، ركزت السياسات التنموية على تعزيز نمو القطاع الخاص من خلال التوسع في إنشاء التجهيزات الأساسية، وبناء نظام مصرفي قوي، وتوفير التمويل بشروط ميسرة، وقد أسهمت تلك السياسات في بناء القاعدة الإنتاجية، وإنتاج العديد من السلع وخاصة تلك التي يتم استيرادها من الخارج، وإكمالاً لما تم إنتاجه ستستمر الحكومة في جهودها التنموية، خلال العقدين القادمين، الرامية إلى تحسين الكفاءة وزيادة القدرات التنافسية للقطاع الخاص، فضلاً عن انتهاز السياسات الهادفة إلى توسيع نطاق نشاطاته وتنويع قاعدته الإنتاجية.

المطلب الثالث: التجربة الماليزية و الكورية في مجال ترقية الصادرات

سعت مختلف الدول إلى دعم وترقية قطاع صادراتها باعتبار أنه أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تطرقنا من خلال هذا المطلب إلى كل التجربة الماليزية والتجربة الكورية في مجال ترقية صادراتها.

الفرع الأول: التجربة الماليزية في مجال ترقية الصادرات

في هذا الفرع سنحاول التطرق إلى السياسات المنتهجة من طرف الحكومة الماليزية لتشجيع صادراتها.

1- تطور الاقتصاد الماليزي: لقد أصبح الاقتصاد الماليزي من أكثر اقتصاديات العالم ديناميكية خلال أوائل التسعينات، حيث اتسمت تلك الفترة بتحالف رجال الأعمال والحكومة في القيام بدور متبادل في تحقيق التنمية الاقتصادية، في المجال الاقتصادي والاجتماعي وخاصة في القطاع الصناعي، فنجد أن مساهمة القطاع الصناعي لم تتعدى 19 % من الناتج المحلي الإجمالي في بداية سنة 1990 إلا أن ماليزيا حققت قفزة إلى ما يقارب 32% سنة 1994، أما في الوقت الحالي فتشمل الصادرات الماليزية الآلات الكهربائية بمساهمة قدرها 60% من الصادرات الصناعية، بالإضافة إلى المنسوجات والكيماويات والبتترول والمعادن، كما تقوم بالتصدير إلى اليابان والإتحاد الأوروبي وكذا الولايات المتحدة الأمريكية.²

¹ سمير محمد الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص. 16.

² سليمان دحو، مرجع سبق ذكره، ص. 63.

- 2- السياسات المنتهجة في ماليزيا لتشجيع وترقية الصادرات:** لقد قامت الحكومة الماليزية اتخاذ جملة من السياسات لتطوير وترقية صادراتها نذكر منها:¹
- (أ) قامت الحكومة الماليزية ممثلة في وزارة التجارة والصناعة بتقديم العديد من التسهيلات الائتمانية والقروض الميسرة بكافة أشكالها وأنواعها خصوصاً للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- (ب) استصدار سياسات مالية مناسبة هدفها إيجاد حزمة من الحوافز الضريبية والإعفاءات والحسومات وذلك لتتمية الصادرات وتتركز هذه الحوافز فيما يلي:
- إعفاءات ضريبية تصل إلى حد 25% من قيمة الصادرات المباعة للمصانع ذات التوجه التصديري؛
 - علاوة تصدير تصل إلى 3% من قيمة الصادرات وذلك لصالح المصانع المحلية والأجنبية بماليزيا؛
 - استقطاب المصاريف ذات الصلة بترويج الصادرات من حساب الضرائب؛
 - توفير الضمانات على قروض التصدير خصوصاً للأسواق الجديدة والناشئة؛
 - استقطاب الضرائب المحلية والرسوم على البضائع المخصصة للتصدير.
- (ج) سياسات هيكلية ملائمة تتلخص فيما يلي:
- قيام هيئة متخصصة تعنى بترويج الصادرات الوطنية، وذلك من خلال توفير المعلومة عن البلد المستهدف ونشر التقارير الدورية والسنوية عن آخر المستجدات في عالم المال والتجارة؛
 - إنشاء مناطق صناعية حرة في أماكن مناسبة ومحددة (هناك 12 منطقة صناعية حرة في ماليزيا حالياً)؛
 - قيام هيئة ترقية الصادرات بترتيب حضور المعارض والمنتديات الاقتصادية وإرسال الوفود التجارية؛
 - قيام الحكومة الماليزية بعقد الاتفاقيات الثنائية من أجل تسهيل دخول المنتجات الماليزية؛
 - (د) قيام الحكومة بالسعي إلى ربط المصانع الصغيرة والمتوسطة الماليزية بالشركات الأجنبية في المناطق الصناعية الحرة، وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد المحلي، ووضع الحوافز والإعفاءات الضريبية المناسبة للطرفين؛
 - (هـ) سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي، حيث مثل عجلة النمو الرئيسية لصادرات ماليزيا في هذا العصر، وقد أفاد هذا الاستثمار الصادرات الماليزية من خلال قيام المستثمرين الأجانب بتوسيع خطوط منتجاتهم، كما مكن ماليزيا من تنويع قائمة صادراتها وإبعادها عن الصادرات النفطية والتقليدية التي تواجه أسعار عالمية غير مستقرة.

¹ سالم بن الغامدي، ما يمكن تطبيقه من التجربة الماليزية في المملكة السعودية، كلية الإدارة الصناعية للدراسات العليا، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 2012، ص 19. متوفر على الموقع: <http://www.kfupm.edu.sa/gS>.

الفرع الثاني: التجربة الكورية

1- أداء الاقتصاد الكلي

كان الوضع الاقتصادي في كوريا الجنوبية في الستينات من القرن الماضي مماثل للكثير من البلدان النامية، وكان الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد يساوي 1915 دولار أمريكي سنة 1960، (وكان الميزان التجاري في حالة عجز منذ عام 1948)، وعلى الرغم من الصعوبات زاد دخل الفرد الواحد إلى 26613 دولار، وحجم الصادرات ما يقارب 547 مليار دولار في عام 2012، وفائض في الميزان التجاري يزيد عن 28 مليار، بالإضافة إلى ذلك ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وانخفضت مساهمة قطاعات الزراعة والغابات وصيد الأسماك، قلة من الدول التي أصبحت مستقلة بعد الحرب العالمية الثانية كانت قادرة على تسجيل نجاح كوريا، مما جعل التجربة الكورية غنية بالدروس بالنسبة للاقتصاديات النامية الأخرى، بما في ذلك الدول العربية في تسريع النمو.

2- إستراتيجية تنمية الصادرات

أ) التدعيم المباشر وغير المباشر للقطاعات التصديرية الكورية

ركزت كوريا في تجربتها التنموية على دعم الصناعات الموجهة للتصدير رغم العوائق المختلفة التي واجهتها، خاصة الضغوط من الدول الكبرى ولذلك فقد طبقت مجموعة من الإجراءات منها:¹

- تم تخفيض قيمة العملة الكورية بنسبة 100% بين عامي 1961 و1964؛
- تلقى المصدرين مساعدة مالية في شكل معادلات فائدة تفضيلية على قروض رأس المال العامل (سعر الفائدة من 14% في عام 1960 إلى 6% في عام 1967)؛
- تم إعفاء المصدرين من الرسوم الجمركية، حصص الاستيراد والضرائب غير المباشرة على السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية وكذلك الضرائب غير المباشرة على الصادرات.

ب) إصلاح السياسة المالية: قامت كوريا في هذا المجال بإتباع ضريبة القيمة المضافة، وقد وفرت هذه الضريبة عوائد ضخمة لتمويل حوافز الاستثمار في الصناعة خاصة التصديرية منها، تضمنت الحوافز الضريبية مجالات للتسهيلات الائتمانية وإعفاءات خاصة.²

ج) إنشاء المراكز الصناعية والمناطق الحرة للتصدير:

قامت ببناء البنية التحتية الأساسية في مكان معين تسمى "مركز صناعي" يمكن أن تساهم في التوسع في الأعمال التجارية، من خلال تقليل تكلفة النقل والاتصالات والطاقة، وتشجيع التفاعلات والتغلب على التواصل وزيادة إمكانية التنمية من وفرة الحجم، وتحسين التنافسية وروح الابتكار عن طريق الاستفادة المثلى من أثر التعلم التفاعلي والمعارف في عدة قطاعات أوجهات، وخلال السبعينات

¹ عادل عبد العظيم، التجارب الدولية (التجربة الكورية)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص. 1- 5. متاح على الموقع:

WWW.arab-opi.org تاريخ الزيارة: 2017/04/18.

² سليمان دحو، مرجع سبق ذكره، ص. 62.

وضعت الحكومة الكورية مناطق حرة للتصدير الصادرات في ماسان واكسان للسماح لشركات أجنبية لإنتاج سلع للتصدير، هذه المناطق تتطلب التعاون فيما بين الوزارات والإدارات، وكان المستثمرون في هذه المناطق شركات أجنبية استفادت من الإعفاءات الضريبية وتكاليف الاستثمار المنخفضة، وماسان عرفت أكثر نجاحا من إكسان فقد ارتفعت الصادرات والاستثمار وفرص العمل وساهمت في تطوير الصناعة في جوارها من خلال التكنولوجيا المتقدمة.¹

¹ عادل عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

خلاصة الفصل

للتصدير مكانة وأهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، ويعتبره البعض أهم قضية مجتمعية، لذا تتنافس الدول على تنمية ودعم قطاع صادراتها لما يلعبه من أهمية في تحقيق التنمية في مختلف المجالات، من خلال توسيع نطاق السوق واتخذت كثير من الدول الكثير من الاستراتيجيات والآليات من أجل تنمية صادراتها من أهمها:

- **السياسات الاجرائية:** والمتمثلة في سياسة الدعم والإعانات، السياسات الجمركية، بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري وتخفيض العملة.
- **السياسات الاستراتيجية:** حيث تبنت الدول سياسة التوجه نحو الداخل والتي تتمثل في انشاء مؤسسات لتمويل وضمان ائتمان الصادرات ومنح امتيازات وتسهيلات لعمليات ومؤسسات التصدير، ثم انتقلت إلى الأخذ باستراتيجية التوجه نحو الخارج والتي تتمثل في احلال الواردات والإعفاءات الضريبية وكذا الجبائية.
- كما توجد العديد من التجارب الدولية الناجحة في تنمية صادراتها، مما انعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، ومن أهم هذه الدول: مصر، السعودية، ماليزيا وكوريا.

الفصل الثالث

إتجاهات الصادرات السلعية
الجزائرية ومجهودات ترقيتها

الفصل الثالث

واقع واتجاهات الصادرات السلعية الجزائرية ومجهودات ترقيتها (2001-2014)

تمهيد

اهتمت الدولة الجزائرية بترقية صادراتها وبالتحديد خارج قطاع المحروقات نظرا لاعتماد اقتصادها وصادراتها بشكل كبير على هذا القطاع، وخاصة بعد الأزمات البترولية التي واجهتها مما دفعها إلى إتباع إجراءات وإستراتيجية مختلفة شملت جميع المجالات، وذلك عن طريق سن قوانين وإنشاء مؤسسات داعمة للتصدير والمصدرين، من خلال هذا الفصل سنتعرف على مختلف الإجراءات والإستراتيجيات التي طبقتها الدولة الجزائرية في مجال ترقية الصادرات، وسنتطرق أيضا من خلال هذا الفصل على حالة الصادرات جزائرية وموقع الدول العربية من صادرات الدولة، ومعرفة ترتيب الدول حسب درجة التصدير، وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لترقية الصادرات؛
- المبحث الثاني: اتجاهات الصادرات السلعية الجزائرية؛
- المبحث الثالث: أولويات التصدير السلعي الجزائري.

المبحث الأول: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لترقية الصادرات

من خلال هذا المبحث سنتعرف على المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية من أجل ترقية صادراتها، حيث قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب رئيسية المطلب الأول يتمثل في الإطار المؤسسي لترقية الصادرات الجزائرية أما المطلب الثاني فسنتناول من خلاله الإطار القانوني لدعم وترقية الصادرات، والمطلب الثالث تمثل في الإستراتيجيات التي وضعتها الدولة بهدف ترقية صادراتها.

المطلب الأول: الإطار المؤسسي لترقية الصادرات الجزائرية

بادرت الدولة الجزائرية إلى دعم وترقية صادراتها فقامت بإنشاء المؤسسات التالية:

1- الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE):

(أ) **الإطار العام:** تم تأسيس الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.¹

(ب) **مهام الصندوق الخاص بترقية الصادرات:** استحدث الصندوق الوطني لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996، ويقوم هذا الصندوق بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية وترقية منتجاتها والتعريف بها والترويج لها على مستوى الأسواق الخارجية، وتوفر الدولة عبر الصندوق الخاص بترقية الصادرات مساعدات تقدم لكل مؤسسة وطنية منتجة للخدمات والسلع، ولكل تاجر مسجل على مستوى السجل الوطني للسجل التجاري، والذين ينشطون ضمن التصدير. وتحدد نسبة المساعدة والدعم من طرف وزارة التجارة وفقا لنسبة محددة سلفا حسب الموارد المتوفرة.²

(ج) **ما يقدمه الصندوق الوطني لترقية الصادرات:** طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 08-07 المؤرخ في 9 جانفي 2008، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 5 جوان 1996، فالحساب الخاص رقم 302 - 084 المعني بالصندوق خاص لترقية الصادرات، يتكفل ب:³

- جزء من تكاليف ذات صلة بدراسة الأسواق الخارجية، وإعلام المصدرين ودراسة من أجل تحسين وتطوير نوعية المنتجات والسلع والخدمات الموجهة للتصدير؛

¹ متاح على الموقع: <http://www.algex.dz> تاريخ الإطلاع 2017/04/10 على الساعة 12:00.

² نفس المرجع السابق، تاريخ الإطلاع 2017/04/10 على الساعة 12:13.

³ نفس المرجع السابق، تاريخ الإطلاع 2017/04/10 على الساعة 12:47.

- جزء من تكاليف مشاركة المصدرين في المعارض والصالونات المتخصصة في الخارج، وكذا التكفل بتكاليف مشاركة المؤسسات في مننديات تقنية دولية؛
 - التكفل الجزئي موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لإعداد تشخيص واستحداث هيئة للتصدير، داخل تنظيمها الإداري؛
 - التكفل جزئيا بجزء من تكاليف استكشاف الأسواق الخارجية التي قام بها المصدرون، وكذا مساعدتهم لتثبيت علامتهم التجارية في الأسواق الخارجية؛
 - المساعدة على نشر وتوزيع دعائم ترقية المنتجات والسلع والخدمات الموجهة للتصدير وعلى استعمال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال (استحداث مواقع الكترونية)؛
 - المساعدة لاستحداث علامات تجارية والتكفل بتكاليف ومصاريف حماية المنتجات الموجهة للتصدير في الخارج (العلامات، العلامات التجارية، براءات الاختراع)، وكذا تمويل الجوائز والميداليات والتشريفات التي تمنح سنويا للمصدرين الأوائل ومكافآت لأحسن الأبحاث الجامعية حول الصادرات خارج المحروقات؛
 - المساعدة على تنفيذ وتطبيق برامج موجهة للتكوين في مهن التصدير؛
 - التكفل بجزء من تكاليف النقل الخاصة بتصدير المنتجات والسلع سريعة التلف أو على مسافات بعيدة.
- 2- غرفة التجارة والصناعة (CACI):** هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتمثل مهامه فيما يلي:¹
- تزود السلطات العمومية بالآراء والاقتراحات والتوصيات في المسائل و الانشغالات التي تخص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الصعيد الوطني قطاعات التجارة والصناعة والخدمات؛
 - تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتوسعها لاسيما في مجال الأسواق الخارجية؛
 - تقوم بدراسة الوضعية الاقتصادية للبلاد والتفكير فيها وتطورها وتقديم آراءها إلى السلطات العمومية بخصوص وسائل تنمية النشاط الاقتصادي الوطني وترقية؛
 - تنظم أو تشارك في تنظيم جميع اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية، داخل الجزائر وخارجها، لاسيما المعارض والندوات والمناظرات والأيام الدراسية والمهام التجارية التي يكون غرضها ترقية النشاطات الاقتصادية الوطنية والمبادلات التجارية مع الخارج وتنميتها؛
 - تقترح أي تدبير يرمي إلى تسهيل عمليات تصدير المنتجات والخدمات الوطنية وترقيتها.

¹ متاح على الموقع www.cagex.DZ، تاريخ الإطلاع 2017-04-14، على الساعة 15:15.

3- الشركة الوطنية الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (cagax): إن الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، تخضع للمادة 4 من القانون 96-06 الصادر في 10 جانفي 1996 والذي ينص على أن تأمين الصادرات يمنح إلى الشركة المسؤولة عن الضمان، والتي تعمل لصالح:¹

- حسابها الخاص وتحت سيطرة الدولة تتولى، تأمين المخاطر التجارية؛
- حساب الدولة وتحت سيطرتها، تتولى تأمين المخاطر السياسية، والمخاطر المتعلقة بنقل تلك الصادرات وكذا المخاطر التي قد تتجم اثر حدوث كوارث طبيعية.

أ) مهام الشركة: تتمثل فيما يلي:²

- تأمين وائتمان الصادرات (تغطية المخاطر التي قد تحدث إثر التصدير)؛
- التأمين والائتمان الداخلي (والذي يغطي الائتمان الداخلية للمؤسسة ، والقروض الخاصة بالاستهلاك)؛
- تأمين المعارض؛
- بيع المعلومات الاقتصادية والمالية؛
- تغطية (انتعاش) الديون؛
- التأمين المشترك وإعادة التأمين.

ب)- المخاطر التي تغطيها الشركة: وتتمثل فيما يلي:³

- **المخاطر التجارية:** توفر الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات لحسابها الخاص وتحت سيطرة الدولة الضمان ضد المخاطر التجارية الآتية : إفسار حقوق المشتري، إفسار المشتري، المدين الافتراضي؛
- **المخاطر السياسية:** تغطي الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات لحسابها ولحساب الدولة المخاطر السياسية التي قد تحدث في بلد إقامة المشتري والتي قد تحمل في بعض الحالات طابع القوة القاهرة. وترتبط المخاطر السياسية بـ:

- ✓ بالحروب الأهلية أو الأجنبية التي قد تحدث، وكذا الثورات، وأعمال الشغب أو أحداث أخرى مشابهة في البلد الذي يقيم فيه المشتري؛
- ✓ بالقيود المالية التي قد تضعها الدولة الذي يقيم فيها المشتري؛
- ✓ بالطابع الإداري العمومي او الاجتماعي والمكلف بالخدمة العمومية و التي تخص المشتري؛
- ✓ صفقات التصدير التي قد تؤدي إلى التزام قد يخص شركة معينة ذات خدمة عمومية.

¹ نفس المرجع السابق، تاريخ الاطلاع، 14-04-2017، على الساعة 16:05.

² www.cagex.dz، مرجع سبق ذكره، ، تاريخ الاطلاع، 14-04-2017، على الساعة 16:12.

³ نفس المرجع السابق، تاريخ الاطلاع، 14-04-2017، على الساعة 16:12.

- **مخاطر عدم النقل:** وترتبط هذه المخاطر بالأحداث السياسية والصعوبات الاقتصادية أو بالمراجعات القانونية التي قد تحدث في البلد الذي يقيم فيه المشتري، هذا الأمر الذي قد يؤدي إلى تأجيل أو عدم نقل الأموال التي تم دفعها من طرف المشتري؛
- **المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية:** يرتبط هذا الخطر بالكوارث الطبيعية التي قد تقع في البلد الذي يقيم فيه المشتري مثل الزلازل والفيضانات، موجات المد والجزر والإعصار، إضافة إلى الفيضانات البركانية، والتي قد تؤثر تأثيرا مباشرا على النشاطات المالية للمشتري، وعلى قدرته على مواجهة الديون المستحقة؛
- **المخاطر المتعلقة بكلفة التنقيب عن أسواق خارجية:** قد ينجم عن هذه المخاطر فشل المؤمن عليه في المشاركة في الفعاليات التجارية في الخارج، لنشر وبيع المنتجات وكذا الخدمات الجزائرية. وهذه الأنشطة التنقيبية والمشاركات في المعارض تحظى بدعم عمومي وهذا الدعم يكون في شكل مساعدة نابعة من صندوق خاص لترويج الصادرات؛
- **المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على استرجاع الصادرات:** قد يتمثل هذا الخطر في مصادرة المنتجات وعدم القدرة على استرجاعها.
- (ج) المخاطر التي لا تغطيها الشركة:** لا تغطي الشركة الجزائرية للتأمين وضمن الصادرات المخاطر الآتية :
- الخسائر الناجمة عن المخاطر التي لا يغطيها عقد التأمين؛
- نسبة المخاطر التي يتم توليها من طرف المؤمن عليه، أي النسبة غير المؤمن عليها؛
- الخسائر الناجمة عن عدم الامتثال للقوانين المعمول بها في البلاد التي يقيم فيها البائع أو المشتري؛
- في حالة الكوارث: يتوجب على المؤمن عليه الإبلاغ عن جميع المطالبات التي لم يتم دفعها وذلك للسماح لشركات التأمين بالقيام بكل الخطوات اللازمة بغرض التقليل من نسبة الخسائر. تسجيل طلب التدخل يؤدي إلى معالجة القضية ودراسة الملف بمساعدة من شركاء الشركة الجزائرية للتأمين وضمن الصادرات.
- (د) طرق معالجة الخسائر:** وتتمثل فيما يلي:¹
- **التفاوض وديا:** في هذه الخطوة، تطلب الشركة الجزائرية للتأمين وضمن الصادرات من المؤمن عليه تقديم جميع الوثائق اللازمة لتغطية الديون من أجل جعل تدخل شركاء الشركة أكثر فعالية.
- استنادا إلى النتائج التي تم الحصول عليها، يتم إجراء خيار التسوية من طرف الشركة الجزائرية للتأمين وضمن الصادرات وبموافقة من شركائها؛

¹ www.cagex.dz، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع 14-04-2017، على الساعة 16:16.

- **الإجراءات القانونية:** هي المرحلة الأخيرة من أجل استرجاع الديون المستحقة، عندما تكون الخطوات المذكورة أعلاه غير مجدية؛
- **الانتعاش أو التغطية:** بعد أن يعلن المؤمن عليه عن المستحقات غير المسددة، يشرع المؤمن في القيام بكل الإجراءات اللازمة لاسترداد المبلغ الذي لم يتم تسديده من طرف المدين.
- هـ)- التعويض:** يتم التعويض من طرف الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات في حالة حدوث كوارث. أيا كان أصل المستحق تشترط عملية التعويض الامتثال للقوانين الجزائرية والأجنبية (بلد المشتري أو المقصد للبضائع) والامتثال للالتزامات التعاقدية من قبل المؤمن عليه.
- آجال التعويض يدفع التعويض في غضون 60 يوما بعد الفترة المطالبة انتظارها والتي تتراوح ما بين 2 إلى 6 أشهر على حسب المبلغ فيما يخص المستحقات الناجمة عن المخاطر التجارية والسياسية وكوارث طبيعية، أو بسبب عدم نقل الأموال التي تم دفعها محليا من طرف المشتري؛
- و) النسبة المضمونة:** يطلق على جزء من المخاطر التي تتحملها شركات التأمين النسبة المضمونة، تقدر في التصدير بـ 80% لتغطية المخاطر التجارية و 90% لتغطية المخاطر السياسية وما شبهها. ومن حيث الائتمان الداخلي الخاص بالشركات والذي يقدر بـ: 70%.
- 4- الوكالة الوطنية لترقية الصادرات (algex):** تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألكس) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري . وقد تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 174-04 المؤرخ في 12 جوان 2004، تعتمد الوكالة سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين، وتعد الوكالة (ألكس) أداة عمومية مفضلة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات وذلك بوضع السياسات والإستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات،¹ وتتمثل مهامها فيما يلي:²
- ضمان تسيير أدوات ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ضمان تسيير ديناميكي للشبكة الوطنية للمعلومات التجارية؛
- تزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والاقتصادية حول الأسواق الخارجية؛
- دعم جهود المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية؛
- تسهيل دخول المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية؛
- تنشيط بعثات الاستكشاف والتوسع التجاري.

¹ www.algex.dz ، تاريخ الإطلاع 14-04-2017، على الساعة 17:00.² نفس المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 14-04-2017، على الساعة 17:10.

5- الديوان الوطني لترقية الصادرات (promax): أنشأ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 327/96 الصادر في أكتوبر 1996 وهي هيئة عامة ذات طابع إداري حيث يتكفل الديوان، إذ تحدد المادة الرابعة منه المواد الأساسية وحددها النص القانوني والمتمثل فيما يلي:¹

- إعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية؛
- وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية؛
- وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات؛

- إنجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لدعم الصادرات الجزائرية

إضافة إلى الإطار المؤسسي الجزائري الذي يهدف إلى ترقية الصادرات سنتطرق إلى كل من الإطار القانوني والتنظيمي لدعم الصادرات الجزائرية.

الفرع الأول: الإطار القانوني لدعم وترقية الصادرات الجزائرية

تضمن الإطار القانوني كل من المزايا أو التسهيلات المالية بالإضافة إلى التسهيلات الضريبية والتسهيلات الجمركية.

1- المزايا أو التسهيلات المالية: بداية من القانون رقم 90-02 الصادر في سبتمبر 1990، والذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضا مصدري الخدمات، زمن جانب آخر تم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات النفطية. أما فيما يخص البنوك التجارية، فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصة الصادرات غير النفطية.

وتم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا وتنظيماتنا عبر إصدار الأمر رقم 03-04 الصادر في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع، ويكرس ذا الأمر مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع ويذكر الأمر نفسه انه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجي شرط خضوعه لمراقبة الصرف.

ومنذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل نسبة 50% من حصة صادراتها غير النفطية ومن منتجاتهم النجمية في حسابهم بالعملة الصعبة.

ومع إنشاء سوق صرف مابين البنوك في الجزائر، كان من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصة

¹ www.promax.dz تاريخ الاطلاع 2017-04-14، على الساعة 17:20.

المتأتية من الصادرات غير النفطية والمنتجات المنجمية، إضافة يتم تقديم الدعم للمصدرين بعض المواد لاسيما منها التمور حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل في التكفل ب 80% من نفقات النقل ومنح 5 دج لكل كلغ كمكافأة لتشجيع الإنتاج والتصدير.¹

2- التسهيلات الضريبية: تلعب الضرائب عنصرا هاما في عملية ترقية الصادرات، من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاء كلياً أو جزئياً من دفع الضرائب، ومن أمثلة هذه الإعفاءات هي:²

- **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA):** من خلال المادة 13 تعتبر كل المبيعات الموجهة نحو التصدير معفاة من الرسم على القيمة المضافة (TVA)، باستثناء بعض العمليات المتعلقة ببيع الأشياء الفنية؛

- **الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS):** خلال المادة 12 لسنة 1996 ويتمثل هذا الإعفاء لمدة 5 سنوات بالنسبة لخدمات مدة الإعفاء 3 سنوات لفائدة وكالات السياحة والأسفار، كما قدم تحفيزات ضريبية لقطاع الفنادق؛

- **الإعفاء من الدفع الجزافي (VF) ومن الرسم على النشاط المهني (TAP):** لقد جاء إعفاء الصادرات خارج المحروقات عبر المادة 19 من قانون المالية لسنة 1996، وهذا باستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية وخدمات إعادة التأمين كذلك استفادة قطاع السياحة من إعفاء 3 سنوات يمس فقط رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة، وتم تدعيم هذا عن طريق المادة 06 من قانون المالية لسنة 2006.

3- المزايا والتسهيلات الجمركية عند التصدير: سعت الدولة الجزائرية لإجراء العديد من التسهيلات للمصدرين بهدف تحقيق المراقبة الفعالة، وهذا ما تم تأكيده بموجب القانون رقم 10/98 المعدل والمتمم للقانون رقم 07/79 المتضمن قانون الجمارك والذي يهدف إلى تسهيل المبادلات التجارية وترقية الاستثمارات، وتتمثل هذه التسهيلات فيما يلي:³

(أ) - **الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية:** كان لهذه الأنظمة دورا فعالا في توفير شروط ملائمة للمتعاملين الاقتصاديين لمواجهة المنافسة الأجنبية والتصدير للأسواق الخارجية، وهذا ما تبناه المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 10/98 المتضمن تعديل قانون الجمارك. وتتمثل هذه الأنظمة فيما يلي:

- **نظام القبول المؤقت:** بالرجوع لأحكام المادة 174 من القانون رقم 10/98 فإن هذا الأخير هو نظام يسمح بالاستيراد البضائع الأجنبية مع تعليق الرسوم الجمركية وكل مقاييس السياسة التجارية، حيث تكون هذه البضائع محل تحويل أو تكملة صنع أو إضافة يد عاملة ليعاد تصديرها بعد انقضاء الأجل المعين

¹ زيوربان، مرجع سبق ذكره، ص. 104.

² حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص. 98.

³ بلحارث ليندة، مرجع سبق ذكره، ص. 06.

خارج الإقليم الجمركي الوطني، فيستفيد إذن من هذا النظام الأعوان الاقتصاديين المستوردين الذين يتولون بأنفسهم تصنيع البضائع المستوردة؛

- **نظام التصدير المؤقت:** أو كما يسمى بنظام التصدير المؤقت لتحسين التصدير، وبالرجوع لأحكام نص المادة 193 فهو النظام الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الحظر ذو الطابع الاقتصادي، أي مع إعفاء كلي أو جزئي من الرسوم الجمركية وهذا بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو تحصيل في إطار تحسين البضائع؛

- **نظام المستودع الصناعي:** حسب نص المادة 16 من القانون رقم 10/98 فإنه يعتبر هذا المستودع بمثابة محل يخضع لمراقبة إدارة الجمارك أن يرخص لمؤسسات ما بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير مع وقف الحقوق الرسمية.

الفرع الثاني: الإجراءات التنظيمية في مجال ترقية الصادرات الجزائرية

1- اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية: تتدرج هذه الاتفاقية في إطار مشروع برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية، بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، عن طريق إنشاء منطقة التبادل الحر إضافة إلى جوانب اقتصادية (فرع تجاري، تعاون اقتصادي ومالي، تدفقات استثمارية) وجوانب سياسية واجتماعية وثقافية ضرورية لتحقيق تنمية مستدامة. تكمن أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ 60% مع المجموعة الأوروبية، حيث دخلت هذه الاتفاقية حيز الشراكة في 01 سبتمبر 2005.

وقد قامت وزارة التجارة بخصوص التحضير لوضع الاتفاقية حيز التنفيذ مع المجموعة الأوروبية بإعداد دليل إلكتروني يمكن تصفحه عبر شبكة معلوماتية، والموجه لعناية رؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين، كما تم إيداع نسخ منه للصحافة وفي هذا الإطار تم إقامة لجنة تقنية مكلفة بمتابعة الاتفاق ميدانيا بتاريخ 23 أوت 2005، وفي هذا الإطار اتخذت مجموعة من الإجراءات لحماية المنتجات الوطنية، من بينها إجراءات ضد إغراق الأسواق بالسلع، وكذا إجراءات تعويضية بالإضافة إلى إجراءات حمائية، وأخيرا إجراءات استثنائية لصالح الصناعات الحديثة النشأة وبعض القطاعات التي تعاد هيكلتها.¹ وفي إطار متابعة تنفيذ الاتفاقية تعقد جلسات مستمرة بين الأطراف المتعاقدة مع الجزائر، منها جلستان سنة 2010، تخص الأولى افتتاح المفاوضات حول تجارة الخدمات، والثانية تخص استئناف المفاوضات لغاية سنة 2010، سعيا لتحرير متزايد لتجارة المواد الفلاحية والغذائية ذات الصلة بالفلاحة.

وفي إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودعمها من أجل التصدير، فقد اختيرت أكثر من مؤسسة صغيرة ومتوسطة مصدرة للاستفادة من مرافقة تقنية خلال سنتين في إطار البرنامج الجزائري- الفرنسي لتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة خارج المحروقات، واختيرت هذه

¹ متاح عل الموقع: <http://www.commerce.gov.dz>، تاريخ الاطلاع 14-04-2017، على الساعة 15:05.

المؤسسات الممثلة لعدة قطاعات خاصة التجهيزات الصناعية والصناعة الغذائية، والكمالية من ضمن 600 مؤسسة على المستوى الوطني أعربت عن اهتمامها بهذا البرنامج الذي تم مباشرته سنة 2008، والذي مول بقيمة 2.5 مليون أورو. حيث كانت أهمية هذا البرنامج في تحسين مستوى الإعلام بالنسبة لهذه المؤسسات، وتحسين كفاءة ونجاعة الأطراف الفاعلة الاقتصادية وكذا مرافقتها في نشاطات التصدير الخاص بها، كما تم تقديم برنامج تكويني على شكل ملتقيات وورشات ينظمها خبراء جزائريون ودوليون يشمل عدة مجالات من التجارة الدولية تطرق إلى عدة مواضيع خاصة بترقية المنتج الجزائري على المستوى الدولي.¹

2- الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري - التونسي-

تتمتع الجزائر بمكانة داخل السوق التونسية (أبرزها صناعة الوقود المعدني باعتبارها دولة غير نفطية) كما أن العديد من المنتجات التونسية لها مكانة في السوق الجزائرية، وبما أن تونس من الدول المعتمدة على الاستيراد لتلبية حاجاتها الاستهلاكية المتزايدة من مختلف السلع مما يمنح فرصة للجزائر لدخول السوق التونسي.² ولهذا عملت الجزائر على تشجيع العلاقة التجارية الجزائرية التونسية من خلال إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم، التي تكمن أهميتها في تعزيز التبادل الجزائري التونسي، من أهمها في مجال التبادل الفلاحي و ذلك من خلال:

- إقامة تعاون علمي وتقني مثمر بين الطرفين في مجالات البحث الزراعي والتنمية الفلاحية والريفية، وذلك من خلال تبادل المنشورات والتجارب العلمية والتقنية الخاصة بالبحث الزراعي، تنفيذ مشاريع بحثية تنموية في المجالات ذات الاهتمام المشترك لتفعيل التعاون، إعداد برامج قصيرة وطويلة المدى لكلا الدولتين في مجالات التكوين والتخصص وتحسين المستوى، وتبادل الموارد النباتية والحيوانية طبقا للقوانين المعمول بها في كل بلد، وذلك من خلال تبادل الزيارات الاستطلاعية والبحثية، تبادل الخبرات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بالإضافة إلى المشاركة في مختلف المعارض الفلاحة المقامة في كلتا البلدين؛³

- يعفى كل من الطرفين المتعاقدين كل المنتجات والبضائع المتبادلة فيما بينهما من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة على الاستيراد، باستثناء تلك التي تفرض على الإنتاج المحلي في كلا البلدين؛⁴

¹ نوري منير ولجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة شلف، الجزائر، 2008، ص. 11.

² أمال شطبي، استراتيجيات التخصص للاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري، 2015-2016، ص. 204.

³ الجريدة الرسمية، رقم 37، سنة 2012، المادة 02، ص. 7.

⁴ الجريدة الرسمية، رقم 19، سنة 1992، المادة 02، ص. 539.

- توطيد و تعزيز العلاقة بين البلدين من خلال التعاون في ميدان الطاقة و النهوض بالطاقة المتجددة القائم على الأولويات المشتركة والمصالح المتبادلة، باعتبارها ضرورة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹

3- الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها في الانضمام لنظام التجارة المتعددة الأطراف، المتمثل في الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات الجمركية، التي أصبحت تعرف منذ سنة 1955 بالمنظمة العالمية للتجارة، ولقد تم تنصيب مجموعة مكلفة بمشروع انضمام الجزائر، حيث قامت بعقد عشرة اجتماعات رسمية واجتماعين غير رسميين آخرها كان في 30 مارس 2012، وكانت تمهد لعقد الاجتماع الحادي عشر في أفريل 2013 لدراسة نظام التجارة الجزائري، وتقديم تقرير عن أعمالها،² حيث تم إمضاء ستة اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا، البرازيل، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد، العوائق التقنية للتجارة، تطبيق الرسوم الداخلية، المؤسسات العمومية والخصخصة، الإعانات وبعض جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، أما بخصوص المفاوضات الثنائية فهي متواصلة مع ثلاثة عشرة دولة، سجلت تقدما معتبرا مع أكثر من نصف هذه الدول منها الأوروغواي، سويسرا، الأرجنتين... إلخ.³

المطلب الثالث: الإستراتيجيات المنتهجة من أجل ترقية الصادرات الجزائرية

من خلال هذا المطلب سوف نتعرف على الإستراتيجيات الموضوعة من طرف الدولة لترقية صادراتها والمتمثلة في كل من إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخصخصة المؤسسات الجزائرية.

الفرع الأول: إستراتيجية تأهيل المؤسسات

شملت هذه الإستراتيجية تأهيل كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل المؤسسات الصناعية.

1- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشغل أقل من 20 عامل، ولقد حظي بالموافقة من قبل مجلس الحكومة في ديسمبر 2003 وكذا مجلس الوزراء في 08 مارس 2004، ويندرج هذا البرنامج على مدار 6 سنوات يتم تنفيذه ابتداء من 2006، ويندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁴

¹ الجريدة الرسمية، رقم 68، سنة 2012، المادة 02، ص. 11.

² نوري منير، لجلط ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص. 10.

³ متاح على الموقع: <http://www.commerce.gov.dz>، تاريخ الاطلاع 2017-04-15، على الساعة 15:04.

⁴ حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص. 104.

(أ) - أسباب انتهاء هذا البرنامج: تتمثل أسباب انتهاء هذا البرنامج ما يلي:¹

- تحديات المنافسة الخارجية؛
- الصعوبات التمويلية والإدارية وارتفاع أسعار الفائدة على القروض؛
- ضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم؛
- الأهمية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؛
- ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية نظرا لتفضيل المستهلك المحلي لمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد.

(ب) أهداف انتهاء هذا البرنامج: وتتمثل أهم أهداف انتهاء هذا البرنامج فيما يلي:²

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها؛
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج؛
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.

(ج) الإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتتمثل فيما يلي:³

- تأهيل العنصر البشري: باعتبار العنصر البشري المحور الأساسي في عملية التغيير خصصت الوزارة الوطنية 3 ملايين مارك ألماني قصد تحسين أعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتعلق هذه العملية التي انطلقت منذ 1992 بتكوين 90 مكونا بألمانيا، والذين يتولون بدورهم تأطير ما يقارب 2500 عونا مستثمرا في الجزائر، كما تم رصد 10 ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية: تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تفعيل النظام المالي والمصرفي عن طريق لامركزية القرار في منح القروض، وتشجيع فتح بنوك خاصة والتي جاء بها قانون النقد والقرض، كما أن آخر الإجراءات المتخذة لصالح تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك في جانفي 2004 تم إنشاء صندوقين جديدين هما صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة برأسمال قدره 30 مليار دينار جزائري؛

- تأهيل المحيط الاقتصادي: تنص المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إنشاء حاضنات أعمال وهي مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني تعمل على توفير

¹ سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج (PME)، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص. 143.

² سهام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص. 145.

³ معطي الله خير الدين وكواحة يمينه، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات في الدول العربية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2008، ص. 764.

جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار، كما نصت المادة 20 من ذات القانون على اعتبار المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتم لهذا الغرض تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:

تلعب المراكز الصناعية دورا مهما في الجزائر، وقد عملت الدولة على ترقية تنافسية المؤسسات وتأهيل الاقتصاد الجزائري من خلال هذا البرنامج وذلك تمهيدا لإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإنشاء منطقة التبادل الحر في أفق سنة 2017.

يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءة المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكثيف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية واجتماعية، وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج ب 4 مليار دينار جزائري، خصص منه مبلغ 02 مليار دينار جزائري لتأهيل المؤسسات أما المبلغ المتبقي فخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية.¹

(أ) أهداف البرنامج: يهدف برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية إلى تحقيق الأهداف التالية:²

- تعزيز خدمات الدعم و الاستشارة الموجهة للصناعة،
- المساعدة في إعداد وتنفيذ سياسة وإستراتيجية صناعية؛
- البرنامج النموذجي للدعم لأجل إعادة هيكلة وتأهيل وتحسين 84 مؤسسة جزائرية؛
- دعم وتعزيز القدرات المؤسسية في إطار بناء شبكة معلومات؛
- ترقية بيئة ايكولوجية نظيفة ومستدامة في لجزائر.

(ب) نتائج البرنامج: حسب وزارة الصناعة ومنذ انطلاق برنامج التأهيل سنة 2001 وإلى غاية 30 جوان 2010 فقد تمثلت حصيلته فيما يلي:³

- مرحلة التشخيص الإستراتيجي: تقدمت 492 مؤسسة (منها 253 مؤسسة عمومية و 239 مؤسسة خاصة) بطلبات الانخراط، وتمت معالجة 491 مؤسسة وبقيت مؤسسة واحدة في طور المعالجة حيث تم رفض طلب 136 مؤسسة منها (منها 86 مؤسسة عمومية و 50 مؤسسة خاصة) بينما تم قبول 355 مؤسسة (منها 168 عمومية و 187 مؤسسة خاصة). ويعود السبب الرئيسي لرفض العديد من طلبات

¹ سهام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص. 145.

² مدني بن بلغيث ومحمد الطيب دويس، بور وأهمية المراكز التقنية في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، عدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص. 141.

³ سهام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص. 145.

العديد من المؤسسات إلى وضعيتها المالية، حيث تعاني تلك المؤسسات من اختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للحصول على مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في إطار برنامج التأهيل؛

- **مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل:** فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد تم قبول 175 مؤسسة (منها 97 مؤسسة عمومية و78 مؤسسة خاصة) تفسير العدد القليل من المؤسسات المعروضة وهي 181 ملف مقارنة بالملفات المقبولة والتي بلغت 332 ملف إلى قصر آجال التسجيل وإتمام الملفات من طرف المؤسسات، إضافة إلى التأخيرات المسجلة في معالجة طلبات الحصول على القروض من طرف البنوك. وبالنسبة للمؤسسات المقبولة والبالغ عددها 175 مؤسسة فقد تم اتخاذ إجراءات التأهيل لـ 151 مؤسسة بينما اقتصرت 24 مؤسسة الأخرى على دراسات التشخيص فقط.

المبحث الثاني: واقع واتجاهات الصادرات السلعية الجزائرية

من خلال هذا المبحث سنتعرف على واقع واتجاهات الصادرات السلعية الجزائرية، ولهذا قسمناه إلى ثلاث مطالب رئيسية الأول تناولنا فيه تطور التجارة الخارجية من خلال عرض الصادرات والواردات خلال الفترة من سنة 2001 إلى سنة 2014، أما المطلب الثاني فتطرقنا من خلاله إلى توزيع الصادرات السلعية الجزائرية حسب مناطق العالم، والمطلب الثالث فتمثل في موقع الدول العربية من الصادرات السلعية الجزائرية.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية 2001-2014.

تعرضت الصادرات والتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2001-2014 إلى العديد من التغيرات، ومن خلال الجدول التالي سنتعرف على مختلف التغيرات التي تعرضت لها خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (01):

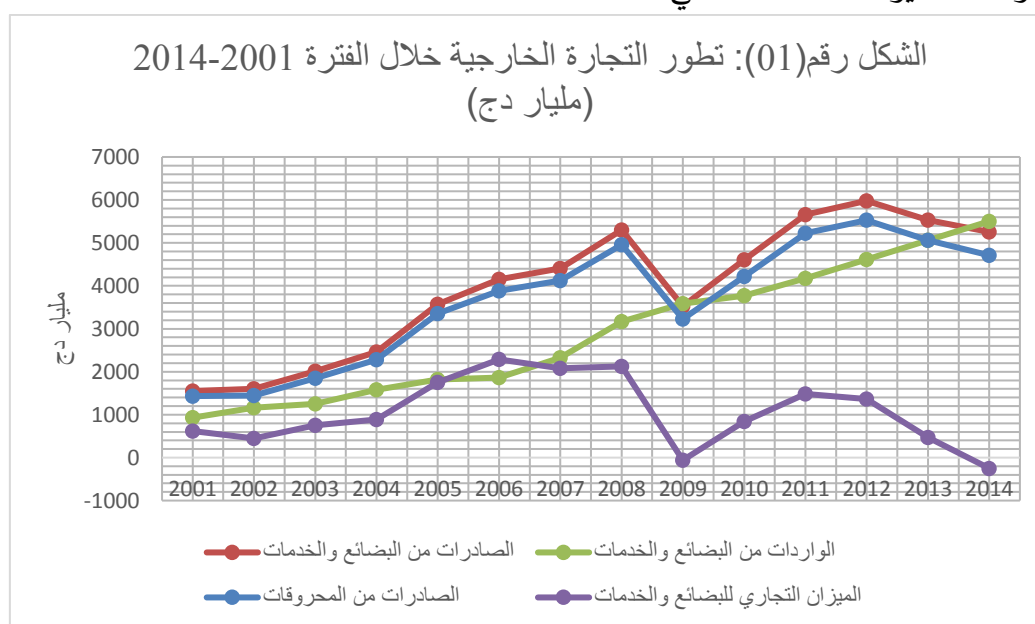
تطور التجارة الخارجية في السلع 2000-2014 (مليار دج)

السنوات	الصادرات من البضائع والخدمات				الواردات من البضائع والخدمات			الميزان التجاري
	المحروقات	البضائع الأخرى	الخدمات	المجموع	البضائع	الخدمات	المجموع	
2001	1433,0	42,00	75,9	1550,9	791,5	139,2	930,7	620,2
2002	1445,0	57,5	103,3	1605,8	1001,0	158,1	1159,2	446,6
2003	1848,0	52,0	108,9	2009,0	1097,3	156,8	1254,0	755
2004	2277,7	56,8	128,4	2462,9	1357,2	219,9	1577,1	885,8
2005	3355,0	66,7	148,0	3569,6	1553,1	267,4	1820,4	1749,2
2006	3882,0	86,0	181,7	4149,7	1588,9	274,6	1863,5	2286,2
2007	4121,8	92,4	188,1	4402,2	1945,0	381,1	2326,1	2076,1
2008	4954,0	125,0	219,0	5298,0	2605,1	565,7	3170,8	2127,2
2009	3225,6	77,4	222,8	3525,9	2889,3	694,5	3583,8	-57,9
2010	4220,1	120,5	269,5	4610,1	3042,5	725,5	3768,0	842,1
2011	5223,8	150,3	284,5	5658,6	3477,5	695,4	4172,9	1485,7
2012	5527,7	159,6	292,4	5979,8	3948,4	663,7	4612,1	1367,7
2013	5057,5	159,6	311,7	5528,8	4416,7	644,4	5061,1	467,7
2014	4709,6	208,0	335,0	5252,6	4765,3	737,1	5502,4	-249,8

Source: *Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014*, N° 710, site web

www.ons.dz, le : 16-04-2017

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري يتميزون بالتذبذب وهذا ما سيوضحه الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01) السابق.

من خلال الشكل رقم (01) والذي يمثل تطور التجارة الخارجية من سنة 2000 إلى سنة 2014 أن هناك تغيرات عديدة قد طرأت على الصادرات والواردات الجزائرية، حيث أنه من خلال الشكل نلاحظ تزايد مستمر في الصادرات من المحروقات والصادرات من البضائع والخدمات خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2008، لتبدأ بعد ذلك بالانخفاض ابتداء من 2008 والتي تزامنت مع الأزمة العالمية، والتي أدت بالصادرات الجزائرية إلى الانخفاض بسبب انخفاض أسعار النفط، ودخول الاقتصاد العالمي حالة الركود الذي أثر بدوره على مداخيل الدول النفطية، لتبدأ بعد ذلك بالارتفاع نتيجة لبداية تجاوز آثار الأزمة العالمية إلى غاية 2012 التي بعدها بدأت بالتراجع نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للواردات من البضائع والخدمات فتشهدت ارتفاع مستمر ومتفاوت خلال الفترة من 2001 إلى غاية سنة 2008، والتي حققت معدل نمو بلغ سنة 2008 نسبة 36.31%، لتبدأ بعد ذلك بالانخفاض وذلك لتأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة العالمية التي كانت من أثارها زيادة فاتورة الواردات بسبب انخفاض أسعار المنتجات المستوردة، لترجع الواردات الجزائرية بعد ذلك إلى تحقيق ارتفاع مرة أخرى خلال سنة 2012 بمعدل نمو 10.53% ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول وبالتالي زيادة مداخيل الدولة إضافة إلى السياسة التوسعية للنفقات الحكومية المتبعة من طرف الدولة.

ظل الميزان التجاري في فترة ارتفاع الصادرات يحقق فائضا متزايدا إلى غاية سنة 2008 التي انخفضت فيها الصادرات الجزائرية، ليرتفع بعد ذلك ويحقق فائضا متزايدا إلى غاية سنة 2012، وبعد انخفاض أسعار النفط وبداية انخفاض الصادرات الجزائرية بدأ الميزان التجاري يحقق فائضا منخفضا إلى غاية تحقيق عجز في سنة 2014.

المطلب الثاني: نصيب الدول العربية من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية

سنتعرف من خلال هذا المطلب على موقع الدول العربية ونصيبها من الصادرات السلعية الجزائرية بالإضافة إلى معرفة ترتيب الدول العربية من بين باقي الدول.

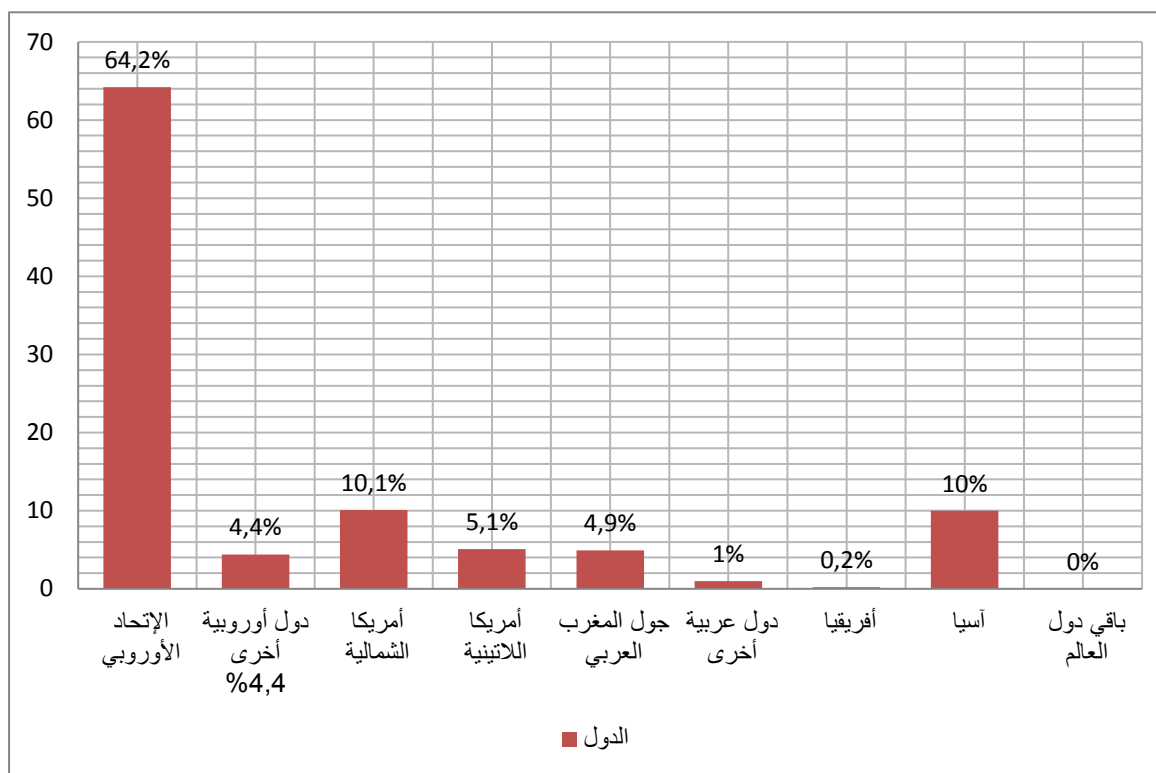
1- موقع الدول العربية من الصادرات السلعية: من خلال الجدول التالي سنحدد قيمة الصادرات السلعية حسب مناطق العالم ومن خلاله سنعرف على مكانة الدول العربية من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية.

الجدول رقم (02): يوضح قيمة الصادرات السلعية الجزائرية إلى مناطق العالم في فترة 2001 – 2014.

السنوات البلدان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاتحاد الأوروبي	949862.1	959393.3	1122134.9	1278583.8	1903577.0	2089979.8	1835537.2	2659020.4	1717200.1	2127478.2	2728125.0	3147123.2	3315192.3	3157764.0
دول أوروبية أخرى	85119.3	86399.5	96090.0	111671.4	148147.3	151382.5	150476.1	202063.2	166660.9	251817.4	315105.7	262947.7	191653.5	218115.7
أمريكا الشمالية	263499.8	288588.6	486361.2	660105.6	956528.8	1343188.9	1594014.3	1561164.7	947921.0	1275950.0	1433313.8	1255136.7	715075.9	498255.5
أمريكا اللاتينية	94001.3	8060.9	100695.7	149791.2	238388.5	178134.7	187217.0	193163.9	137354.8	2624.9	313609.9	336555.4	261378.2	250297.2
دول المغرب العربي	21464.9	19770.0	20148.4	32097.3	31071.6	37505.2	53272.9	104322.3	63542.9	97319.4	115950.3	164042.6	211877.1	239709.4
دول عربية أخرى	25313.7	20775.4	27541.8	37415.6	46170.2	43034.1	33547.9	50868.9	41737.0	52810.8	59235.7	75813.3	661924.2	49749.0
إفريقيا	1036.2	4251.7	997.4	2333.9	3674.5	1096.4	47257.7	23116.3	6866.5	5852.6	10636.8	4861.5	9394.9	9576.0
آسيا	44410.1	39671.5	48061.7	63705.2	90978.2	134678.5	298546.2	294950.7	262725.3	319642.4	395188.8	438261.9	444523.4	494009.8
باقي دول العالم	1776.4	2281.0	22.4	1723.7	3012.2	0.8	14257.9	6349.2	3627.5	2091.8	2965.3	2600.2	6080.3	121.6
المجموع	1480335.8	1501191.9	1902053.5	2337447.8	3421548.3	3979000.9	4214163.1	5095019.7	3347636.0	4333587.4	5374137.3	5687369.4	5217099.8	4917558.2

Source: *Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014*, N° 710, site web www.ons.dz, le : 16-04-2017

الشكل رقم (02)
يوضح نسبة الصادرات السلعية الجزائرية إلى مناطق العالم في فترة 2001-2014.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02) السابق.

من خلال كل من الجدول رقم (02)، نلاحظ أنه وفي الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2014 أغلب الصادرات السلعية الجزائرية تتجه نحو الاتحاد الأوروبي مقارنة بباقي مناطق العالم، حيث أنها قدرت بنسبة 64.2% في سنة 2014، متزايدة بشكل طفيف عن سنة 2001 التي كانت تقدر بـ 63.8%، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى حكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية، بالإضافة إلى الاتفاقية المبرمة معه، تليها أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، التي حققت نسبة 10.1% و 5.1% على التوالي في سنة 2014، أما بالنسبة للدول العربية فيمكن اعتبار أن نسبة الصادرات السلعية الجزائرية نحوها ضعيفة مقارنة بباقي مناطق العالم، فنجد أن دول المغرب العربي قد حققت خلال سنة 2014 نسبة 4.9%، وتعتبر نسبة كبيرة مقارنة بالدول العربية الأخرى، يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى دعم التعامل بين دول المغرب العربي من خلال إنشاء الإتحاد المغاربي، والذي يهدف إلى تمتين التبادلات التجارية بين هذه الدول من خلال مجموعة من الإجراءات، من بينها إنشاء مناطق حرة عملت على الإعفاء من الحقوق الجمركية، وإنشاء إتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفية مشتركة، ومن الملاحظ أنه في السنوات الأخيرة تزايدت نسبة الصادرات نحو دول المغرب العربي تزايدا ملحوظا، وذلك ابتداء من سنة 2010 إلى غاية 2014، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى المجهودات المبذولة من طرف دول الإتحاد لتدعم التعاملات

التجارية من خلال اتفاقيات نذكر منها اتفاقية التفاضل بين تونس والجزائر والتي تضمنها المرسوم رقم 10-12 المؤرخ في 25 جانفي 2010 بالإضافة إلى اتفاقية التفاهم بين كل من تونس والجزائر في ميادين الطاقة والطاقت المتجددة والتي تضمنها المرسوم 12-416 المؤرخ في 11 سبتمبر 2012. أما باقي الدول العربية فقد حققت خلال سنة 2014 نسبة 1% من إجمالي الصادرات السلعية وخلال فترة الدراسة كانت أكبر نسبة قد حققتها هي 1.7% خلال سنة 2001 والتي يمكن اعتبارها ضعيفة جدا مقارنة بباقي مناطق العالم.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الصادرات السلعية الجزائرية نحو الدول العربية ضعيفة جدا مقارنة بباقي مناطق العالم ويمكن إرجاع أهم سبب إلى هذا الضعف إلى تشابه الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية وارتكاز هيكلها السلعي على المواد الأولية بالإضافة إلى أن الاتفاقيات التي تهدف إلى دعم التعاون العربي البيني لم تحظى بالجدية من قبل الدول الأعضاء خاصة في السنوات الأخيرة لانشغال الدول بأوضاعها الداخلية، بالإضافة إلى تبعية الاقتصاديات العربية للدول الأوروبية.

2- ترتيب الدول العربية حسب قيمة الصادرات السلعية الجزائرية

أ) الزبائن العشرين من الدول حسب قيمة الصادرات السلعية: من خلال استعراض أهم الدول العشرين التي تتجه نحوها الصادرات السلعية الجزائرية يمكننا معرفة ما إذا كان من بينها دول عربية تتعامل بشكل كبير وهل يمكن اعتبار هذه الدول من الزبائن المهمين للجزائر.

الجدول رقم (03):

يوضح الزبائن العشرون من الدول حسب قيمة الصادرات السلعية الجزائرية خلال سنة 2014.

المرتبة	السنة الدولة	بالمليون دينار	%	المرتبة	السنة الدولة	بالمليون دينار	%
1	الدول المنخفضة	60140	1.22	11	بولونيا	3456	0.07
2	فرنسا	36295	0.73	12	تركيا	3234	0.06
3	إسبانيا	30077	0.62	13	الولايات المتحدة الأمريكية	3155	0.06
4	إيطاليا	10610	0.21	14	المغرب	3085	0.6
5	بلجيكا	9028	0.18	15	العراق	2490	0.05
6	بريطانيا الكبرى	6876	0.14	16	سوريا	2003	0.04
7	تونس	5750	0.11	17	موريتانيا	1877	0.03
8	ألمانيا	4079	0.08	18	ليبيا	1727	0.03
9	البرازيل	4034	0.08	19	مالطا	1568	0.03
10	البرتغال	3500	0.07	20	النرويج	1483	0.03
					المجموع	194467	

Source: *Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014*, N° 710, site webwww.ons.dz, le : 16-04-2017

من خلال الجدول رقم (3)، والذي يمثل ترتيب الزبائن من الدول العشرين للجزائر حسب قيمة الصادرات السلعية في سنة 2014، حيث نلاحظ أن الدول المنخفضة تحتل المرتبة الأولى بنسبة 1.22%، وتليها فرنسا بنسبة 0.73% وإسبانيا بنسبة 0.62% ثم إيطاليا بنسبة 0.21%، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن هذه دول وبحكم موقعها الجغرافي وكذا الروابط التاريخية المتينة قد ساعد بشكل كبير في تطوير علاقاتها التجارية مع الجزائر، أما بالنسبة للدول العربية، نلاحظ أنه من بين هذه الدول هناك 6 دول عربية فقط هي تونس، المغرب، العراق، سوريا، موريتانيا وليبيا، حيث تحتل دولة تونس المرتبة 7 بنسبة

0.11% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية، وتأتي دولة المغرب في المرتبة 14 بنسبة 0.6%، تليها كل من دولة العراق، سوريا، موريتانيا وليبيا والتي تحتل المراتب 15، 16، 17، 18، على التوالي وينسب 0.05%، 0.04%، 0.03%، 0.03%.

من خلال ما سبق لا يمكن اعتبار الدول العربية من بين الزبائن المهمين المتعاملين مع الجزائر لضعف نسبة الصادرات السلعية نحوها حيث قدرت نسبة هذه الدول بـ 0.86%، ويبقى التعامل مع الدول العربية ضئيلا وهذا يدل على ضعف التكامل العربي وعدم تحقيقه للأهداف الموضوعة، ويمكن إرجاع أهم سبب إلى غياب الإرادة السياسية التي تعتبر المحك الحقيقي لنجاح التكتلات الإقليمية الناجمة مثل الاتحاد الأوروبي.

ب) أهم الدول العربية من خلال قيمة الصادرات السلعية: نجد من خلال دراستنا لتوزيع الصادرات السلعية الجزائرية حسب المناطق أن الصادرات السلعية نحو الدول العربية ضعيفة جا مقارنة بباقي المناطق، ومن خلال الجدول سنتعرف على توزيع الصادرات السلعية حسب الدول العربية.

الشكل رقم (04):

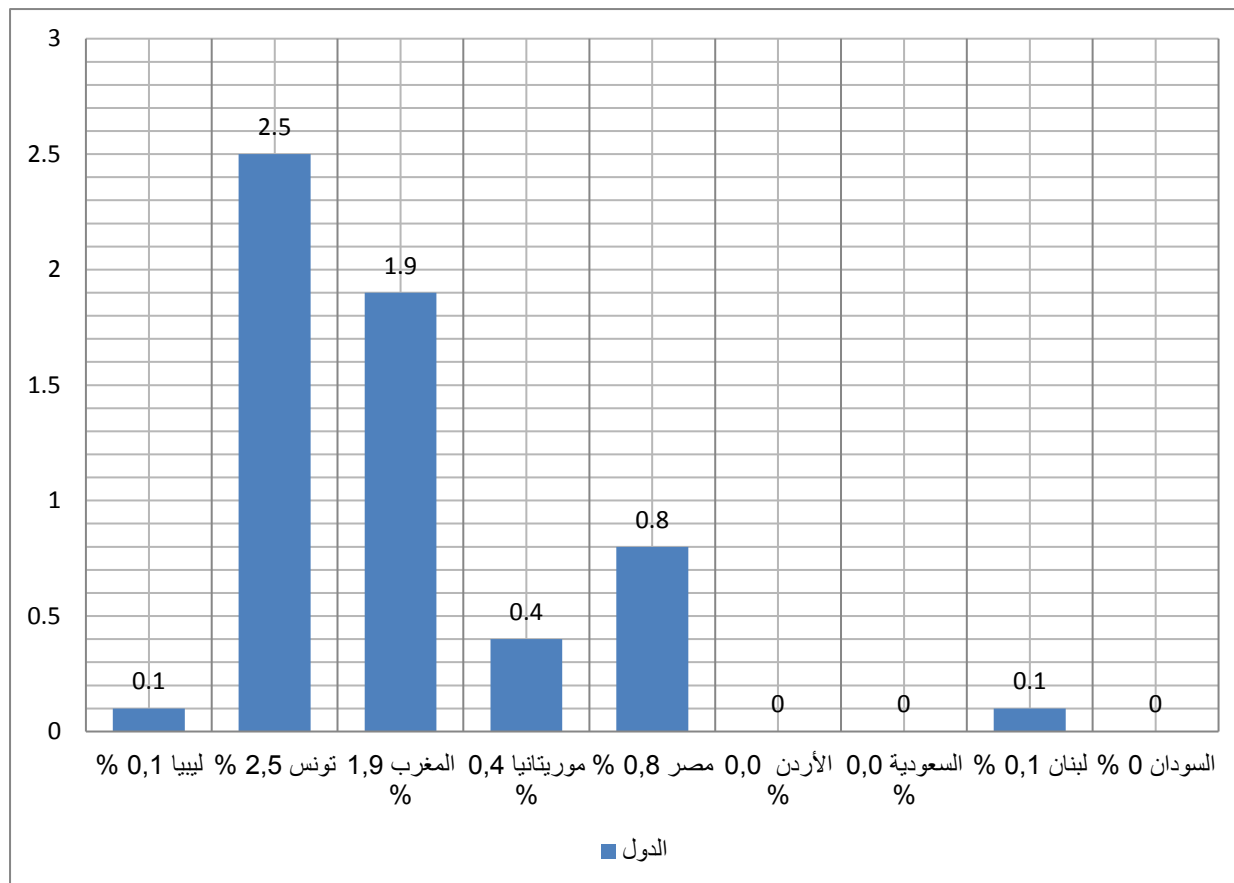
يوضح قيمة الصادرات السلعية الجزائرية نحو الدول العربية وحسب الدول (2001 – 2014).

السنوات البلدان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ليبيا	00	740.7	822.1	1320.7	1030.2	1409.3	715.5	156.0	908.0	2335.0	832.6	518.3	1799.1	2833.1
تونس	6513.5	6817.5	6218.6	13259.5	7423.6	7740.6	6002.9	55616.9	33427.9	40730.7	47591.7	80617.6	131797.9	122631
المغرب	14063.2	11396.4	12946.0	17168.3	22606.7	28253.9	42926.1	45563.6	29057.6	54173.1	76477.7	78605.8	75938.4	95419.8
موريتانيا	888.2	815.4	161.7	348.8	11.1	101.4	3628.4	156.0	149.4	80.5	48.3	4300.9	2341.7	18825.5
مصر	8437.9	12601.9	23737.1	33631.3	40861.7	32888.7	30080.6	39202.2	35003.9	32437.2	47634.8	60530.9	46379.9	37505.4
السودان	00	00	130.1	476.7	100.7	281.2	4.2	19.3	3.4	3901.3	1234.7	1188.9	2092.6	924.7
الأردن	1776.4	1252.4	102.4	345.8	233.3	271.5	605.2	323.1	209.2	1875.8	681.4	449.7	655.6	468.7
السعودية	10332.3	24.7	54.8	140.1	110.5	360.1	1097.9	2612.6	1396.2	676.7	1522.1	1206.1	970.8	466.4
لبنان	00	833.9	1962.0	12.8	882.7	763.6	344.5	1114.5	314.4	252.5	923	2851	3567	4776.7
المجموع	42011.5	34422.9	46134.8	66704	73260.5	72070.3	85405.3	144764.2	100470	136462.8	176946.3	230269.2	265543	283851.3

Source: *Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014*, N° 710, site web www.ons.dz, le : 16-04-2017

الشكل رقم (03):

يوضح نسبة الصادرات السلعية الجزائرية نحو الدول العربية وحسب الدول الرئيسة خلال سنة 2014.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04) السابق.

من خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم (04) نلاحظ أن أغلب الصادرات السلعية الجزائرية المتجهة نحو الدول العربية تتجه نحو دول المغرب العربي وبالتحديد تونس والمغرب وذلك في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2014، حيث قدرت نسبة الصادرات السلعية نحو تونس في سنة 2014 بنسبة 2.5% وقد حققت تطورا ملحوظا عن سنة 2001. ظلت الصادرات السلعية الجزائرية نحو تونس تحقق نموا ولكن بمعدلات متقاربة خلال فترة الدراسة حتى سنة 2013 والتي حققت معدل نمو قدر بنسبة 0.78% ويمكن إرجاع سبب هذا التطور الملحوظ إلى الاتفاقيات التفاضلية المذكورة سابقا بين الجزائر وتونس خلال هذه السنة وأيضا الاتفاقية المتعلقة بضبط الحدود البحرية بين الجزائر وتونس والذي جاء به القانون رقم 13-02 المؤرخ في 20 فيفري 2013، بالإضافة إلى ذلك يمكن إرجاع سبب التعامل بين تونس والجزائر إلى اعتماد الاقتصاد التونسي بالدرجة الأولى على قطاع الخدمات فهو بلد غير نفطي وتلعب الصادرات من المحروقات الجزائرية مكانة مهمة في السوق التونسي، أما الصادرات نحو المغرب فكانت تمثل 1.9%

في سنة 2014 وكانت خلال فترة الدراسة تحقق تغيرات متقاربة فهي بالتالي تحتل المرتبة الثانية بعد تونس وهذا يرجع إلى كونها من بين دول الإتحاد المغربي والتي تتمتع بامتيازات مختلفة، بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون من بينها الاتفاقية التجارية والتعريفية الموقعة بين المغرب و الجزائر بتاريخ 14 مارس 1989، إلا أن مكانة الصادرات السلعية الجزائرية في السوق المغربي تتمتع بفرص أقل من السوق التونسي ، بينما الصادرات السلعية نحو ليبيا وموريتانيا يمكن اعتبارها شبه منعدمة ويرجع السبب إلى أن أغلب صادراتهما عبارة عن محروقات بالإضافة إلى الأسماك بالنسبة لموريتانيا وبالتالي تشابه في إنتاج البلدين مع إنتاج الجزائر، أما النسبة من الصادرات السلعية الموجهة نحو مصر فقد قدرت بـ 0.8% وتعتبر نسبة لبأس بها مقارنة بإجمالي الصادرات السلعية الموجهة نحو الدول العربية، أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط فنسبة الصادرات نحوها ضعيفة جدا.

من خلال ما سبق يمكن القول أن أغلب الصادرات السلعية الجزائرية المتجهة نحو الدول العربية تتجه بالتحديد نحو تونس والمغرب وذلك بسبب المجهودات المبذولة من طرف هذه الدول لتشجيع التعاون العربي البيني من خلال الاتفاقيات المذكورة سابقا و اتفاقيات أخرى.

المبحث الثالث: أولويات التصدير السلعية الجزائرية

من خلال هذا المبحث سنتعرف على أولويات التصدير السلعية حسب كل من المجموعات السلعية و قطاع النشاط، ومن خلاله سوف نتعرف على مساهمتها في تحديد القطاعات التي يجب التركيز عليها.

المطلب الأول: أولويات التصدير السلعية حسب المجموعات السلعية

من خلال الجدول التالي سنحدد أهم المجموعات السلعية المتصدرة للصادرات السلعية.

الجدول رقم (05) :

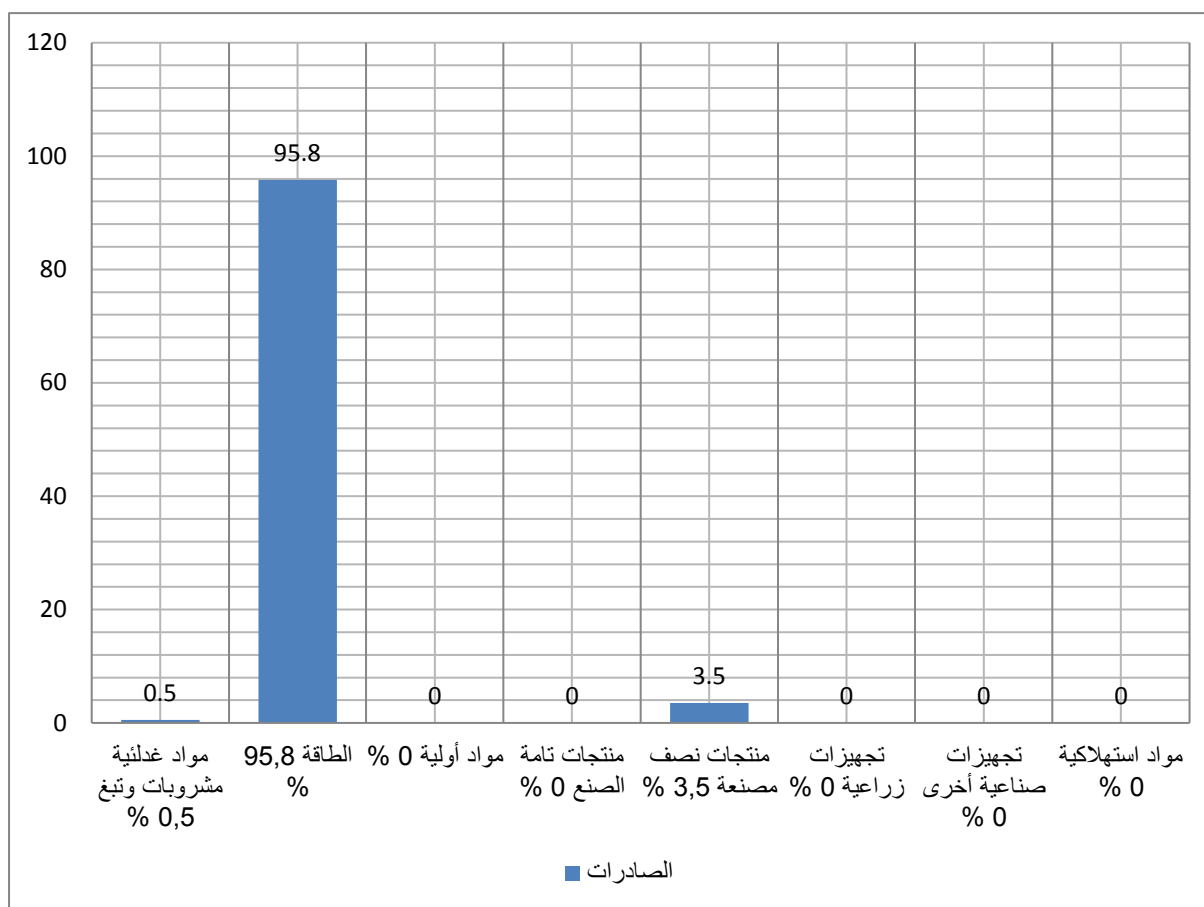
جدول يوضح أولويات التصدير حسب المجموعات السلعية 2014-2001

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
26053.5	31921.0	24438.3	25880.9	23404.5	8193.1	7657.3	6136.3	5327.1	4942	4749	3702.7	2769.6	2170.1	مواد غذائية مشروبات وتبغ
4709622.4	5057546.9	5527736.5	5223836.8	4220106	3270227.5	4970025.1	4121790.4	3895736.2	335000	2276827	185000	1445000	1430668	الطاقة
706.8	696.6	825.8	1444.2	803.8	392.6	507.1	897.7	1369.7	370.7	408.4	756.4	921.8	924.8	مواد أولية
8111.2	7953.3	12176.9	10272.9	6173.2	11909.7	21035.2	10859.7	12793.7	9433.9	6457.8	3098.9	3078.6	1927.1	منتجات تامة الصنع
170819.6	115349.2	118126.9	108993.9	78567.6	50258.7	89308.4	68842.6	57385.1	47725.6	44311.6	36419.1	41653.1	38637.8	منتجات نصف مصنعة
132.7	30.9	92.1	25.7	58.8	19.5	97.7	42.2	64.7	34.4	24.4	42.8	1621.7	1713.2	تجهيزات زراعية
1305.6	2269.4	2493.5	2561.1	2235.1	3075.4	4334.5	3188.9	3162.6	2642.7	3582.7	2290.8	4016.9	3384.1	تجهيزات صناعية
846.3	1332.5	1479.5	1115.7	2237.4	3559.4	2084.4	2405.4	3161.9	1398.9	1087	2742.8	2130.1	910.7	مواد استهلاكية
4917598.2	5217099.8	3687369.4	52374131.3	4333587.4	3347636	5095019.7	4214163.1	3979000.9	3421548.3	2337447.8	1902053.5	1501191.9	1480335.8	المجموع

Source: *Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014*, N° 710,

site web www.ons.dz, le : 16-04-2017

الشكل رقم (04): يمثل نسبة الصادرات السلعية حسب مجموعة الاستعمال لسنة 2014



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05) السابق.

من خلال الجدول رقم (05) يتبين لنا أن أغلب الصادرات الجزائرية عبارة عن طاقة وبنسبة كبيرة جدا قدرت في سنة 2001 ب 96.6%، وخلال فترة الدراسة حققت تغيرات طفيفة ومقاربة إلى أن انخفضت بشكل ملحوظ في سنة 2014 لتحقيق نسبة 95.8% ويرجع ذلك لبداية انخفاض أسعار البترول في هذه السنة، أما باقي المنتجات فكانت في مجملها ضعيفة وكانت في أغلبها عبارة عن صادرات صناعية وتتكون من ستة أصناف تختلف نسبتها من صنف لآخر ولكن كانت تغلب عليها المنتجات النصف مصنعة وهذا أمر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات، والمنتجات التي يحتويها هذا الصنف تتمثل أساسا في المنتجات الحديدية والبلاستيك والمطاط والزيوت ومشتقاتها، وقد عرفت المنتجات نصف مصنعة انتعاشا ملحوظا من سنة 2011 إلى غاية سنة 2014 حيث قدرت نسبتها ب 3.5% والسبب راجع إلى ارتباط هذه الأخيرة بأسعار المحروقات فكلما زادت أسعار المحروقات ازدادت معها حصة المنتجات النصف مصنعة، وفي المرتبة الثانية نجد المواد الغذائية والتي تضم بالدرجة الأولى العجائن الغذائية، السكر والماء والتي تمتاز بالجودة العالية وقد شهد خلال فترة الدراسة تحسنا طفيفة راجعة بالدرجة الأولى للمجهودات المبذولة من أجل الارتقاء بنشاط الصناعات الغذائية عن طريق دعم المنتجين

والتسهيلات المقدمة في مجال الحصول على المنتجات الوسيطة للعملية الإنتاجية. وتليها التجهيزات الزراعية، وبالرغم من عدم الاستقرار الذي شهدته حصيلتها السنوية خلال الفترة المدروسة بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى وبنسب متفاوتة هذا ما يبين عدم قدرة الدولة على الحفاظ على حصتها في الأسواق العالمية للسلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية ظاهرة.

من خلال ما سبق لا يمكن القول بأن هناك تطورا إيجابيا ملموسا بعد تطبيق إستراتيجية ترقية الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات على صعيد ترقية الصادرات، فمن خلال النسب المسجلة والتي تكشف عن تركيز الصادرات الصناعية في عدد قليل من المنتجات.

المطلب الثاني: هيكل الصادرات السلعية الجزائرية حسب قطاع النشاط

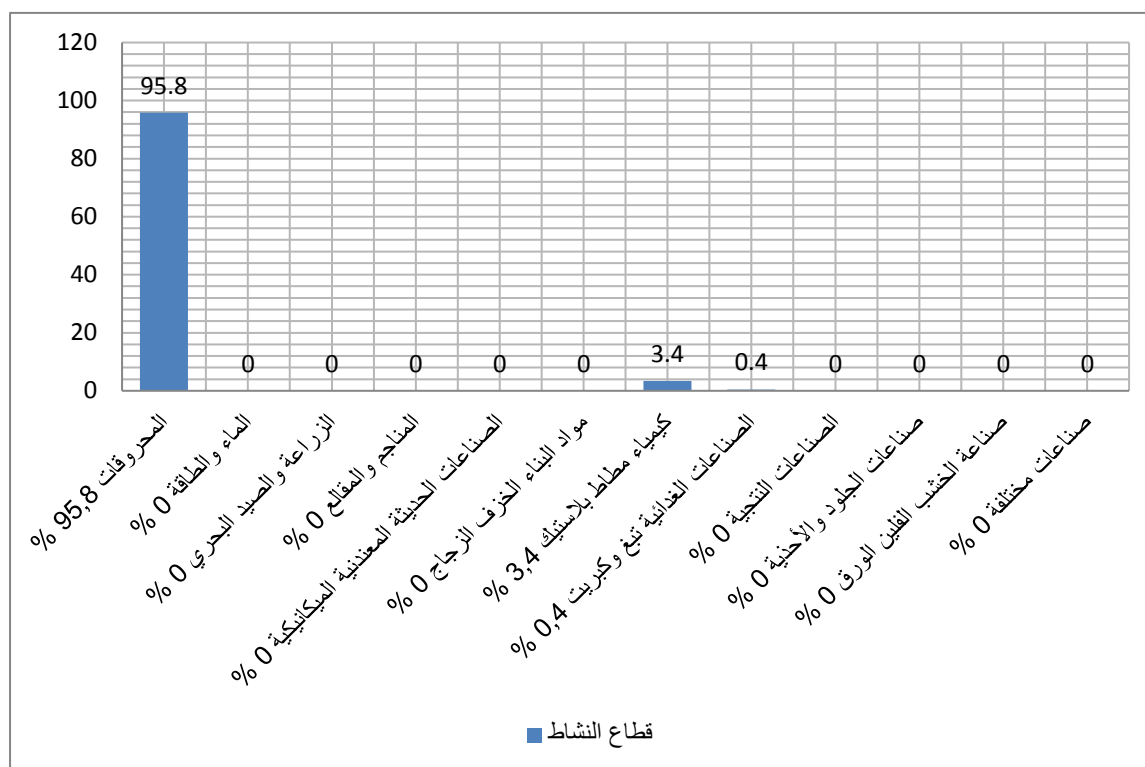
من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على تصنيفات السلع للصادرات الجزائرية وهيكلها حسب قطاع النشاط، والجدول التالي سيوضح أهم قطاعات النشاط الجزائرية التي تساهم في العملية التصديرية.

الجدول رقم (06) : جدول يوضح أولويات التصدير حسب قطاع النشاط 2001-2014.

السنوات النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الزراعة والصيد البحري	1776.4	1597.6	1771.9	2600	2325.9	2475	2876.7	2621.4	2919.5	2490.8	2721.7	3719.7	4981.9	4571.4
الماء والطاقة	148	134.3	32.5	00	00	00	00	00	966.1	412.9	00	00	00	00
المحروقات	1428524	1445000	1850000	2276827	3355000	3895736.2	4120872.9	4970025.1	3270227.5	4220106	5223836.8	5527736.5	5057546.9	4709622.4
المناجم والمقالع	1776.4	1856.3	989.7	2010.6	1650.5	2838.6	4207.4	9783.2	7813.6	4040.4	9831	11980.7	7833.7	7886.6
الصناعات الحديثة المعدنية الميكانيكية	13619.1	17864.2	11408.7	15427.2	22219.3	37563	31335.7	33029.2	14247.2	14526.6	9549.9	6666.9	4692.7	3436
مواد البناء الخزف والزجاج	1678	61.2	83.3	73.9	105.7	1662.4	559.5	3265.4	2563	2953.3	2701.5	1837	2182.2	1656.5
كيمياة مطاط بلاستيك	30643	28934.4	31843.3	34153.1	34854.7	31558.7	46503.5	68182.7	43685.1	64606	97454.5	110866.8	107969.7	164157.2
الصناعات الغذائية التبغ والكبريت	888.2	2017.8	2303.7	3408.8	3092.8	4118.6	4380.3	5531.6	3439.6	21878.4	23837.1	21263.7	27644.9	21751.5
الصناعات النسيجية	296.1	267.4	271.9	326	237	367.1	632.9	287.9	155.3	216.1	54.8	31.5	30.6	53.8
صناعات الجلود والأحذية	1184.3	1916.2	1512	1008.5	373.3	1186.2	1176.5	1225	889.9	1379.3	234	1887.7	2092.3	2286.3
صناعات الورق الخشب الفلين	1184.3	1479	1559.1	1563.2	1434.6	1130.2	1234.2	999.2	701.3	915.4	1776.1	1275.9	1970.3	2072.7
صناعات مختلفة	148	63.4	277.6	49.7	54.6	364.9	338.6	68.9	27.8	62.2	20.8	103	136.5	103.7
المجموع	1480335.8	1501191.8	1902053.7	2337447.4	3421548.3	3979000.9	4214118.2	5095019.6	3348635.9	4333587.4	5372018.2	5687369.4	5217081.7	4917598.1

Source: *Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014*, N° 710,

الشكل رقم (05) يمثل نسبة الصادرات السلعية حسب قطاع النشاط لسنة 2014



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (06) السابق.

من خلال الجدول رقم (06) السابق يتبين لنا أن أغلب الصادرات السلعية الجزائرية تعتمد في أغلبها على المحروقات بنسب كبيرة حيث قدرت في سنة 2001 بـ 96.5% وظلت مستقرة نوعا ما خلال فترة الدراسة لتتخف في سنة 2014 متأثرة ببداية انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما باقي القطاعات فكانت ضعيفة في مجملها وكانت تغلب عليها صادرات الصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستيك حيث حققت تطورا ملحوظا في سنة 2014 عن سنة 2001، يليها قطاع المناجم والمقالع وقطاع الزراعة حيث حقق كل منهما في سنة 2014 ما نسبته 0.2% و 0.1% على التوالي وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بقطاع المحروقات.

من خلال ما سبق يمكن القول أن رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات ورغم الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر والتي تمكنها من تحقيق هذا الهدف، إلا أنها لم تحقق نتائج مرضية، وظل الاقتصاد و الصادرات الجزائرية في أغلبها تعتمد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة جدا،

خلاصة الفصل

لقد بذلت الدولة الجزائرية مجهودات معتبرة وذلك لأجل ترقية صادراتها، من خلال انتهاج عدة إصلاحات و إجراءات شملت مجالات عديدة، سواء من الجانب القانوني من خلال إعداد أطر قانونية تدعم العملية التصديرية، أو من الجانب المؤسسي الذي شمل إنشاء مؤسسات تدعم العمليات الاستثمارية، وتهدف إلى ترقية الصادرات، بالإضافة إلى البرنامج الوطني الذي يهدف إلى إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة، ضف إلى ذلك انتهاج عدة إستراتيجيات من بينها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم قطاع خصخصة المؤسسات العمومية. ومن خلال دراستنا لواقع وإتجاهات الصادرات السلعية الجزائرية والتي تعتمد في أغلبها على المحروقات وتوصلنا إلى أن الصادرات السلعية الجزائرية تتجه بكثرة نحو الاتحاد الأوروبي ويرجع هذا إلى التبعية الاقتصادية له بالإضافة إلى القرب الجغرافي والعوامل التاريخية. أما بالنسبة لحصيلة الصادرات السلعية نحو الدول العربية فهي ضعيفة جدا مقارنة بإجمالي الصادرات السلعية الجزائرية.

الخاتمة

الخاتمة

بعد دراستنا لواقع التجارة العربية البينية واقتصاديات الوطن العربي والمجهودات المبذولة من طرف الدول العربية لتفعيل التعاون العربي وذلك من خلال تحرير التبادل التجاري بينها عن طريق إقامة مناطق حرة ومنح تسهيلات وامتيازات للتعاملات البينية، لا ننفي أنها شهدت تطورا إيجابيا خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تبقى بعيدة عن تحقيق أهداف التكامل العربي بسبب المعوقات التي تواجهها سواء كانت على المستوى البيني العربي أو على الصعيد العالمي، حيث أبرزنا من خلال دراستنا أهمية التصدير في دعم التجارة الخارجية للدول والمجهودات المبذولة من طرف هذه الأخيرة لأجل ترقية صادراتها والنهوض باقتصادها، من خلال التركيز على قطاع التصدير كما تطرقنا في دراستنا إلى المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لأجل دعم وتشجيع صادراتها التي تعتمد في أغلبها على قطاع المحروقات.

أولاً: اختبار الفرضيات

1- اختبار الفرضية الأولى: تم قبول هذه الفرضية التي مفادها أن الدولة الجزائرية بدلت مجهودات معتبرة من أجل ترقية صادراتها من حيث دعم الإطار القانوني، إضافة إلى الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية؛

2- اختبار الفرضية الثانية: من خلال دراستنا الإحصائية تم قبول الفرضية التي مفادها أن نصيب الدول العربية من الصادرات السلعية الجزائرية ضعيف جدا مقارنة بباقي مناطق العالم؛

3- اختبار الفرضية الثالثة: تم رفض الفرضية الثالثة التي مفادها أن هناك تفاوت في السلع من حيث درجة مساهمتها في ترقية الصادرات وذلك حسب مجموعة الاستخدام وقطاع النشاط للصادرات السلعية الجزائرية و القطاعات في ترقية الصادرات.

ثانياً: نتائج الدراسة

- تعتمد الصادرات على مجموعة من الآليات، والتي يعتبر الجانب التمويلي للمشاريع التصديرية كمحرك أساسي لدعمها، إضافة إلى ضمان إنتمان الصادرات، والتي تعتبر أداة تأمينية تسمح بتغطية المخاطر التي تتعرض لها عمليات التصدير، ويعتبر أيضا نظام لتعويض الخسائر، بالإضافة إلى استخدام مقارنة التسويق الدولي كآلية أخرى لدعم وترقية الصادرات، إضافة إلى ذلك تخفيض قيمة العملة بحيث يعتمد نجاحها على مجموعة من العوامل منها مرونة في الطلب وفي الهيكل الإنتاجي واستقرار المستوى العام للأسعار المحلية، علاوة على ذلك منح حوافز مالية وضريبة وجمركية؛
- تتمتع الصادرات الجزائرية بالتركيز السلعي من حيث الهيكل، وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي فتبقى السوق الأوروبية أهم شريك للجزائر؛
- تعتبر سياسة تنويع وتنمية الصادرات الجزائرية كنتيجة حتمية للاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد، كما أنها وسيلة للخروج من التبعية لقطاع المحروقات؛

- رغم الجهود المبذولة لترقية الصادرات الجزائرية سواء من خلال الإطار القانوني أو المؤسساتي أو من خلال إنتهاج إستراتيجيات والتي تهدف في مجملها إلى الخروج من التبعية لقطاع المحروقات تبقى صادرات الجزائر الذي يبقى مهيمنا على إجمالي الصادرات بـ 98%؛
- يرجع أهم سبب لفشل الإجراءات المتبعة لترقية الصادرات السلعية إلى غياب التنسيق الجيد بين الوكالات وغرف التجارة والصناعة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد غياب الأساليب الحديثة في مجال التسويق الدولي؛
- توصلنا أيضا بأن نسبة الصادرات السلعية الجزائرية نحو الدول العربية ضعيفة جدا وذلك رغم المجهودات المبذولة من أجل تنمية اتجارة البينية العربي وتحقيق التكامل الاقتصادي.

ثالثا: التوصيات

- في ضوء النتائج التي توصلنا إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:
- اكتشاف الفرص التصديرية في الدول العربية، وتعريف المصدرين خاصة مصدري المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكافة المعلومات المتعلقة بها، وإعداد دراسات السوق عن حجم الطلب وخصائص المنتجات المطلوبة في الأسواق؛
- إنشاء شركات للتسويق في الدول العربية للعمل على التصدير عن طريق توفير مخازن بالأسواق العربية الواعدة؛
- التعاون والتنسيق بين وزارة التجارة والصناعة من جهة، وبين مراكز البحوث من جهة أخرى، لتحديد المنتجات ذات الميزات التنافسية، للعمل على تنميتها وتجويدها لتكون أساسا لصادراتها؛
- زيادة حوافز الإستثمار للمشروعات التي تعمل على توجيه إنتاجها للتصدير، وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية؛
- الحرص على التواجد المستمر في المعارض الدولية المتخصصة، مع جهد اعلامي متميز، وذلك بالتنسيق مع مكاتب التمثيل التجاري بالخارج.

رابعا: آفاق الدراسة:

- التنويع السلعي ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية
- مساهمة تنويع الهيكل السلعي الجزائري في الخروج من التبعية لقطاع المحروقات

قائمة المراجع

الكتب

- 1- السيد المتولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
- 2- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 3- حسن عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الكتاب الحديث، 1998.
- 4- حسن عمر، دليل المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- 5- رضوان محمود العمر، التسويق الدولي، دار وائل، عمان الأردن، 2007.
- 6- سكينه بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية، الجزائر 2009.
- 7- صلاح مازن، دليل التصدير، دار البراء، الاسكندرية، مصر، 2009.
- 8- طارق جمعة سيف، تأمين التجارة الخارجية (تأمين إئتمان الصادرات، ضمان سداد الضرائب الجمركية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 9- طاهر فاضل البياني وخالد توفيق الشمري، مدخل لعلم الاقتصاد، دار وائل، عمان، الأردن، 2009.
- 10- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 11- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 12- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر،
- 13- عبد الباسط قفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
- 14- عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 15- عبد القادر، رزيف المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 16- عبد الكريم جابر العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، دار الصفاء، عمان، الاردن، 2015.
- 17- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.
- 18- عز الدين فلاح، التأمين، دار أسامة، عمان، الأردن، 2011، ص ص. 196 - 201.
- 19- على جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية في قانون التجارة الجديد وتشريعات البلاد العربية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
- 20- فضيل فارس، التسويق الدولي، بدون دار النشر، القبة، الجزائر العاصمة، 2010.
- 21- فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا.
- 22- فهد سليم الخطيب، مبادئ التسويق، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000.

- 23- كمال علاوي، كاضم الفتلاوي وحسين لطيف الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2013.
- 24- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2007.
- 25- محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، 2011.
- 26- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية. بدون دار النشر، 2010.
- 27- محمود حسين الوادي وكاضم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيق)، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2007.
- 28- محمود حسين الوادي، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين، (التحديات الفرص الآفاق) ، الجزء الاول، مكتبة المجتمع العربي، 2009.
- 29- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2010.4- شريف
- 30- علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس و التطبيقات)، دار أسامة، عمان، الأردن، 2012.5- عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، جامعة العلوم الاسلامية، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، 2015.6
- 31- نظير رياض محمد الشحات وآخرون، الإدارة المالية، المكتبة العصرية للمنصورة، مصر، 2001.
- 32- هاني حامد الضمور، التسويق الدولي، دار وائل، عمان، الأردن، 2004.
- 33- أحمد فريد، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.7- جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمية، عمان، الأردن، 2013.
- 34- حسين عمر، التكامل الاقتصادي، أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق، دارالفكر، عمان، الاردن، 2013.
- 35- روجر بنين، دليل المصدرين، دار الفاروق، القاهرة، 2002.
- 36- هاني حامد الضمور، التسويق الدولي، دار وائل، عمان، الاردن، الطبعة الرابعة، 2007.

المذكرات

- 1- سناء مطياف، آليات تحفيز الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة المخلفة القسنطينية الكبرى، رسالة مقدمة لإستكمال شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2013-2014.
- 2- الصادق بوشنافة، الاثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع صناعة الأدوية حالة مجتمع صيدال، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2006-2007.

- 3- أمال شطبي، استراتيجيات التخصص للاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، 2015-2016.
- 4- بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل العربي، دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 5- بلقلة ابراهيم، آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر - رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2008-2009.
- 6- بن باني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة قياسية- دراسة حالة الجزائر- رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة لماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 - 2012.
- 7- بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011،
- 8- تركية صغير، سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2014-2015،
- 9- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة-دراسة حالة الجزائر - رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013،
- 10- حنان بالراشد، دور التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2014-2015.
- 11- زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر- (2005-2014)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

- 12- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010-2011
- 13- سلطاني سلمى، دور الجمارك في التجارة الخارجية، حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية التخطيط والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- 14- سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، دراسة واقع تسويق التمور صفي الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.
- 15- شنيقي سمير، التجارة الجزائرية في ظل التحولات الراهنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006.
- 16- عماري جمعي، استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.
- 17- فيروز سلطاني، دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية والدولية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
- 18- لبل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية، 200-2010، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص 201- 202.
- 19- محيريق عدنان، واقع وأفاق التجارة البينية العربية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- 20- مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي - دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية -رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.
- 21- وصاف عتيقة، آثار تحرير تجارة الخدمات عن التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

الملتقيات

- 1- الجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.
- 2- باشي أحمد حامد، مقومات وموحيقات التكامل العربي مع التركيز على المناطق الحرة، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 08-09 ماي 2004.
- 3- بلحارث ليندة، الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، يومي 11 و 12 مارس 2014.
- 4- بلعور سليمان، التحديات التي يواجهها تكتل مجلس التعاون في دول مجلس التعاون لمجلس الخليج العربية، الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الازمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائري، يومي 26 و 27 فيفري 2012.
- 5- بوالفكرون نور الدين وشارون عز الدين، الدول العربية بين ضرورة التكتل الاقتصادي وتحديات الازمات المالية، الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الازمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائري، يومي 26 و 27 فيفري 2012.
- 6- حسين نواره، استراتيجية التصدير وإجراءات تنميته في الجزائر، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، يومي 11 و 12 مارس 2014.
- 7- طلال زغبة وعباس فرحات، السوق العربية المشتركة، كخيار إستراتيجي للتغلب على معيقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الاقتصادية، الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الازمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائري، يومي 26 و 27 فيفري 2012.

- 8- عيش يزيد، الآليات الجمركية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2014.
- 9- عيشي بشير وعربي محمد أمين، مبشرات إقامة اتحاد عربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 08-09 ماي 2004.
- 10- معطى الله خير الدين وكواحلة يمينه، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات في الدول العربية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2008.
- 11- ناصر بوشارب، دور المؤسسات المالية في ترقية وتطوير التجارة الخارجية خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كلية الحقوق السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2014.
- 12- وصاف سعيدي، ضمان إلتئمان التصدير في الدول النامية، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر، 2006.

مجلات

- 1- إياد حماد عبد وصبحي حسون الساعدي، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، العراق، 2011.
- 2- دنيا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار في دول عربية مختارة، مجلة الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007.
- 3- سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج (PME)، مجلة الباحث، العدد 9، 2011.
- 4- عبد الغفار غطاس ومحمد زوزي، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، مجلة الباحث، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 5- عبد الله بن محمد الرزين، التجربة السعودية الحديثة في مجال تنمية الاستثمار، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، 2005.

- 6- عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، 1997.
- 7- قدي عبد المجيد، وصاف سعدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002.
- 8- كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 9- محمد فرحي، سياسة الإعفاءات الضريبية في الاقتصاد الجزائري وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية، العدد 1، الجزء 39، جامعة الجزائر، 2001.
- 10- مدني بن بلغيث ومحمد طيب دويس، دور وأهمية المراكز التقنية في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
- 11- وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث العدد 1، جامعة ورقلة، 2002.
- 12- وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2002.

الموسوعات

- 1- فؤاد مصطفى محمود، موسوعة التصدير العربية في تنمية وتسويق الصادرات، المجلد الأول، دار النشر شركة النصر للتصدير والاستيراد، جامعة الحلوان، مصر، 2004.
- 2- فؤاد مصطفى محمود، موسوعة التصدير العربية في الأسس والبرامج لتنمية قطاعات الصادرات المصرية صناعة - زراعة - خدمة، المجلد الثاني، دار النشر شركة النصر للتصدير والاستيراد، جامعة الحلوان، مصر، 2004.

المعاجم

- 1- خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، عربي، فرنسي، إنجليزي، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، 1997.

المواد

- 1- الجريدة الرسمية، رقم 37، سنة 2012، المادة 02، ص. 7.
- 2- الجريدة الرسمية، رقم 19، سنة 1992، المادة 02، ص. 539.

3-الجريدة الرسمية، رقم 68، سنة 2012، المادة 02، ص 11.

المواقع

- 1- المركز الوطني للسياسات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، متابعة تطبيق إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، دراسة موقف الجمهورية العربية السورية.
- 2- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر، (أراء في السياسة الاقتصادية)، العدد 2.
- 3- سالم بن الغامدي، ما يمكن تطبيقه من التجربة الماليزية في المملكة السعودية، كلية الإدارة الصناعية للدراسات العليا، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 2012.
- 4- سمير محمد الدسوقي، تنمية الصادرات السعودية غير النفطية، مدخل للتنمية المستدامة، تقرير الاقتصاد والأعمال، العدد 22، يومي 2 و 6 2014،
- 5- عادل عبد العظيم، التجارب الدولية (التجربة الكورية)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 6- محمود محمد فواز وسرحان أحمد عبد اللطيف سليمان، التحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكل التجارة الخارجية البينية الكلية العربية وأفاق تطورها، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، المؤتمر 23 يومي 11-12 نوفمبر 2015.
- 7- متاح على الموقع: www.agriportal.gov
- 8- متاح على الموقع: <http://www.eces.org.eg/ar/Publications.aspx>
- 9- متاح على الموقع: <http://www.academia.edu>
- 10- متاح عن الموقع: www.dcss.centre.org
- 11- متوفر على الموقع: WWW.arab-opi.org
- 12- متوفر على الموقع: <http://www.kfupm.edu.sa/gS>
- 13- <http://www.algex.dz>
- 14- www.cagex.dz
- 15- www.promax.dz
- 16- <http://www.commerce.gov.dz>
- 17- www.ons.dz